الإنساني 35

شارة ثالثة للحماية

المدنيون والحرب

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع
العدد الخامس والثلاثون
ربيع 2006

كاريكاتور

الرسم: **مؤيد نعمة** (1951–2005)، العراق

مشهد بحاجة إلى تصحيح!

عندما نتحدث عن مصادر مشروعية تدخل العمل الإنساني في النزاعات المسلحة، فنحن لا نتحدث فقط عن اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، وهي المواثيق الدولية التي أقرت هذا الحق لممثلي العمل الإنساني، وبصفة خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بل نتحدث أيضا عن حق أصيل للضحايا والمستضعفين في تلقي العون والحماية بمقتضى قانون الإنسانية. فهذه الاتفاقيات والبروتوكولات أطر متفق عليها لتنظيم هذا الحق، ووضع الحدود التي تقيد جموح الحرب، وتحد من فوضاها.

وفي زمن تطورت فيه وسائل وأساليب الحرب، وازدادت فيه أعداد الضحايا من المدنيين الذين يقعون فريسة الاستهداف، سواء عن قصد أو عن غير قصد، إلى درجة غير مسبوقة، تضاعفت قيمة المبادئ التي تتضمنها هذه المواثيق والأطر، وصار من واجب الجميع أكثر من أي وقت مضى أن يحرصوا على صيانتها والالتزام بها، كونها لا تنتصر لأحد على أحد، ولا تنحاز لطرف دون طرف، بل تسعى لتقديم الحماية للجميع بمقتضى قانون ارتضته وأقرته كافة مكونات المجتمع الدولي.

لكن ما يحدث في النزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الآن، يعد شاهدا على فصل جديد من فصول الوحشية التي تقشعر لها أبدان البشر يوميا مع كل نشرة أخبار؛ فاستهداف العزل من الناس، وتدمير مقومات حياتهم، وخرق القواعد المنصوص عليها من خلال التنكيل بالأسرى والمحتجزين، وتشريد الأبرياء والنساء والأطفال، كلها ممارسات يأنف منها الضمير البشري ويرفضها كل ذي عقل سليم.

هناك إذن شيء مختل بالمشهد الذي نراه بحاجة إلى تصحيح!

ففي العراق على سبيل المثال، أدت القيود المفروضة على حركة العمل الإنساني إلى تفاقم أوضاع الضحايا، وزيادة آلام المقهورين. ولا نعني بذلك أن حضور العمل الإنساني بالشكل الصحيح والمطلوب في هذا البلد سوف يحل كافة المشكلات التي جرتها الحرب، لكنه بكل تأكيد سيعمل على التخفيف منها على نحو يقلل من أضرارها، ويساعد على إيصال رسالته الداعية إلى الالتزام بعدم تجاوز الحدود في ممارسة النزاع من جانب جميع الأطراف.

ولا حاجة بنا هنا إلى التأكيد على أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تعتبر نفسها قيِّمة على الأوضاع في هذا النزاع أو غيره، وعلى أنها حين تذكر جميع الأطراف باستمرار بما جاء في القانون الدولي الإنساني وضرورة الالتزام به، أو حين تستحث هذه الأطراف على فتح المجال أمام العمل الإنساني، فهي لا تفعل ذلك من موقع التوجيه أو الفرض، وإنما كمسعى كُلفت به من قبل المجتمع الدولي لتقديم خدماتها المحايدة وغير المنحازة؛ وكطلب للاعتراف بحق الإنسانية في القيام بدورها، وعدم تغييبها على النحو الذي يجعل الفوضى سيدة المشهد، ويتيح للبربرية نفوذا يستشري على نحو يهدد الجميع.

بطبيعة الحال، ليس هناك ساذج واحد في عالمنا يمكنه تخيل أن يمارس المتخاصمون حروبهم في جو من النظافة الكاملة أو في مناخ تسوده القيم التي تتحكم في مجريات أحداثها من الألف إلى الياء، فهذه نظرة –إن صحت– ينتفي معها مبرر قيام الحرب من الأساس؛ ومن هنا جاءت القواعد التي اتفقت عليها الدول، التي إن لم تضع نهاية للحرب، فعلى الأقل وضعت حدًا لغلوها ودمارها، وفرت لضحاياها والمبتلين بها ضمانة أساسية تسعى إلى تقديم العون لهم ومنع التجاوز ضدهم، وهي الضمانة التي يمثل العمل الإنساني قوامها العملي وروحها.

وفي غياب هذه الضمانة، أو تغييبها يصبح المشهد كما نراه اليوم، بحاجة إلى تصحيح■

"**الإنساني**"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**

مدير التحرير **محمد سيف**

مستشار التحرير **عنايات فريد**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

35

ربيع 2006

شارة الحماية الثالثة ووحدة الحركة الدولية 05

الحركة الدولية والنزاعات المسلحة الجديدة 08

الإعلام واللجنة الدولية للصليب الأحمر: علاقة متكاملة 10

العراق: رغم القيود على العمل الإنساني: جهود مكثفة لحماية الضحايا 12

القرن الأفريقي: موجة جفاف شرسة في ظل نزاعات مسلحة مزمنة 15

السودان: عام على اتفاق السلام • حصاد الضحايا البائس 18

المدنيون والحرب (ملف خاص) 21

مسيرة معاناة مستمرة 21

أثر الأسلحة الجديدة على المدنيين 26

حماية النازحين • توطينهم واندماجهم 30

براءة الأطفال وصدمات الحروب 34

المثلث الساخن في قضية الألغام 38

معاناة المدنيين عبر قرن من الحروب (صور) 40

ليالٍ كثيرة ونهارات مشمسة ـ أنا أحيا في بيروت 44

قصائد أفريقية 48

الصحافة وحقوق الإنسان 50

أركان العالم 53

بلا رتوش: ذهب الجنود وما زالت آثارهم على الأرض 56

إصدارات 58

شارة ثالثة للحماية و وحدة الحركة الدولية

في ديسمبر/ كانون الأول 2005، انعقد مؤتمر دبلوماسي للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف كان هدفه إقرار شارة ثالثة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تقدم حلا لمشكلة ظلت وقتا طويلا محل سجال في محافل العمل الإنساني، وهي مشكلة تعدد الشارات التي لا تحظى باعتراف دولي والتي نتج عنها استمرار وجود

"إن الشارة التي نضعها جميعا لا تمثل ميزة خاصة بدولة ما أو بشعب معين أو ديانة محددة، ولكنها علامة للاحترام الواجب للجرحى وللضحايا الذين لا يملكون الدفاع عن أنفسهم ورمز للتضامن الإنساني في وقت الشدة والمحن"

ألكسندر هاي
رئيس اللجنة الدولية الأسبق

بعض مكونات الحركة خارج الاعتراف الرسمي بها، الأمر الذي كان سببا في عدم توفر الاحترام الكافي لشارتي الحركة المعتمدتين (وهما الصليب الأحمر والهلال الأحمر) في بعض السياقات، وفي بعض البلدان المنخرطة في نزاعات ولا تجد تمثيلا لها في الشارتين المذكورتين.

كان قد مر وقت طويل على السجال المتعلق بهذه القضية دون أن تجمع الدول الأطراف على حسمها، وكان ذلك بطبيعة الحال راجعا لكون مشكلة الشارة هذه ليست مشكلة عابرة أو جديدة في ساحة العمل الإنساني، بل ظلت بمثابة وضع مزمن ارتبط بنشأة الحركة وما شهده العالم من أوضاع سياسية وانقسام على مدى ما يزيد على قرن من الزمان.

فمع تأسيس الحركة الدولية للصليب الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سعت لاتخاذ شارة لها كرمز مميز يسهل التعرف عليها لتتمكن بواسطتها من حماية أفراد الخدمات الطبية من الهجمات أثناء النزاعات.

وخلال مؤتمري جنيف لعامي 1863 و1864 وضعت القواعد المنظمة لسلوك المقاتلين في الميادين وهي القواعد التي أصبحت اليوم مدرجة باتفاقيات جنيف، كما تم اعتماد صليب أحمر على أرضية بيضاء، أي على شكل معكوس ألوان العلم السويسري، كشارة تعرف هذه الحركة وترمز لحيادها.

ورغم أن أدبيات الحركة وغاياتها الإنسانية كلها كانت تتمحور حول وحدة الحركة على الصعيد العالمي إلا أنه سرعان ما أثيرت مشكلة "الشارة" التي رأى البعض أنها توحي بدلالات أخرى.

لذا، فخلال الحرب بين روسيا وتركيا من 1876 إلى 1878 أعلنت الإمبراطورية العثمانية أنها سوف تستخدم الهلال الأحمر كشارة مميزة لجمعيتها الوطنية على سيارات الإسعاف التابعة لها مع الاستمرار في احترام شارة الصليب الأحمر كوسيلة حماية لسيارات الإسعاف التابعة للعدو، وذلك على الرغم من أنها كانت قد انضمت إلى اتفاقية جنيف لعام 1864 دون أي تحفظات. وهكذا أصبح استخدام شعار الهلال الأحمر هو الإجراء المطبّق في الإمبراطورية العثمانية.

ثلاث شارات معتمدة

وفي عام 1929، وبعد مناقشات مستفيضة، وافق المؤتمر الدبلوماسي، الذي عقد آنذاك، على الاعتراف بشارة الهلال الأحمر، كما اعتمد شارة أخرى ثالثة، هي "الشمس والأسد الأحمران" أي الشارة التي كانت تستخدمها منذ فترة بلاد فارس –إيران حاليًا– (حتى عام 1980 عندما اعتمدت الهلال الأحمر بدلا منها). ولكي يبطل المؤتمر أي طلبات جديدة في المستقبل، أكد أنه لن يعترف بشارات جديدة بعد ذلك، لتجنب الوقوع في مشكلة فوضى الشارات. •••

© ICRC/GASSMANN, Thierry

ومنذ ذلك الوقت شرع عدد كبير من البلدان (الإسلامية) في استخدام شارة الهلال الأحمر. ولم تحدث موافقة على اقتراحات بلدان أخرى لاستخدام شارات بديلة. وكان غياب هذه الموافقة سببا لرفض بعض البلدان استخدام إحدى الشارتين الرسميتين، ومن ثم استخدمت شارات أخرى لسنوات عدة، ومن بين هذه البلدان على سبيل المثال إسرائيل التي استخدمت شارة أخرى لمنظمة الإغاثة المعروفة باسم "درع داود الأحمر" التي تأسست عام 1930.

سجال متصل

وخلال العقود الأخيرة، كانت تثور، ما بين الحين والآخر، في عدد من الدول بمختلف القارات، المشكلات المتعلقة بشارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والدلالات الدينية التي تنسب إليهما. لذا يمكن القول أنه بعد مضي ما يزيد على مائة وأربعين عاما من تأسيس العمل الإنساني أخذت القيمة الحمائية للشارة في الضعف من جراء عاملين اثنين، هما: إساءة استخدام الشارة، وتعددها. ودائما ما كان ضياع الأرواح والمعاناة التي لا داعي لها والناجمة عن هذا الوضع على رأس أسباب القلق الرئيسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي يأتي الاحترام المطلق للشارة في مقدمة التحديات التي عليها أن تواجهها.

وحدة الحركة ووحدة الشارة

في يوليو/ تموز من عام 1992، كتب كورنيليو سوماروغا، الرئيس السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر يقول: "إن الهدف من وحدة الشارة المميزة، وما ترمز إليه من مساعدة تقدم للضحايا دون أنانية أو تحيز، يتحقق كنتيجة طبيعية لما تمثله الحركة من مثل وقيم أساسية. كما أن استخدام الشارة بواسطة الخدمات الطبية لأطراف النزاع المختلفة يبرز القيم الأساسية التي يجب أن تظل مشتركة بين هذه الأطراف".

وتتمثل هذه القيم في التوجهات الإنسانية تجاه كل الضحايا وحياد كل من يأتي للمساعدة وعدم التفرقة أو التحيز عند تقديمها. وهو ما يعد تأكيدًا لوحدة الحضارات الإنسانية فيما يتعلق بقواعد سلوك معينة. فتوسع الحركة في أن تحتوي بشكل عملي كل الحضارات والديانات والجنسيات ثم مثابرتها على دعوة معظم دول العالم إلى الاستمرار في توسيع نطاق الحماية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني لضحايا النزاعات المسلحة إضافة إلى تقديمها المساعدات للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية والحوادث والأمراض، تعد كلها عوامل كافية لتبرر بكل قوة الغرض الأصلي من استعمال شارة واحدة.

قبل ذلك بعشر سنوات، وأمام المؤتمر الدولي الذي انعقد في مانيلا عام 1981، أكد ألكسندر هاي رئيس اللجنة الدولية آنذاك أن: "الشارة التي نحملها جميعا ليست ميزة خاصة بدولة ما أو بشعب معين أو ديانة محددة، ولكنها علامة

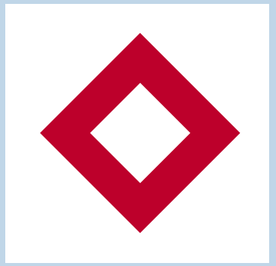

الشارة الإضافية الثالثة

للاحترام الواجب للجرحى وللضحايا الذين لا يملكون الدفاع عن أنفسهم ورمز للتضامن الإنساني في وقت الشدة والمحن".

ولا يوجد شك في أن تماثل الشارات مع رموز دينية معينة (كالهلال والصليب) كان له إلى حد ما، آثاره السلبية على ضحايا النزاعات، حيث يستخدم كل طرف شارة مختلفة. فالشارة تستمد قيمتها الحمائية من حقيقة أنها تُستعمل بواسطة الصديق والعدو. أما إذا ما فقدت الشارة حيادها فإن خطرًا جسيما سوف يتهددها وتصبح هي نفسها بدورها هدفًا، وهو ما حدث في بعض الأحيان للأسف.

وحدة الشارة ومبدأ العالمية

لقد ظل الخطر الأول الناجم عن توزع وتنوع شارات العمل الإنساني يتمثل في الإخلال بمبدأ عالمية الحركة، التي سبق أن أرسته كأحد مبادئها الأساسية. لذا، وكما قال كورنيليو سوماروغا في مداخلته السابق الإشارة إليها: "لم يكن بوسع الحركة أن تتهرب من مواجهة هذا التحدي، بل وجب عليها أن تبذل قصارى جهدها للتغلب عليه، وفقا لمبدأ الإنسانية الذي يدعوها إلى دعم أواصر التفاهم المشترك والصداقة بين الشعوب، وتمشيا مع مبدأ العالمية الذي بموجبه تفتح الحركة أبوابها للجميع".

وحتى يمكن الإسهام في منع الخلافات السياسية أو الدينية أو العقائدية التي تقسم عالمنا اليوم، من أن تتحول إلى أسباب قطيعة محملة بمخاطر صراعات جديدة، رأت اللجنة الدولية أن من واجب الحركة أن تظهر تماسكا على المستوى الإنساني ينعكس على الطريقة التي تتناول بها موضوع الشارة لتجاوز المشكلات الناجمة عن الدلالات الدينية التي ينسبها البعض إلى شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

توحيد الشارة: خلافات وعقبات

ومن الأمور التي لفتت انتباه كل من تناول مسألة الشارة أن الخلافات فيما بين بعض الدول، وفيما بين بعض مكونات الحركة، كانت تقلل دائما من احتمالات التوصل إلى حل لهذه القضية. والحل الوحيد الذي لا عيب فيه الذي أورده فرنسوا بونيون (المستشار القانوني باللجنة الدولية) في كتابه "نحو حل شامل لمشكلة الشارة" يكمن في اعتماد شارة جديدة خالية من أي مدلول سياسي أو ديني تكون مقبولة عالميا، وتقوم مقام كل الشارات الموجودة. إلا أن الاقتراحات التي قدمت لاعتماد شارة موحدة جديدة كانت تقابل برفض من ارتبطوا بشارتي الصليب والهلال الأحمر على نحو عميق، باعتبارهما رمزين تاريخيين للمساعدة على امتداد عدد لا يحصى من النزاعات، شملت حربين عالميتين، وكوارث طبيعية أصابت كل بقعة من بقاع الأرض، وصارتا تمثلان إرثا عاطفيا وثقافيا ليس من السهل تجاوزه. لذا كان اقتراح سوماروغا في مقاله المشار إليه بحل وسط يحظى بالقبول الواسع، ولا يرغم الدول والجمعيات التي تستخدم إحدى الشارتين المعترف بهما على التخلي عنها إذا لم تكن راغبة في ذلك، مع الحرص على تجنب تكاثر الشارات الذي قد ينشأ.

ويكمن هذا في اعتماد شارة إضافية تخلو من أي مدلول سياسي أو وطني أو ديني، توضع تحت تصرف الدول والجمعيات التي تأبى استخدام إحدى الشارتين الموجودتين. وبالفعل كان من شأن هذا الاقتراح، رغم ما أثاره حينها من ردود انفعالية، أن يمثل خطوة كبيرة، ومرحلة انتقالية هامة في سبيل التوصل مستقبلا لشارة موحدة، وهو الاقتراح الذي تبنته اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومن ثم، قام مجلس مندوبي الحركة الذي انعقد عام 2001 بتبنيه وتشكيل فريق عمل لدراسته، وإعداد بروتوكول ثالث ملحق باتفاقيات جنيف بشأنه من أجل عرضه على مؤتمر دبلوماسي موسع. وللأسف، أعاقت الأوضاع التي مر بها العالم عقب أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 انعقاد هذا المؤتمر لعدة سنوات، وأخيرا تم عقده في نهاية 2005، وحظي البروتوكول الجديد بموافقة الأغلبية الساحقة من الدول وتم بمقتضاه اعتماد الشارة الجديدة، التي جاءت على شكل مربع أحمر قائم على حدة على أرضية بيضاء، ومفرغ من داخله بحيث يكون بوسع من يستخدمه أن يضع داخله رمزا ثانويا يرتضيه، أو يستخدمه على حاله.

الشارة الإضافية الثالثة: أفق جديد نحو توحيد الشارة

جاءت موافقة المجتمع الدولي بالأغلبية على هذا البروتوكول لتضع حدا لمشكلة وجود بعض مكونات العمل الإنساني خارج إطار الحركة الدولي بما يعنيه ذلك من المساس بوحدة وعالمية الحركة. ورغم أن الموافقة خلت من إجماع الأعضاء، فإننا متفائلون بأن إمكانية التوصل لهذا الإجماع في المدى المنظور قائمة، وهو الإجماع الذي من شأنه أن ينتقل بقضية الشارة إلى هدف جديد مادام مطروحا على الحركة الدولية السعي وراءه، وهو توحيد الشارات المعمول بها في شارة واحدة.

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أن المواد التي تضمنها هذا البروتوكول الثالث الجديد، إضافة إلى التصميم البسيط والممتاز في الوقت نفسه لهذه الشارة الجديدة، بمثابة عوامل قوية تفتح الطريق أمام كل العوائق التي تحول دون توحيد الشارة.

فقد نصت مواد البروتوكول على أن استخدام الشارة الجديدة متاح أمام كافة مكونات الحركة، وكذلك متاح أمام وحدات الخدمات الطبية للقوات المسلحة ولقوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهام إنسانية. ومن هنا ينفتح الباب على مصراعيه أمام هذه الشارة الجديدة لكي تحفر لنفسها تاريخا ثقافيا وعاطفيا أمام مستخدميها، فإذا أضفنا لذلك أنه صار من حق اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يستخدما الشارة الجديدة، عند الحاجة، سواء بوضع شاراتهما داخل المربع القائم على حدة أو بغير وضع هذه الشارات داخله، فمعنى ذلك أننا سوف نشهد في المستقبل القريب انتشار استخدام هذه الشارة على ساحة العمل الإنساني، وهو ما يعني بالضرورة أنه من الوارد جدا أن تحل هذه الشارة، أو المربع الأحمر المجوف القائم على حدة محل الشارات القائمة تدريجيا لتستكمل حركة العمل الإنساني بذلك بعض أهم عناصرها، وهي العالمية والوحدة، وليس ذلك بعيدا على حركة دولية تضع صالح الضحايا هدفها الأسمى، وتتخذ من مبادئ الإنسانية دستورا لها.

على أية حال يظل ذلك الأمل نوعا من التمني ولا يعكس موقفا رسميا داخل أي من مكونات الحركة، التي سيكون عليها في العام الجاري أن تجتمع لكي تضع الأطر التنفيذية لوضع مواد هذا البروتوكول الجديد موضع التطبيق ولتوائم من أوضاعها مع تلك الخطوة الجديدة على طريق وحدتها لصالح الضحايا في النزاعات ولصالح المستضعفين في الكوارث الإنسانية في ظل طموح يعبر عنه الكثيرون بأن يسفر هذا الاجتماع عن إجماع فعلي على نتائجه وجدول أعماله، بما يقدم لهذه الحركة وجها مشرفا حرصت دائما على أن يكون معبرا عن وحدتها وعن أهدافها الإنسانية ■

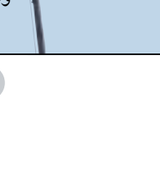

الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر والنزاعات المسلحة الجديدة**

بيير كراينبول*

كثيرا ما نتساءل عما إذا كان العامل المؤثر الأهم في هذه النزاعات مصدره الداخل المحلي أم الخارج الدولي. والصعوبة اليوم لا تكمن بالقطع في الإجابة عن هذا السؤال، بشكل خاص، بقدر ما تكمن في الاعتراف بالتنوع الواسع في أوضاع النزاع المسلح والعنف الداخلي التي علينا مواجهتها.

يلاحظ المراقب للتطورات التي حدثت في مجال النزاعات المسلحة في الأعوام الأخيرة تغيرا في طبيعة هذه النزاعات بوجه عام والداخلية منها بوجه خاص. إذ أصبحت هذه الأخيرة ومعها أوضاع الاضطراب الداخلي تشكل غالبية حالات العنف التي نشهدها اليوم.

وتختلف النزاعات الداخلية الراهنة اختلافا ملحوظا عن نظيراتها التي شهدناها في النصف الثاني من القرن المنصرم، والتي كانت تجري في سياق مواجهة الاستعمار وحروب التحرر الوطني. كما تختلف عن الفورانات القومية التي أدت إلى تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي السابق، وعن النزاعات الأفريقية بمنطقة البحيرات العظمى التي شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين.

فكثير من النزاعات الجارية اليوم تعبر في جانب منها عن أزمات الشرعية التي تعكس الضعف المتأصل في بنى عدد من الدول المنخرطة فيها. ومن الملحوظ تعدد الأطراف المتحاربة فيها وتنوع أهدافهم وبواعثهم، سواء كانوا معارضة أو حكومات، وسواء كان الصراع الذي يخوضونه من أجل الحق في الأرض أو في التمكن من الموارد الطبيعية، أو كان هذا الصراع يعكس مقاومة لقهر يمارس على أقليات عرقية أو سكان أصليين، إلخ... فجماعات المتمردين أو المعارضين المنخرطين في هذه النزاعات قد يجدون أنفسهم في مواجهة نفس السلطة المركزية، لكنهم ينطلقون في مواجهتهم لها من أهداف ومناهج شديدة الاختلاف.

وقد يتسبب هذا، في واقع الأمر، بإطالة آماد هذه النزاعات، وهو ما يمكن أن يفضي إلى تكاثر المجموعات وحدوث حالات انقطاع في سلاسل القيادة، بفعل التباينات العرقية أو غير ذلك. ومع الوقت، يتحول ما كان في البداية مشروعا لأسباب سياسية، إلى نوع من البلطجة والفوضى. وفي هذا السياق الذي تشارك فيه أطراف كثيرة، يتجاوز الفاعلون المؤثرون بشكل واسع التخوم التقليدية بين الحكومة والمتمردين السياسيين.

ويمتلك ما اصطلح على تسميته بالمجتمع المدني عددا من الأدوات التي تمكن من فهم هذه الأوضاع أو التأثير على موضوع النزاعات المسلحة وضبط نتائجها.

بيئة سياسية وعالمية جديدة

خلال الحرب الباردة والفترة التي أعقبتها مباشرة، كان ينظر إلى النزاعات المسلحة أو الحروب باعتبارها ناتجة عن الخصومات التقليدية بين الدول، على غرار أعمال النضال المناوئة للاستعمار، وللتحرر من الإمبريالية أو لنيل الاستقلال الذاتي، وكذلك على أنها حملات لمقاتلين سياسيين أو أيديولوجيين. وكانت تلك جميعها تأتي تعبيرا عن قضايا محلية ظهرت في الحقب التي كان التورط الإقليمي فيها محدودا، أو لأن الاعتبارات الأكثر أهمية، على صعيد العالم، كانت مرتهنة بتدخل القوى العظمى. لذا كان من الممكن أغلب الوقت حصر هذه النزاعات في أطر محددة، خاصة مع وجود الخطوط الواضحة للجبهات، وللفاعلين المعروفين سواء كانوا دولا أو مجموعات من خارج الدولة، إضافة إلى "العرابين".

أما اليوم، فقد تغيرت الأوضاع على نحو لا نقاش فيه، ولا يعني هذا تحركا نحو المستقبل، بل يظهر أن العوامل المحلية والإقليمية والعالمية التي كانت لها انعكاسات على أوضاع النزاع المسلح أصبحت متداخلة. وهي تدعو إلى البحث عما يربطها ببعضها البعض لفهم كيفية تأثيرها على وضع محدد.

وكثيرا ما نتساءل عما إذا كان العامل المؤثر الأهم في هذه النزاعات مصدره الداخل المحلي أم الخارج الدولي. والصعوبة اليوم لا تكمن بالقطع في الإجابة عن هذا السؤال، بشكل خاص، بقدر ما تكمن في الاعتراف بالتنوع الواسع في أوضاع النزاع المسلح والعنف الداخلي التي علينا مواجهتها.

الحرب على الإرهاب ونتائجها

وفي عام 2005، تأثر سياق النزاعات المسلحة على نحو كبير بمجابهة دائمة ذات أبعاد عالمية ـ تمثلت فيما اصطلح على تسميته بالحرب على الإرهاب بين بعض الدول ومجموعات من الفاعلين من خارج أطر الدولة موزعين بلا تمركز ومرتبطين ببعضهم لهذه الدرجة أو تلك ـ وهو ما عبر عن نفسه في عدد من أعمال الإرهاب المؤثرة في مختلف أجزاء العالم. وقاد بالتالي إلى توليفة من العمليات العسكرية والمعايير التي وجهت لمحاربة الإرهاب، كما أفضت إلى إدخال تشريعات لمناهضة الإرهاب في عدد من البلدان. وعلى الطرف الآخر من تلك النزاعات، برزت أشكال محصورة للغاية من الخصومات بين الجماعات، ذات طابع عابر للقوميات في أغلبها، وأسفرت عن معاناة إنسانية متعاظمة في بعض الأقاليم.

أثر العوامل الاقتصادية

وقد استمرت العوامل الاقتصادية تلقي بثقلها على آليات النزاعات، بفعل اشتراك عدد من الفاعلين الخاصين والعامين في المنافسة من أجل التمكن من بعض الأسواق أو الموارد الطبيعية الهامة كالبترول على سبيل المثال، في حين أنخرط عدد آخر من الفاعلين في أشكال عديدة من عمليات القنص الاقتصادي. والواقع الذي نراه في العديد من البلدان المنخرطة في النزاعات أو التي ظهرت فيها هذه النزاعات، هو وقوعها في دوامة ضعف، أو –في بعض الحالات– انهيار الخدمات العامة، كتلك التي تعتني بالصحة، أو الإمداد بالمياه وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهو ما يتسبب في تأخير إعادة البناء ويحيل الوضع الانتقالي من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة وضع وتنفيذ استراتيجيات تنموية مستدامة أكثر صعوبة في التحقيق.

وعلى صعيد الكوكب، ارتبط تطور أوضاع العنف المسلح بالانتشار المعمم للأسلحة وبالهجرة الواسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، التي تفاقم تمددها في كثير من البلدان، وهو ما أفضى إلى تزايد ظهور الأشكال الجديدة من العنف الحضري، الذي غالبا ما تلاشت معه التخوم الفاصلة بين العنف السياسي والجريمة.

انفراج واختناق

هناك بالطبع بعض الأمور المشجعة التي نتج عنها تحسن طفيف في أوضاع عدد من النزاعات، بمعايير الاستقرار، أو بوضع حد لدوامة العنف، أو بالدخول في مرحلة انتقال، وقد حدث هذا على الأرجح في أعقاب جهود الوساطة أو جهود حفظ السلام على المستوى الإقليمي أو الدولي. ومع ذلك، ومع تمكن هذه الجهود بالفعل من إيقاف أو تجميد فترات العمليات العدائية النشطة والاستجابة لبعض احتياجات الأمن العاجلة للسكان، فإن هذه العمليات الكبرى قد استنفدت القسم الأعظم المتاح من موارد المجتمع الدولي.

أضف لذلك أننا نجد أن هذه التحولات منتشرة في سياقات يشوبها عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الشديد، وفي ظل وجود الدول الهشة. وتثبت التجربة أن الأمر بحاجة لمسار طويل لإنهاء حالة الاحتشاد، وللعودة للاندماج والتوافق، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل ضعف الإمكانيات المتوافرة وفقدان الإرادة السياسية. كما أنه يتسبب في الواقع في تأخير تحسن الأوضاع، واستمرار عدم الأمن، ونمو الجريمة، وزيادة المشقة في حياة السكان المعنيين.

وتظهر الممارسة أنه مع أن الخسائر المباشرة الناجمة عن النزاعات المسلحة الحالية بصفة عامة أقل من نظيراتها في العقود السابقة، إلا أن أعداد الضحايا غير المباشرين لهذه النزاعات قد ارتفعت بشكل كبير. أكثر من ذلك أن حالات النزاع المسلح والعنف الحالية تنحو لأن تتواصل وقتا أطول، في الوقت الذي لا تفضي فيه فترات الانتقال غالبا إلى أعمال متفق عليها بخصوص التقليل من الأسباب والبواعث الكامنة وراء النزاع، وهو ما قد يؤدي إلى عودة القتال في سياقات عدة.

وبطبيعة الحال، هناك عدد من سمات النزاعات القائمة التي ذكرتها موجود منذ بعض الوقت، في حين أن البعض الآخر حديث نسبيا. كما أن هناك بعض هذه السمات قد يرتبط بنزاع محدد، لكنه قد يكون غريبا في سياقات أخرى. وكما سبق القول، فإن التداخل بين العوامل المحلية والعالمية، يعقد من مهمة تحليل الأوضاع المحددة، وتكوين الإجابات المناسبة.

تحديات العمل الإنساني

والتحدي الرئيسي المقبل، من وجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي هو، كما نراه، شديد الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، يتحدد في الاستجابة للاحتياجات المتعددة للسكان الذين يرزحون تحت وطأة أوضاع شديدة التنوع من النزاع المسلح والعنف الداخلي، كما يرتهن إلى مدى قدرتنا على التفاعل بكفاءة وسرعة مع حالات الطوارئ المستجدة.

وتعد الاستجابة للاحتياجات الناجمة عن كل أوضاع النزاعات المسلحة في العالم أمرا جوهريا بالنسبة لعمل اللجنة الدولية. وهو ما يتطلب امتلاك القدرة على الفعل السريع والكفء في حالة احتدام الأزمة (كما هو الحال في السودان، أو في مناطق النزاع أو المجابهات العسكرية في أعقاب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا)، وبهذا الصدد، كان موقف اللجنة الدولية حاسما في تكريس أقصى ما لديها من خبرة خاصة ومن احتياطياتها، على قاعدة نظام الإنذار المبكر المؤسس الذي تم تحديثه، ودعم كفاءته في التدخل والتدريب السريع. وهناك عنصر أساسي آخر هو القدرة على مواصلة الالتزام على المدى الطويل عند وقوع الأزمات المزمنة، وذلك بداية من مراحلها الانتقالية الأولى التي لا تجذب فيها أوضاع العنف انتباه أحد. وتمثل القدرة المهنية والخبرة المتوافرة لدى الجمعيات الوطنية جزءا هاما من هذه الكفاءة، كما يتبدى ذلك اليوم بوضوح في باكستان.

ويعني العمل الإنساني المحترف عدة أشياء. يأتي على رأسها اهتمامه بالأشخاص، وبكرامتهم وحساسيتهم عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لاحتياجاتهم العاجلة. والعمل على مقربة من ضحايا النزاع المسلح من الرجال والنساء والأطفال الذين جلدتهم سياط العنف المستبد وتحملوا معاناة شديدة، وهو ما يعني تكريس عمل إنساني متميز وجدير بهذا الاسم لتقديم الحماية والعون لهم.

ومن أجل امتلاك القدرة على القيام بهذه المهام، نجد أنه من الضروري الاعتماد على الزملاء المؤهلين، الوطنيين أو الدوليين، من ذوي الكفاءات العامة أو المتخصصة، الذين يعرفون ويفهمون جيدا خصوصية البيئات التي يتدخلون بها. فالموظف الإنساني لابد أن يتحلى بصفات خاصة، كالحساسية والانفتاح على التعددية الثقافية، والرغبة في المعرفة، والاحترام، والقدرة على الاستماع للآخرين وإرادة البحث عن حلول للمشاكل بما فيها المشاكل المتعذر حلها في البيئات شديدة التعقيد.

كما يتمثل أحد التحديات التي نواجهها في القدرة على الاستجابة العالمية، التي تمكن من مساعدة وحماية الأشخاص الذين يعانون، حيثما كانوا. وهو ما يتطلب إقامة شبكة فعالة متواجدة ومنظمة للغاية بالميدان، ونشدد هنا على الأهمية الكبرى لشبكة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واتحادها الدولي وشبكة مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العالم أجمع.

إننا نحيا في عالم يتطور بسرعة، حيث يتركز اهتمام الرأي العام أحيانا على عدد قليل من النزاعات متجاهلا بقية النزاعات. وفي بعض الأماكن، يمارس البعض ضدنا ضغطا شديدا كما يحاسب البعض عملنا بتفاصيله مطالبا إيانا بتحقيق نتائج في بضع ساعات أو بضعة أيام، في حين أنه في موضع آخر، نجد أن علينا أن نناضل من أجل الحصول على الحد الأدنى من اهتمام الجمهور.

وتكمن خصوصية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تؤمن بها اللجنة الدولية بشكل قاطع، في الطبيعة العالمية لمهمتها على وجه التحديد. فهناك مسؤولية نأخذها على عاتقنا تتضمن أننا لا نقوم بأي تمييز بين السكان الذين يعانون، أو بين هؤلاء الذين تسلط عليهم الأضواء على الصعيد الوطني أو العالمي، والذين لا يهتم بهم أحد ■

(*) مدير العمليات باللجنة الدولية للصليب الأحمر.
(**) هذا المقال إعداد لجانب من تقرير عُرض أمام اجتماع لمندوبي الحركة في نوفمبر 2005.

يحتاج الإعلام باستمرار إلى معرفة ما يجري على الأرض وحقيقة الوضع الإنساني، كما أن المنظمات الإنسانية بحاجة دائما إلى تغطية إعلامية للأزمات.

الإعلام واللجنة الدولية للصليب الأحمر
علاقة متكاملة

من الصعب الحديث عن وجود علاقة ثنائية مجردة بين الإعلام والعمل الإنساني، ممثلا باللجنة الدولية للصليب الأحمر. فهذه العلاقة لا تكتمل صورتها وديناميكيتها بوضوح من غير تواجد العنصر الأساسي لهذه الديناميكية، أي أطراف النزاعات، فيما يتمحور صلب موضوع هذه العلاقة حول الأشخاص والحماية التي يتمتعون بها وفقًا للقانون.

إننا نؤمن جميعًا بقوة الكلمة، فهي أساس العمل الإعلامي، كما أنها الأداة الأساسية التي نمتلكها لإقناع الذين ينتهكون القانون الدولي الإنساني بضرورة احترام هذا القانون. وقد يقول البعض إن هذه الأداة، ونعني بها قوة الكلمة، لا يمكن التعويل عليها لإحداث التغيير، لكن الواقع يشير اليوم إلى أن الشخص أو الحدث الذي صار بعيدا عن اهتمام الإعلام بات وكأنه غير موجود، وبالتالي أصبح مغيبا في الساحة العالمية، فمن الذي سيدعمه أو يحميه أو يمدّ يد العون له؟

القيود المفروضة على سياسة اللجنة الدولية في تعاملها مع الإعلام

يرى بعض الصحافيين أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تتواصل مع الإعلام بما فيه الكفاية. والحق يقال إن المنظمة طورت كثيرًا سياستها الإعلامية في السنوات الأخيرة. ويعلم الذين كانوا يتواصلون معها ويعرفونها من قبل أن ثمة تحولًا أكيدًا في محتوى المعلومات التي صار يدلي بها الصليب الأحمر الدولي وفي درجة الانفتاح الأكبر من جانبه على وسائل الإعلام.

وعقب فضيحة أبو غريب، أصبحت مسألة السرية التي تحيط بتقارير اللجنة الدولية فيما يتعلق بالمعتقلات موضع نقاش، بل ذهب البعض إلى التشكيك بنجاعتها والتساؤل: ألم يحن الوقت لإعادة النظر في سياسة التكتم المعهودة تماشيًا مع تنامي تأثير وسائل الإعلام وتطورها؟

وربما لم تفلح جهودنا دومًا في إقناع الذين يؤمنون بالقوة المطلقة للإعلام ولا يعيرون أهمية لأي أسلوب تواصل آخر، لكننا أوضحنا المغزى وراء نهج عملنا وقناعتنا بجدواه. وذكّرنا بأن المسؤولية الأولى والأخيرة تقع على عاتق سلطات الاعتقال التي يتعين عليها الالتزام بمبادئ القانون واحترام حقوق المعتقلين الأساسية مشيرين إلى أن غايتنا الأساسية هي الدفاع عن هذه الحقوق، بالطريقة التي نراها أنسب في رفع المعاناة عن الضحايا، وليس بهدف كسب مساحة إعلامية.

إننا نواجه معضلة، في الصليب الأحمر الدولي، تكمن في ثنائية مهمتنا كما حددتها اتفاقيات جنيف: فمن ناحية، علينا أن نضمن احترام بنود هذه الاتفاقيات وحث أطراف النزاع على الالتزام بها، ومن ناحية أخرى علينا تقديم الحماية والإغاثة للمدنيين والمعتقلين. وبالتالي، قد نكثف جهودنا أحيانًا في مخاطبة الطرف المسؤول فقط، ونتجنب التغطية الإعلامية، وهذا هو الثمن الذي ندفعه للحفاظ على إمكانية الوصول إلى الضحايا. ففي بعض الحالات، نلتزم الصمت الإعلامي لكن هذا لا يعني أننا لا نخاطب الأطراف المعنية بحزم وصرامة أو أننا نتخاذل في القيام بمهمتنا.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر حريصة كل الحرص على القيام بمهامها باستقلالية تامة، بعيدا عن الاهتمام بتسليط الأضواء، وأحيانًا في الخفاء. وقد يبدو ذلك منهاجا قديم العهد ولكن، مع تكاثر المنظمات السياسية والإنسانية والحقوقية التي تجهر بمواقفها، يغدو من المهم بمكان الابتعاد عن الضوضاء والقيام بدور ضروري وأساسي على أرض الواقع، والتركيز على العمل الفعلي إلى جانب الضحية أو داخل الزنزانة.

تسييس القضايا وازدواجية المعايير

لقد غدت القضايا الإنسانية اليوم مسيّسة أكثر من أي وقت مضى، مما يشوه في كثير من الأحيان حقيقة الأحداث ويحوّر جوهرها ويؤدي، في أسوأ الحالات، إلى التعامل معها بطريقة لا تتماشى مع حجمها. فالجميع يدرك على سبيل المثال أن بعض الأزمات أو الكوارث الإنسانية تستحوذ على اهتمام أكبر من غيرها، لأسباب سياسية أو جيو ـ استراتيجية أو لمجرد خدمة مصالح معينة. فيما لا تجد عذابات إنسانية يستمر نسيانها منذ سنوات، صدى يذكر في وسائل الإعلام.

ومع أن الجميع يقرون، من حيث المبدأ، بأن قيمة حياة الإنسان متساوية ولا تختلف بين فرد وآخر بغض النظر عن جنسيته أو موقعه الاجتماعي أو السياسي. إلا أن الأنظار تكون مصوبة أحيانًا على نقطة من العالم دون سواها أو تنتقل بسرعة إلى نقطة أخرى، متناسية ما سبق. فلا يخفى على أحد أن سكان القارة السمراء أو جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، يشكون مما يعتبرونه عدم اكتراث بمشاكلهم وتقليلًا منها أو تغافلًا لها: فمن الذي يتطرق إلى ما يجري من نزاعات دائرة في الكونغو منذ عقود؟ أو عن أوضاع المعتقلين في سجون ميانمار أو الروند؟، أو عن العواقب الإنسانية الوخيمة للحرب الأهلية بسيراليون بعد مضي عشر سنوات على نهايتها؟ ومن الذي يقوم بتحقيقات حول الأوضاع الإنسانية في كوريا الشمالية أو غيرها من الأماكن البعيدة عن الاهتمام، فيما تحظى الأزمة التي تصيب دولة متقدمة أو ذات اتصالات دولية وثيقة بالاهتمام والدعم؟ وكما هو معروف، فإن الرأي العام العربي يندد بما يعتبره الكيل بمكيالين في التعامل الغربي مع قضاياه السياسية والإنسانية. وهنا يأتي دور الإعلامي والعامل في المجال الإنساني في تأدية مهمته بتفانٍ ومهنية، فيعمد إلى التعامل مع الواقع بصدق وعلى أساس حجمه الفعلي.

ولا تنطبق ازدواجية المعايير فقط على الفسحة أو الاهتمام اللذين يحظى بهما حدث ما، بل أيضًا على تقييم التجاوزات وكيفية التعاطي معها. والجميع يقرّ، مرة أخرى من حيث المبدأ، أنه يتعين التعامل بتوازٍ مع الانتهاكات بغض النظر عن الطرف الذي يرتكبها وأنه لا يجوز توجيه أصابع الاتهام إلى طرف دون سواه، بحجة أن هذا الطرف بالذات يعطي فسحة للتعبير أو لأنه قادر على تقبل الانتقاد أو لأن إدانته تتماشى مع الرأي العام السائد أو لأنها ترضي جمهورًا معينًا.

حدود التغطية الإعلامية في حالات النزاع

إن ما يجري فعليا في ساحات الحروب مروع في كل تفاصيله. لكن البعض يعتقد أنه لو أدرك الناس واقع ما يحدث بهذه الحروب لما شاركوا فيها أو أتاحوا المجال لاستمرارها. ولكن مع الأسف، قد لا يصح هذا التصور في كثير من

الرسم: محمد بني أسدي

ندى دوماني*

الأحيان، وأمامنا مثال يبرهن على ذلك مما وقع في رواندا عام 1994، فقد عمل الإعلام على تغطية الفظائع التي كانت تجري بحيثياتها اليومية ومع ذلك لم يتمكن من وضع حد لها.

وثمة كم هائل من الضحايا الذين يسقطون اليوم جراء النزاعات المسلحة، وهو كم يتزايد باستمرار مع تفاقم وانتشار هذه النزاعات، غير أن الحيز الإعلامي ليس مفتوحا بطريقة لا متناهية، وبالتالي تجد وسائل الإعلام نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى نوع من الانتقائية في اختيار أخبارها وتغطياتها. وفي كثير من الأحيان تفرض عليها أولوياتها التقنية والسياسية أن تعالج ما تراه مواضيع ساخنة من وجهة نظر قد لا تضع البعد الإنساني على رأس اعتباراتها. فرغم أن مهمة الصحافي الأساسية تتمثل في تغطية الأحداث، وضمنها النزاعات والحروب، بدقة وموضوعية، إلا أن الحقيقة تبقى في كثير من الأحيان نسبية ومجزأة، وإن حاولت الأخذ بعين الاعتبار زوايا النظر المختلفة لهذه النزاعات والحروب. غير أن الجانب الإنساني والبعد القانوني قد يكونان غائبين أو مغيبين في كثير من التقارير الإعلامية.

إن للإعلام حدودا عملية لا تسمح له بتغطية جميع أخبار المعمورة ومآسيها كما أنه مرغم على مراعاة اهتمامات جمهوره. وبالتالي، يتمتع بفسحة أو بالأحرى يعطي لنفسه فسحة تتيح له أن يكون انتقائيًا في التغطية الإعلامية. أما الانتقاء فهو غير وارد لدينا، فمن واجبنا الاستجابة للمعاناة الإنسانية وفقًا لحجمها والتعامل مع الانتهاكات بطريقة متساوية مع جميع الأطراف، وإلا اتهمنا بالتسييس وتطبيق ازدواجية المعايير وفقدنا بالتالي حيادنا ومصداقيتنا.

اهتمامات مشتركة وخيارات صعبة

ويحتاج الإعلام باستمرار لمعرفة ما يجري على الأرض وحقيقة الوضع الإنساني، كما أن المنظمات الإنسانية بحاجة دائما إلى تغطية إعلامية للأزمات، وهي تغطية قد تكون مجرد دعائية أحيانًا أو بغرض تسهيل مهامها، لكنها قد ترمي أيضًا للفت انتباه الرأي العام إلى أزمة إنسانية قائمة من أجل الضغط على أصحاب القرار ودفعهم إلى التحرك.

ومما لا شك فيه أن دعم العمل الإنساني أو الترويج له ليس من أولويات الإعلام. كما أن الترويج للقانون الدولي الإنساني عبر وسائل الإعلام قد لا يغير بالضرورة من تصرف المقاتلين في أرض الواقع. لكن تجنيد الرأي العام المعارض لهذه الانتهاكات قد يساهم في وضع حد لها.

وهنا يجدر التساؤل: هل للإعلام مهمة تتعدى الإطار الإخباري البحت في فترات الحروب والنزاعات؟ وهل يجب أن تدخل اعتبارات أخلاقية في المهنة الإعلامية؟ فثمة نقاش محتدم اليوم أكثر من أية فترة مضت حول أخلاقية بث أو نشر صور تحتوي على مشاهد للعنف. فمن جهة يثور تساؤل حول مدى أثر هذه الصور فعلًا في تعبئة رأي عام معارض للانتهاكات وقادر على دفع أصحاب القرار لوضع حد لها، ومن جهة أخرى هناك خطر فعلي يتمثل في مدى تكريس نشر هذه الصور لفكرة الاعتياد عليها وبالتالي في تكريس العنف الذي تحتوي عليه بفعل نمو حالة من اللامبالاة به.

علاقة تكامل

وفيما نراه اليوم، لا يكاد يخفى على أحد أن شبح تجاوزات القانون الدولي الإنساني يرتسم في معظم الأزمات الإنسانية. ولا شك في أن تفسير اتفاقيات جنيف والعمل على احترامها ليسا حكرًا على طرف دون سواه، أو على توجه دون آخر، فهذه الاتفاقيات ملك المجتمع الدولي الذي صادق عليها، وأداة للحماية بالنسبة للمجتمع الإنساني بأسره. وفي هذا السياق، نجد أن ثمة مسؤوليات مشتركة ونقاط التقاء كثيرة في المهام الأساسية التي يضطلع بها كل من الإعلام والمنظمات الإنسانية. فالتقرير الإخباري الموضوعي الشامل للزوايا الإنسانية والنواحي القانونية من جهة، والحياد العملي في رصد تصرف الأطراف المتنازعة وكيفية معاملة الأسرى والمعتقلين من جهة أخرى، يصبان إلى حد بعيد بهدف واحد هو المساهمة في حماية الأفراد والحيلولة دون وقوع انتهاكات.

الهاجس الأمني ومواجهة الخطر

وبطبيعة الحال، ثمة نقطة مشتركة أخرى يلتقي عليها الإعلاميون وعمال الإغاثة: فالفئتان مستهدفتان في النزاعات والحروب المعاصرة، كما غدا الهاجس الأمني في صلب شجونهما. ويعد العراق مثالا صارخا لهذه الحالة الدموية، مع مصرع أكثر من ثمانين صحافيًا وسقوط العديد من زملائنا في المنظمات الإنسانية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عام 2003. غير أن الالتزام المهني والإنساني يبقى المحرك الثابت الذي يصعب زعزعته. وتلك هي النقطة الأهم التي يلتقي عندها المجالان (الإعلامي والإنساني)، والتي تمثل بالتالي بؤرة الارتكاز للتعاون القائم على التفهم من كلا الطرفين لصالح الإنسانية وحماية الضعفاء في كل مكان ■

(*) المتحدث الرسمي باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر / بعثة العراق.

مع ازدياد تعقيد أوضاع النزاع الدائر في العراق، يزداد تعقد ملف العمل الإنساني، الذي يتواصل بهدف توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للضحايا، ومن المساعدات للضعفاء، في ظل القيود الأمنية المشددة.

رغم القيود على العمل الإنساني

جهود مكثفة لحماية الضحايا

فيما يعاني العراق اليوم من أوضاع بلغت خطورتها حالة من التهديد المروع للمنطقة بأسرها، بفعل تدهور الأوضاع الأمنية، التي لم يعد عدم استقرارها أمرا مزمنا فحسب، بل تخطى ذلك ليمس حدودا ما كان يجب أن يمسها، وليخترق مقدسات ظل الاقتراب منها لزمن طويل أمرا شبه مستحيل بإجماع كافة أطياف الساحة العراقية، التي يتحد أطرافها على خطاب واحد يؤكد على وحدة الصف والتعايش بين جميع السكان، وعلى أن عناصر الكراهية والضغينة لم يكن لها –فيما قبل– وجود مشتعل بين طوائف المجتمع العراقي ومكوناته.

وبعيدا عن تناول الملف السياسي للحالة العراقية اليوم، تزداد حاجات هذا البلد الإنسانية لدرجة غير مسبوقة، وتتفاقم حالات الضعف لدى المواطنين العراقيين الذين يئنون تحت وطأة عدم الاستقرار وعدم توفر الخدمات الأساسية، إضافة إلى ما تحدثه النتائج المترتبة على النزاع من آلام، وما تسقطه من ضحايا يحتاجون إلى الحماية الضرورية وتوفير الضمانات الإنسانية لهم.

في ظل ظروف كهذه، كان من المفروض أن يلعب العمل الإنساني المستقل وغير المتحيز دورا كبيرا في توفير ظروف أفضل للسكان من خلال العمل المباشر لتجنيبهم ويلات النزاع وعواقبه. لكن الأوضاع التي راحت تنتقل من سيئ إلى أسوأ، إضافة إلى استهداف بعض الأطراف لتواجد العمل الإنساني المستقل المباشر بالميدان، تسببت في إيجاد عقبات كبيرة حالت دون هذا العمل وقيامه بدوره على النحو الذي يطمح إليه.

فمنذ الهجوم الذي وقع على مكاتب بعثتها في بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق في ظل قيود ميدانية شديدة، أعاقت حرية الحركة لمندوبيها داخل العراق، كما أعاقت بالتالي من قدراتها على الاستجابة السريعة المباشرة التي تميز بها عملها في مواضع عديدة أخرى للنزاعات الدائرة بالعالم.

على الرغم من ذلك، كان خيار اللجنة الدولية، الذي فرضه عليها التزامها الإنساني، هو استمرارها في العمل، رغم هذه القيود، لتقديم الحد الأقصى الممكن من الخدمة الإنسانية التي تتيحها هذه الظروف، ولمواصلة دعمها للعراقيين الذين عانوا من عشرات السنين من النزاعات.

وقد شهد العام المنصرم جمعا من أنشطة الدعم التي قامت بها المنظمة، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر العراقي، تناولت جوانب شتى من الاحتياجات الإنسانية العاجلة، إضافة إلى اهتمامها الأساسي بأنشطة الحماية الضرورية لضحايا النزاع عبر زياراتها المنتظمة للمحتجزين وجهودها في المحافظة على الاتصال بين المحتجزين وعائلاتهم عبر تبادل رسائل الصليب الأحمر وتقديم المساعدات المالية من أجل تمكين العائلات من زيارة ذويهم، ومن خلال المساعدات العاجلة، والكشف عن مصير المفقودين الذين اختفوا خلال ما يزيد على عقدين من النزاعات.

المحتجزون والمفقودون ملفات ساخنة ومعلقة

وخلال العام 2005 واصلت اللجنة الدولية زيارة حوالي 000 14 محتجز لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق والحكومة الكردية الإقليمية خلال 80 زيارة لعدة أماكن احتجاز منها معسكر "كروبر" قرب مطار بغداد الدولي، ومعسكر بوكا، ومركز شعيبة بالقرب من مدينة البصرة، ومعسكر قلعة سوس شمال العراق و18 مكان احتجاز في كردستان. إلا أن أسبابًا أمنية حالت دون زيارتها الأشخاص المحتجزين في أنحاء أخرى كثيرة من البلاد. كما رفعت اللجنة، بصورة منتظمة تقارير سرية حول هذه الزيارات إلى سلطات الاحتجاز المعنية. وقدمت اللجنة الدولية، حيثما اقتضت الحاجة، الملاحظات والتوصيات المناسبة الهادفة إلى ضمان ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين المتماشية مع اتفاقيات جنيف وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة. كما قامت اللجنة، بالتعاون مع السلطات المعنية، بإعادة أكثر من 200 أجنبي أطلق سراحهم إلى ديارهم.

© AFP

الاعتقال في غرف النوم

«أنا بخير أراسلكم عن طريق الصليب الأحمر!»

وقد استطاع عدد كبير من المحتجزين، بفضل رسائل الصليب الأحمر، إعادة اتصالهم بعائلاتهم والإبقاء على هذا الاتصال داخل العراق أو في الخارج. فخلال العام 2005 وزعت على المحتجزين حوالي 6430 رسالة من رسائل الصليب الأحمر وجمعت أكثر من 000 11 رسالة لتسلّم إلى عائلاتهم. كما توفر اللجنة الدولية للمحتجزين إمكانية نقل رسائل هاتفية إلى الأسرة من نوع: "أنا بخير". وخلال العام 2005 أجرى مندوبو اللجنة الدولية باسم المحتجزين حوالي 1700 مكالمة هاتفية موجهة إلى أسرهم المقيمة في مختلف أنحاء العراق. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2005، باشرت اللجنة الدولية مشروع بدل الزيارة العائلية الذي يقدم المساعدة المالية للعائلات التي ترغب في زيارة أقربائها في سجن معسكر بوكا. وأفادت من البرنامج أكثر من 2100 عائلة.

أشباح أبو غريب!!

ومؤخرًا، ومع نشر صور جديدة للتعذيب في معتقل أبو غريب، جددت اللجنة الدولية موقفها الداعي إلى احترام الكرامة الإنسانية للمحتجزين، مذكرة بتوصياتها التي وضعتها أمام سلطات الاحتجاز من خلال تقاريرها عن أوضاع السجون، ومؤكدة على ضرورة فتح كافة السجون وأماكن الاحتجاز أمام زيارات مندوبيها، سواء كانت هذه السجون سرية كما أعلن أم معروفة، وسواء كانت خاضعة لسلطات التحالف أم للسلطات العراقية.

البحث عن المفقودين

وخلال السنة المنصرمة واصلت اللجنة الدولية جهودها للكشف عن مصير الأشخاص الذين فقدوا نتيجة النزاعات المختلفة التي عرفتها البلاد منذ العام 1980. ونظمت المؤسسة دورة تدريبية لمدة أسبوعين موجهة إلى الأخصائيين العراقيين في الطب الشرعي من أجل تدريبهم على التعامل مع الرفات البشرية وتجنب تزايد عدد الجثث التي لا يمكن التعرف على أصحابها. كما استمرت في رئاسة اجتماعات اللجنة الثلاثية ولجنتها التقنية الفرعية سعيًا إلى إيجاد حل لملفات المفقودين منذ حرب الخليج الأولى عامي 1990–1991. إضافة إلى مساندتها وتشجيعها لإنشاء آليات للتعامل مع القضايا المتعلقة بالأشخاص المفقودين في علاقة بالحرب بين إيران والعراق، والحرب الأخيرة والأوضاع الحالية.

المساعدة الطبية

شملت المساعدات الطبية التي قامت بها اللجنة الدولية مؤسسات متعددة على الساحة العراقية، فبعد وقوع هجوم بالقنابل في أربيل في أيار/مايو 2005، قدمت اللجنة الدولية على الفور معدات طبية وجراحية إلى مستشفى الطوارئ المحلي. وشملت الإمدادات المقدمة •••

••• أدوات التضميد والسوائل التي تحقن في الوريد وكانت تغطي حاجات 100 مريض في قسم الجراحة. كما واصلت تقديم الدعم لسبعة مراكز لتقويم الأعضاء في بغداد والحلة والموصل والنجف والبصرة، وتولّت الإدارة الكاملة لمركز أربيل. وخلال العام 2005، عالجت اللجنة الدولية أكثر من 3200 مريض وسلمت حوالي 400 طرف اصطناعي وقامت بعمليات تقويم لأربعة وستين شخصًا من مبتوري الأعضاء.

الطوارئ الإنسانية
الماء والغذاء

بالتعاون مع السلطات المحلية، واصلت اللجنة الدولية الاستجابة للاحتياجات العاجلة في مجال الإمداد بالماء، والغذاء. وشملت الأنشطة نقل المياه بالصهاريج، إلى النازحين وإلى المستشفيات التي تعج بأعداد هائلة من الجرحى، أو بتقديم الطرود الغذائية، وذلك في الأنبار، وبغداد، وتل عفر، والقائم، وراوة، وعكشات. وذلك بالتعاون مع سلطات المياه العراقية وجمعية الهلال الأحمر العراقي. كما انتهت اللجنة خلال 2005 من استكمال مشروع الإمداد بالماء الهادف إلى توفير مياه الشرب لخمسة وخمسين ألف شخص في الحسينية شرق بغداد.

إعادة تأهيل المستشفيات ومراكز العلاج

في ظل الظروف الراهنة، يعد دعم وتأهيل المستشفيات لتمكينها من استقبال وعلاج الحالات الطارئة واحدة من أولويات اللجنة الدولية. لذا فخلال العام 2005، أكملت اللجنة الدولية ستة مشاريع كبيرة هي التالية :

- إنشاء مبنى في مستشفى اليرموك للولادة في بغداد بسعة ألف سرير.
- إعادة تأهيل وتوسيع مستشفى الخالي العام في ديالى وسعته خمسون سريرًا.
- إعادة تأهيل جزء من مستشفى تكريت في صلاح الدين وسعته أربعمائة سرير.
- بناء مركز زرجلة للرعاية الصحية الأولية في جبال قنديل شمالي العراق يستطيع معالجة خمسة عشر مريضًا يوميًا.
- إعادة بناء مركز القادسية للرعاية الصحية الأولية في البصرة. ويستطيع المركز معالجة سبعين مريضًا يوميًا.

التعاون والتنسيق
مع جمعية الهلال الأحمر العراقي

بطبيعة الحال، هناك شراكة هامة ووثيقة بين اللجنة الدولية وجمعية الهلال الأحمر العراقي وهي الشراكة التي تواصلت على امتداد العام عبر التعاون الوثيق مع الجمعية لاسيما في مجال البحث عن المفقودين ومواجهة حالات الطوارئ الإنسانية. وسعيًا وراء تعزيز فعالية الموارد التي توفرها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اعتمدت في تشرين الثاني/ نوفمبر مذكرة تفاهم حول إدارة وتنسيق استجابة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العراق، وقعها كل من جمعية الهلال الأحمر العراقي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي الوثيقة التي سيكون للالتزام بما جاء فيها أثر ملموس على تطور العمل المقدم للمحتاجين.

ويعد الاتصال بمختلف فئات المجتمع وإطلاعهم على المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني وعلى حياد اللجنة الدولية واستقلاليتها وأنشطتها والصعوبات التي تواجهها في عملها عناصر أساسية لاقتناع الناس بدورها وتعزيز قدرتها على القيام بعملها الإنساني. وفي إطار التزامها بعدم التحيز، تواصل اللجنة الدولية اتصالها مع مختلف الأطياف العراقية، بهدف حث الجميع على الإسهام في فتح الطريق أمام العمل الإنساني وتخفيف القيود التي تعوق حركته، أملا في تقديم الحد الأقصى من الحماية والمساعدة للجميع. وإلى أن يسفر هذا التواصل والتفهم المرغوب عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، تستمر جهود اللجنة الدولية في كافة المجالات متواصلة، ويظل الأمل قائما في أن يسفر العام الحالي 2006 عن معطيات جديدة تساعد في تحسين الأوضاع الإنسانية للعراقيين ■

أم وطفلها عقب دمار منزلهما

© AFP

خلال عام 2005 زارت اللجنة الدولية 14000 محتجز وجمعت 11000 رسالة وزعت على عائلاتهم

بلغت أزمة الجفاف في الصومال مستوى مخيفا، فقد وصل الصراع الشرس على الماء في المناطق الأكثر تضررًا حد أن أطفالاً أصيبوا بجراح خلفتها حيوانات كانت تقاتلهم عند الآبار للحصول على الماء.

موجة جفاف شديدة في ظل نزاعات مسلحة مزمنة

مرة أخرى تشهد بلدان القرن الأفريقي موجة من الجفاف الذي يهدد حياة السكان ويصيب البلدان إصابات قاتلة تقضي على مصادر الرزق كما تقضي على البشر بفعل المجاعة وشح الماء إضافة إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة. وتعد هذه الموجة •••

●●● الجديدة أسوأ موجة جفاف شهدتها هذه المنطقة خلال العشر سنوات الأخيرة، فقد أدت إلى نقص حاد في الماء والطعام وأتلفت المراعي ومحصول الحبوب وقتلت أعدادًا كبيرة من الماشية في الأجزاء الأكثر تضررًا من جنوب الصومال وفي دولة الصومال الإقليمية جنوب شرقي إثيوبيا.

ومن المعروف أن الصومال يعاني من غياب حكومة مركزية تدير شؤونه منذ العام 1991، كما صار هذا البلد مسرحا للنزاع الداخلي وللعنف المسلح الذي يتواصل بلا توقف، في ظل غياب شبه شامل لحكم القانون، وفي ظل انتشار المجموعات المسلحة المتقاتلة التي تسيطر على جانب كبير من البلاد وتتنافس فيما بينها على المياه والمراعي، الأمر الذي يحدث شللا للاقتصاد، ويتسبب في الفقدان المزمن للخدمات الأساسية ولإمكانيات الصمود أمام الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات مما جعل الكثيرين من الصوماليين يناضلون يوميا من أجل البقاء على قيد الحياة.

وقد فاقمت موجة الجفاف الجديدة من الوضع الإنساني الصعب الذي تمر به البلاد، خاصة في الأجزاء الجنوبية منها، حيث تتواصل العمليات العدائية بين القبائل المتنافسة مما يضاعف معاناة السكان.

فقد أظهر تقييم ميداني حديث للجنة الدولية للصليب الأحمر حول جنوب الصومال وجنوب شرق إثيوبيا أن أعدادا كبيرة من السكان تعرضت لنقص شديد في الماء والغذاء. إذ جفت المراعي وفشلت الزراعات وارتفعت نسبة ما ينفق من المواشي والدواجن والدواب الأمر الذي قضى على أسباب الرزق وأجبر العديد من الناس على مغادرة مواطن حياتهم بحثا عن الماء والطعام. يضاف إلى ذلك، أن عددا كبيرا من الجماعات التي تقطن بعض الأجزاء الجنوبية من الصومال لم تعد قادرة على تقديم العون للعائلات النازحة بفعل النزاع المسلح الداخلي وأعمال العنف التي تجتاح أقاليمهم. وبهذا أصبح عشرات الآلاف من الناس بمن فيهم السكان المتضررون شمال شرقي كينيا يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

رفع مستوى الطوارئ

وفي استجابة لهذا الوضع القاسي رفعت اللجنة الدولية من وتيرة عمليات الطوارئ من خلال وضع خطة لمدى خمسة أشهر من أجل مساعدة أكثر من نصف مليون شخص في مناطق ضربها الجفاف والعنف المسلح في الصومال وإثيوبيا.

ويساور اللجنة الدولية قلق عميق بشأن الوضع السائد في الصومال الذي يوجد به أكبر عدد من الإصابات بالسلاح في كل أفريقيا فيما أصبح أفراد عشرات الآلاف من العائلات نازحين داخل بلادهم. وقد بلغت الأزمة مستوى مخيفا، فقد وصل الصراع الشرس على الماء في المناطق الأكثر تضررًا من الجفاف إلى حد أن أطفالًا أصيبوا بجراح خلفتها حيوانات كانت تقاتلهم عند الآبار للحصول على الماء.

وتركز اللجنة الدولية أنشطتها للمساعدة في مناطق جنوب الصومال الذي شهد أشد موجات الجفاف وذلك بالتعاون مع منظمات إنسانية أخرى وبالشراكة مع الهلال الأحمر الصومالي.

وقد بدأت المنظمة من منتصف فبراير/ شباط 2006 توزيع الغذاء على 48 ألف شخص في "باكول" و 54 ألف شخص في منطقتي "جيدو" و"باي". فتسلمت العائلات كميات من الذرة والحبوب البقلية (الفول أو العدس...) والزيت النباتي تكفيها لشهرين. وسوف تستمر هذه المساعدة حتى وقت الحصاد القادم في شهر تموز/يوليو علمًا أن نتائج المحصول تعتمد على الأوضاع خلال موسم الأمطار الذي يبدأ في شهر نيسان/أبريل.

الصومال من الوضع الأليم إلى الوضع الأسوأ

يقول "باسكال هوندت"، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصومال:"إن الجفاف يحوّل وضعًا كان أليمًا إلى حالة أسوأ بالنسبة إلى غالبية السكان في جنوب الصومال. وضمن هذه الأوضاع الصعبة وغير المستقرة، نعمل مع الهلال الأحمر الصومالي من أجل تقديم المساعدة إلى الأكثر ضعفًا من سكان المناطق الريفية المعزولة. وتعدّ شبكة المتطوعين الوطنية في الهلال الأحمر الصومالي ومعرفتها لحاجات الناس عاملًا حيويًا في نجاح عملية الطوارئ الهادفة إلى سد الحاجات حتى الحصاد القادم. إلا أن احترام حياة وكرامة المدنيين العزل من جانب جميع المشاركين في المواجهات المسلحة في الصومال يبقى السبيل الوحيد للتخفيف من معاناة الشعب الصومالي وتحسين ظروف عيشه في المدى الطويل".

في الوقت الحالي، كما يقول باسكال هوندت، لا يموت الناس من الجوع في الصومال، لكن هذا الوضع يمكن أن يتغير سريعا، فإذا لم تحدث استجابة عاجلة للأزمة الآن، وإذا لم تهطل الأمطار في أبريل/ نيسان المقبل، سيصبح الوضع شديد السوء، وتعم المجاعة ويتضاعف ضحاياها.

ومن المعروف أن موسم الأمطار في هذا الإقليم يحل في أبريل/ نيسان، لكن السنوات الأربع الماضية شهدت عدم سقوط الأمطار بالقدر الكافي، كما تشير التوقعات إلى استمرار هذا الوضع السيئ خلال العام الحالي. ومن المعروف أن حوالي مليونين من الصوماليين قد تأثرت حياتهم حاليا بفعل الجفاف، وذلك ضمن إجمالي عدد السكان البالغ اثني عشر مليونا. وحتى في ظل أفضل التوقعات الممكنة، وإذا جاء موسم الأمطار مواتيا هذا العام، فإن موسم الحصاد لن يبدأ قبل يوليو/ تموز، ومن ثم ستتزايد احتياجات السكان. وفي الوقت الحالي يمر الصومال بمرحلة ما قبل المجاعة، ومن المتوقع نفوق حوالي 80 بالمائة من الماشية في إقليم جيدو وحده خلال الأسابيع المقبلة.

لقد اضطر الناس لبيع القليل مما لديهم من مقتنيات، لكنهم لا يستطيعون بيع حيواناتهم لأنها لم تعد بذات قيمة في الأسواق، بفعل الحالة التي عليها.

ثلاثة أكواب من الماء ودرجة حرارة أربعين مئوية

في هذا الجفاف، الأسوأ في تاريخه، الذي يشهده الإقليم، لم يعد من الممكن للفرد الحصول على أكثر من ثلاثة أكواب من الماء يوميا في ظل درجة حرارة تصل إلى الأربعين مئوية، خاصة في مناطق باكول وجيدو وباي، التي يعيش بها حوالي مليون ونصف مليون شخص، مما جعل الكثيرين منهم يلتمسون البحث عن المياه على الطرق التي تمتد لسبعين كيلومترا، وجعل البعض منهم يحاولون الوصول إلى نهر جوبا، أو يرحلون صوب المدن في كينيا.

وقد باشرت اللجنة الدولية خلال يناير/ كانون الثاني 2006 شراء حوالي 000 25 رأس من الماعز والخراف من أصحاب المزارع المحليين من أجل تأمين الغذاء لقرابة 150 ألف نازح، ونقل ماء الشرب إلى 80 ألف شخص وترميم عشرات التجويفات والآبار والخزانات لجمع مياه الأمطار. وتقوم اللجنة الدولية منذ عام 1977 بتنفيذ أكثر من 300 مشروع كل سنة في مجالات الماء والصحة والزراعة والخدمات البيطرية.

عصفت أزمة الجفاف بالحيوانات التي نفقت من العطش.

© ICRC

© AP

نساء يعانين سوء الوضع

مواصلة المساعدات لإثيوبيا وكينيا

وفي إثيوبيا يضرب الجفاف بصورة خاصة المناطق الجنوبية من دولة الصومال الإقليمية. وتساعد اللجنة الدولية أكثر من 300 ألف شخص من خلال تحسين وسائل الحصول على الماء، وتقديم العلاج المجاني للماشية، وتوزيع الغذاء والبذور، وتوفير المستلزمات الطبية للمنشآت الصحية. ففي النصف الأول من فبراير/ شباط 2006 تم إرسال طائرة شحن محملة بمواد المساعدات إلى مطار جود، وهي المساعدات التي تم توزيعها على السكان الأكثر تضررا من الجفاف. أما في كينيا، فتدعم اللجنة الدولية جهود جمعية الصليب الأحمر الكيني وهي المنظمة الوطنية المسؤولة عن مواجهة الكوارث في البلاد، وقد وضعت ست شاحنات في تصرف الجمعية الوطنية من أجل استخدامها في جهود الإغاثة.

ومن المعروف أنه في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تفاقم من صعوبة عمل وكالات الإغاثة الدولية في العمل عبر تواجدها المباشر داخل الصومال، أصبحت اللجنة الدولية منذ سنوات عديدة بمثابة القائم الرئيسي على تقديم المساعدات لضحايا النزاع المسلح والعنف الداخلي في هذا البلد، فهي تتمتع بدرجة عالية من القبول من مختلف أطراف النزاع بما جعلها قادرة على الوصول للذين هم في حاجة للمساعدة وذلك عبر الشراكة القوية التي تربطها في الميدان مع جمعية الهلال الأحمر الصومالية.

ومن أجل تفعيل أثر أنشطتها ولتجنب الأضرار التي تنتج عن فوضى عدم التنسيق في العمل الإنساني، تواصل اللجنة اتصالاتها مع الوكالات الإنسانية الرئيسية التي تخطط أو بدأت بالفعل في القيام بأعمال إغاثة لمساعدة ضحايا الجفاف بالصومال والمناطق الأخرى بالإقليم بغية التوصل إلى أعلى درجة من درجات تنسيق العمل بالميدان. وضمن هذا الإطار، أبقت اللجنة الدولية نظم المراقبة التابعة لها في: "مجموعة تنسيق المساعدات للصومال" المتواجدة في نيروبي، التي تشمل ممثلي المانحين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وبطبيعة الحال، ونظرا لتفاقم الأوضاع، خاصة الأمنية منها، سيظل عمل اللجنة الدولية موجها للاستجابة للاحتياجات المستجدة مع مراعاة احتياطات الأمن الضرورية التي تحول، حتى الآن، دون أن يكون لها تمثيل أجنبي دائم بالصومال ■

السودان: عام على اتفاق السلام

حصاد الضحايا البائس!

مر ما يزيد على العام، منذ التوقيع على اتفاقية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في التاسع من يناير/ كانون الثاني 2005م، ولا يزال ضحايا الحرب من المدنيين ينتظرون ليقطفوا ثمار السلام.

وتواجه عملية وضع اتفاق السلام في حيز التنفيذ تعقيدات يعود بعض منها إلى تفاقم أزمة دارفور التي أصبحت تحتل مكانا بارزا في أجندة المجتمع الدولي الذي اضطر معها إلى صرف مليارين ونصف المليار من الأموال المخصصة لدعم السلام في أوسلو لمواجهة الأزمة الإنسانية هناك.

ومع أن الهياكل التنفيذية التي أقرتها الاتفاقية لم تكتمل بعد، إلا أن أكبر تحد يواجه الاتفاقية وطرفيها هو ضرورة العمل على أن يكون انعكاسها إيجابيًا على حياة ضحايا الحرب، وأولى صور هذا الانعكاس الايجابي هي إعادة توطين سبعة ملايين وستمائة ألف مواطن نازح بينهم خمسمائة وخمسون ألف لاجئ في دول الجوار، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة، كانت قد شردتهم الحرب التي دارت رحاها لأكثر من عشرين عامًا في جنوب البلاد وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

تقديرات متفائلة

وتعد تقديرات أطراف النزاع والأمم المتحدة متفائلة بشأن العودة الطوعية لضحايا الحرب إلى مناطقهم التي اقتلعوا منها قسرًا، حيث تقدر المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن تسعين بالمائة من اللاجئين سيعودون إلى البلاد خلال الفترة الانتقالية، بينما يضع تقرير بعثة التقييم المشتركة لاحتياجات السلام «جام» تقديرات بأن حوالي سبعين في المائة من النازحين سوف يعودون ويستقرون مرة أخرى بنهاية المرحلة الأولى من الفترة

© AP

6,7 مليون نازح بين الأمل والرجاء.
الألغام، والبعوض، والأمراض الفتاكة، والحيوانات المفترسة،
والمليشيات المتمردة، عقبات في طريق العودة.

الانتقالية في العام 2007م. بينما سيفضل اثنان وعشرون بالمائة منهم البقاء بأماكن إقامتهم الحالية بنهاية الفترة الانتقالية عام 2011م. ولكن على الرغم من كل هذه التقديرات المتفائلة، نجد أن مؤشرات الواقع تبدو متشائمة، وليس أدل على ذلك من واقعة رفض أعداد مقدرة من طالبي اللجوء وإعادة التوطين من السودانيين العودة إلى بلادهم وتفضيلهم الموت خارجها على الأوبة إلى حضن الوطن!!

عقبات ومخاوف وأخطار

تجد هذه الصورة المتشائمة أسبابها في كون الضحايا يخشون على سلامتهم الشخصية من العودة إلى مواطنهم الأصلية خصوصًا في جنوب السودان وذلك بسبب نشاط المليشيات المسلحة بجانب جيش الرب، وانتشار نحو مليوني لغم في الأماكن التي كان يدور فيها القتال، والبطء الذي يلازم عمليات نزعها نتيجة قلة الأمن وعدم توفر التمويل اللازم لعمليات الإزالة وانتشار السلاح بين المدنيين في المجتمع. علاوة على ذلك فإن الذين تسنت لهم العودة ظلوا بدون مأوى وغذاء كاف ومياه صالحة للشرب، وانعدام للخدمات الطبية، كما يخشى الآباء الذين كان يتعلم أبناؤهم في المدارس في الشمال رغم أوضاعهم البائسة فيه، من أن أبناءهم لن يلتحقوا بالمدارس المحدودة جدًا في الجنوب، والتي أخذت كفايتها من الطلاب بالفعل. كما أنه ومن ملاحظاتي الشخصية بجنوب السودان توجد أعداد غير متكافئة للأشخاص كبار السن والنساء والأطفال، بينما يهاجر الأشخاص القادرون جسديًا للبحث عن العمل في أماكن أخرى، أو أنهم فضلوا عدم العودة من أساسه.

يضاف إلى ذلك أن هشاشة الأوضاع في السودان عامة وفي الجنوب بصورة خاصة تجعل عمليات العودة تتم في ظروف حرمان طويلة الأمد من الرعاية وتقديم العون والخدمات الأساسية وسبل كسب العيش في واقع يعتبر جديدًا نسبيًا عليهم، بما يمكن أن تصبح معه عملية العودة نفسها سببًا لاندلاع نزاع جديد بين العائدين والمقيمين حول الموارد أو الأرض، أو لتصفية ثارات قديمة من زمن الحرب.

مشاكل كثيرة وقدرات محدودة

يقول فالتر كالين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين والمدير المشارك لمشروع بروكنغز بيرن حول التشريد الداخلي في دراسة منشورة له بموقع المشروع على الإنترنت: "**إن قلة الأموال والقيود على الحركة تسببت في عرقلة عمليات الحماية من قبل الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية للعائدين من الضحايا (..) فالقدرات الحالية قليلة ومحدودة في الجنوب لاستقبال أعداد كبيرة من العائدين والعمل على إدماجهم بسرعة في المجتمع هناك**".

ويحذِّر كالين من التوترات التي يمكن أن تنشب نتيجة لهذه الأوضاع مستطردا: "**في المناطق التي وصل إليها العائدون بأعداد كبيرة يمكن للتوترات أن تنشب في المجتمعات المحلية الممتدة بسبب التنافس على الموارد والخدمات القليلة مما قد يحمل المجتمع الدولي على إنفاق الأموال على المساعدات الطارئة لمقابلة الوضع الناجم عن هذه النزاعات، بينما يجب أن توظف لمشاريع التنمية**".

علاء الدين بشير*

(*) صحافي سوداني.

ورغم العنت الذي يجده الضحايا من النازحين الذين قذفت بهم الحرب إلى الخرطوم، إلا أن تحركات العودة طبقًا لـ كالين لا تزال محدودة: "**فهناك دليل بالفعل على حالات يكتشف فيها العائدون أن توقعاتهم خابت حال وصولهم إلى مواطنهم الأصلية في الجنوب، لذا يقررون العودة إلى الخرطوم!**".

وكما هو منصوص عليه في القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي احترام حق الضحايا من النازحين في حرية الاختيار بين العودة الطوعية أو الاندماج والاستقرار في مكان آخر، إلا أنه ولاعتبارات سياسية متعلقة بتعزيز رؤى دعاة الانفصال، تم تجاوز هذا الحق. لقد تبين من الحوارات التي أجريناها مع النازحين في معسكرات النزوح بالخرطوم أن الكثيرين لم يتم إشعارهم أو لم يتم إعلامهم أبدًا بالظروف المحيطة بأماكنهم الأصلية، فكان لدى الكثير منهم توقعات غير واقعية حول سلامة البنية التحتية وتشغيل الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق في مواطنهم الأصلية، وافتقر الكثيرون منهم لسبل الحصول على تلك المعلومات.

آلام العودة

صوَّر وليام لورينز المسؤول بمنظمة الهجرة الدولية في مقال له بنشرة «الهجرة القسرية» التي تصدرها جامعة اكسفورد مدى صعوبة الأوضاع. وكان لورينز قد رافق خمسة آلاف نازح في رحلة عودتهم من معسكر مابيا الواقعة جنوب مدينة طمبرة بجنوب السودان قطعوا فيها ثلاثمائة وخمسين كيلومترًا داخل الغابات والأراضي الوعرة في المنطقة الاستوائية، قاصدين مواطنهم في غرب بحر الغزال، وهي رحلة ناضلوا في طريقهم بها ضد الألغام والبعوض والدودة الغينية وذباب التسي •••

••• تسي والمستنقعات والحيوانات المفترسة، كما اضطروا للتفاوض مع المليشيات المتمردة التي ليست طرفًا في عملية السلام، وأن يبحثوا عن الطعام عندما تتأخر الإمدادات التي لا يمكن وصولها خلال مسار الرحلة إلا عبر الجو، وقد أدى نقص الوقود والأعطال الميكانيكية إلى حمل العجزة والمرضى فقط بالشاحنات بينما اضطر معظم العائدين للسير على أقدامهم وقد وقعت إصابات بأمراض فتاكة كالإسهال والدوسنتاريا والملاريا ومشاكل في التنفس وجروح على الأجسام، ولم يكن ممكنًا تقديم العون الطبي المفترض. رغم أن رحلة العودة تمت برعاية وإشراف من منظمة الهجرة الدولية ودعم من برنامج الغذاء العالمي، واليونيسيف، والمنظمة العالمية للرؤية، ومنظمة أطباء بلا حدود ومبشري كمبوني. لقد كانت الرحلة منهكة ذهنيًا وبدنيًا لكل العائدين، وأغلبهم من ربات منازل، ولجنود الجيش الشعبي الذين وفروا الحماية والأمن، ولفريق منظمة الهجرة الدولية الذي رافق العائدين. يقول وليام لورينز: "وصلت الرحلة إلى معسكر قرب بلدة ديم زبير ببحر الغزال في السابع من أغسطس، ورغم الالتزام الدولي الكبير إلا أن الرحلة التي كان قد خطط لها أن تستغرق ثلاثين يومًا استغرقت ثلاثة أشهر ونصف الشهر، لقي خلالها ستة وستون شخصًا مصرعهم وتمت ولادة أربعة وثلاثين طفلًا طبقًا لوليام لورينز الذي يضيف أن العائدين سيقضون نحو شهرين في معسكر بابل بديم زبير لإعادة التأهيل، قبل أن يعودوا إلى «منازلهم» السابقة في راجا وواو. وسيحصلون على الغذاء ومساعدات إعادة الاندماج مثل البذور والأدوات الزراعية.

ويقطع الآن آلاف النازحين من دينكا بور رحلة العودة الملحمية بقطعان ماشيتهم التي تبلغ نحو مليون ونصف المليون رأس، قادمين من مريدي في الاستوائية إلى مضاربهم بأعالي النيل بعد إقامة ورحلة صحبتها كثير من المآسي والتوترات العرقية مع قبائل الاستوائية التي تمتهن حرفة الزراعة.

إن المدنيين الضحايا هم من دفع الثمن الأبهظ للحرب ولكن يتضح أنهم يدفعون أيضًا فاتورة السلام. يقول المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين: "إذا أردنا أن يكون الأوغنديون في أوغندا، والسودانيون في السودان، يجب علينا إيقاف الحرب، ولكن من الصعب جدًا تحقيق السلام إذا كان الجميع فقراء ولم يكن للناس ما يكفي قوتهم وليس للأطفال مدارس" ■

مواجهة انتشار الكوليرا جنوب السودان

© AP

استجابة للانتشار الأخير للكوليرا في جنوب السودان بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 21 فبراير/ شباط 2006 جسرا جويا إلى مدينة جوبا العاصمة الإقليمية للمنطقة وذلك لنقل نحو ثلاثين طنا من الإمدادات الطبية العاجلة التي تشتمل على المحاليل وأملاح التروية والمضادات الحيوية وسيتم ذلك عبر تنظيم رحلتين جويتين من نيروبي لتوصيل المساعدات الطبية للمرضى الذين يتم علاجهم في مستشفى جوبا التعليمي.

وتم تسجيل أول الإصابات بمرض الكوليرا في نهاية يناير في مدينة ياي في جنوب غرب مدينة جوبا بينما تم تسجيل أول إصابة في مدينة جوبا في 6 فبراير/ شباط 2006. وقام فريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالمساعدة في إدارة وتوسيع عنبر العزل الذي أنشئ في مستشفى جوبا التعليمي وتم تركيب نظام طارئ لإمداد المياه وذلك باستخدام خزان سعة عشرة آلاف لتر. وتمت زيادة معدلات التطهير بالكلور في عنبر العزل. وتفريغ حوض التخمير الخاص بالمستشفى وإرسال طلمبتين للصرف الصحي إلى جوبا. وعلى طول الامتداد المحيط بمستشفى جوبا التعليمي تم تركيب نحو عشرين حاوية مجهزة بمعينات الغسيل وذلك لزيادة مستوى النظافة الشخصية. وساهمت الإجراءات الوقائية التي استخدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ بداية الانتشار في الحد من انتشار المرض في المستشفى وفي المدينة.

وتنسق اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهودها مع جمعية الهلال الأحمر السوداني والسلطات الصحية المختصة وهي على اتصال مع المنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في مكان الحدث. وتنشط جمعية الهلال الأحمر السودانية في مجال التثقيف الصحي والصرف الصحي والزيارات المنزلية بينما يدير الصليب الأحمر الهولندي مركزا للرعاية الصحية في مدينة جوبا.

وقد أدت سنوات الحرب الطويلة في جنوب السودان إلى تدمير وتحطيم بنية المياه والصرف الصحي في مدينة جوبا وفي مستشفاها التعليمي. وقد ظلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقدم مساعدات مختلفة إلى مستشفى جوبا التعليمي طوال السبع عشرة سنة الماضية التي كانت متواجدة بها في المنطقة طوال فترة النزاع السابق في جنوب السودان. كما عززت اللجنة الدولية مساعدتها إلى مستشفى جوبا التعليمي في الفترة الأخيرة، وذلك لأن المستشفى يسعى جاهدا للتعامل مع الأعداد المتزايدة من المرضى الذين يبحثون عن المساعدة. وقد نتجت هذه الزيادة في الطلب على الخدمات الطبية في المقام الأول لتضاعف عدد السكان في مدينة جوبا بعد توقيع اتفاقية السلام الشاملة في يناير/ كانون الثاني 2005 بالإضافة لتخفيف القيود على الحركة وهي القيود التي كانت مصاحبة لمرحلة النزاع في الإقليم ■

© AP

مسيرة معاناة مستمرة!

كان الهجوم على بلدة إسبانية عام 1936 عملا من أعمال الانتهاكات ضد المدنيين. وقد ألهم هذا الحدث الفنان العالمي بيكاسو لرسم لوحة عن المأساة، سميت "غرنيكا" وأصبحت رمزا للرعب الذي يواجهه المدنيون في الحروب. ومع ذلك، تحول الهجوم على بلدة "غرنيكا" ليصبح مجرد عرض من العروض الأولية لنوع جديد من الحرب الشاملة، سعى العسكريون فيها عن عمد لتدمير المدن بأكملها على سكانها المدنيين.

محمد سيف

على طول التاريخ حرص الناس على إعمال مبدأ التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين في فترات النزاع المسلح. فقتل من هم غير منخرطين مباشرة في العمليات العدائية كان يصفع البشرية باستمرار لكونه عملا غير أخلاقي محكوما عليه بالإدانة.

وقد حافظت كافة الثقافات باستمرار على الفصل بين المنخرطين في الأعمال العدائية وبين العزل من الناس، وتطور هذا الفصل عبر وضع القواعد التي تحكم سير الحروب منذ العصور الوسطى، ووجد البعض صلات بين هذه القواعد وبين تقاليد أخرى، سواء كانت دينية أم فلسفية، وكانت هذه التقاليد بمثابة المرجعية التي تزود بالمبادئ الأخلاقية التي تشرع للحرب أو تحدد السلوك المتبع خلالها. وهي المبادئ التي حكمت أسلوب معاملة المدنيين.

وفي العصور الحديثة، خاصة مع نشوء الجيش الحديث عقب الثورة الفرنسية ونهوض الهبة الشعبية في الحروب النابليونية، أصبح التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين أكثر صعوبة، وهو ما تبدى جليا خلال الحرب الأهلية الأمريكية، وحروب أوروبا في القرن التاسع عشر، وأفضى إلى نشوء محاولات جادة لتوفير الحماية للمدنيين، ولمن عملت الحرب على تحييدهم من المقاتلين والجنود، على غرار الحملة التي قادها هنري دونان ونتج عنها إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إضافة إلى اعتماد اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1864.

وضمن المحاولات والحملات التي شنت منذ ذلك الحين لتوفير حماية أفضل للناس في •••

●●● الحروب تم عقد مؤتمري لاهاي للسلام لعامي 1899 و1907، وأدت هذه المؤتمرات إلى وضع حدود لهذه الممارسات، وهي الحدود التي تأسست بالقطع على مراعاة لمفهومي "مصلحة الدولة"، و"الضرورات العسكرية"، وهما المفهومان اللذان يجادل بشأنهما عدد كبير من المفكرين والفقهاء لكونهما يضعان حدا يحول دون الحماية المطلقة، ودون وضع الضوابط الكاملة للقضاء الحاسم على الانتهاكات.

الآلات الجوية المكتشفة وخرق حدود الحرب

في سياق التخوف من اتساع نطاق الحرب ضد المدنيين، وبالتواكب مع بداية ظهور الآلات الجوية الطائرة التي بوسعها إسقاط متفجرات قد تصيب المدنيين والممتلكات المدنية عشوائيا أو عن قصد، تنبه الساسة إلى ضرورة التحكم في هذا النوع الجديد من الأخطار بشكل مبكر، فقد وافقت القوى الأوروبية التي اجتمعت في لاهاي عام 1899 على تحريم إسقاط المتفجرات من المناطيد أو أية أدوات أخرى ذات طبيعة مماثلة، وتقدمت هذه المحاولات خطوة أخرى عندما تضمنت اتفاقية لاهاي لعام 1907 حظرا على قصف المدن والقرى والمساكن غير المحمية أيا كانت الوسيلة المستعملة.

لكن الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918 شهدت أولى الإصابات عن طريق القصف الجوي، ففي عام 1915 كان أول الضحايا طفلاً إنجليزيًا قتل بواسطة قنبلة أسقطت من منطاد زبلن ألماني. بعد ذلك، وخلال الحرب تبادل الإنجليز والألمان الهجمات بمناطيد زبلن وبالطائرات "البدائية وقتذاك" مما أسفر عن مصرع ما يناهز الألفين من المدنيين.

وقد أعطت الحرب العالمية الأولى أول المؤشرات على اتساع الخسائر الناجمة عن الحرب في صفوف المدنيين، وهي الخسائر التي بلغت نسبتها خمسة في المائة من مجموع الضحايا في تلك الحرب.

سجال وإخفاقات

عقب الحرب العالمية الأولى تساجل الاستراتيجيون الأوربيون والأمريكيون حول ما يمكن القيام به إذا ما أصبح المدنيون أهدافا عدائية محددة لهجمات القصف الجوي، وكان أسخف ما ورد في هذا السجال ما كتبه جنرال محلل عسكري إيطالي أفتى بأنه يؤيد قصف المدنيين متذرعا في ذلك بأن هؤلاء المدنيين سوف تضعف معنوياتهم بفعل هذا القصف ليكونوا سببا بالتالي في الضغط على قادتهم من أجل الاستسلام!. ولكن باستثناء نظرية هذا الجنرال شعر غالبية الاستراتيجيين أن قصف المدنيين عمل غير حضاري ولابد من منعه. وفي عام 1923 وافقت بريطانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية على اعتماد مجموعة من القواعد التي تحكم عمل الحرب الجوية. من بينها قاعدة حرمت القصف الجوي بهدف إرهاب السكان المدنيين.. أو إصابة غير المحاربين، لكن الحكومات المشاركة لم تصدق على تلك القواعد، لذا لم يتم الأخذ بها.

اليابان وإيطاليا الهجمات الجوية الأولى

في الأعوام التي تلت ذلك وسبقت الحرب العالمية الثانية، أصبحت اليابان أولى القوى التي تهاجم المدنيين عمدا من الجو، ففي عام 1932 قامت الطائرات الحربية اليابانية بقصف مناطق العمال في شنغهاي بالصين في حادث أثار غضبا عالميا واسع المدى. لكن هذا الغضب لم يوقف اليابان عن قصف مناطق المدنيين في عدد من المدن الصينية الأخرى.

وقد شهد عام 1932 أيضا انعقاد مؤتمر جنيف لنزع السلاح، الذي وافقت فيه أغلبية دول العالم على أن الهجمات الجوية ضد المدنيين تنتهك قوانين الحرب، لكن المؤتمر فشل وانفض قبل أن يقر الاتفاق النهائي على ذلك.

وفي عام 1936، أمر الزعيم الإيطالي موسوليني بالهجوم على منطقة عزلاء تماما في غرب إثيوبيا، وعندما ضربت طائرات الدوتشي (موسوليني) الحربية العاصمة الإثيوبية مسببة العديد من الإصابات في صفوف المدنيين، أدان العالم ثانية قتل السكان الأبرياء. وفي العام الذي تلا، قصف الألمان بلدة غرنيكا.

غرنيكا: رمز الرعب، أو الفزع العالمي

في نهاية يوم السادس والعشرين من أبريل/ نيسان عام 1937، هاجمت القاصفات الألمانية وطائرات الحرب الأخرى بلدة "غرنيكا"، التي كان يسكنها سبعة آلاف شخص شمال أسبانيا. وكانت هذه الغارة جزءا من الحرب الأهلية الأسبانية التي جرت وقائعها قبيل الحرب العالمية الثانية. وكانت الجمهورية الأسبانية تحارب المتمردين الذين يقودهم الجنرال الأسباني فرنشيسكو فرانكو. وأرسل هتلر وحدة من القوات الجوية الألمانية الخاصة لمساندة فرانكو ولتجربة الطائرات الحربية الألمانية الجديدة وتكتيكات القصف الجوي.

وخلال اجتياح غرنيكا، تجنب الطيارون الألمان قصف مصنع صغير لتصنيع الذخائر كما تجنبوا الأهداف العسكرية السهلة الأخرى، ووجهوا كل حمولاتهم وقنابلهم الحارقة صوب مركز البلدة، إذ ألقى سرب من القاذفات التجريبية أولى القنابل فوق ميدان البلدة أمام محطة القطار التي كانت تعج بمشردي الحرب. ووصف شاهد عيان ما جرى قائلا:

"قذف الانفجار عاليا، ربما لنحو عشرين قدما، بمجموعة من النساء والأطفال، راحت أعضاؤهم تتناثر. وتطايرت السيقان والأذرع والرؤوس والقطع والأشلاء في كافة الأنحاء".

أعقبت ذلك موجة أخرى من القصف الثقيل راحت تدمر معظم أبنية بلدة غرنيكا، بما في ذلك الكنيسة والمستشفى. كان الناس يتعرضون للنسف داخل منازلهم، ويسحقون تحت الأنقاض المنهارة، واندلعت الحرائق في الشوارع والطرق. عندها أتت موجة ثالثة من الطائرات المسلحة بالرشاشات، وأطلقت النار لتحصد النساء والأطفال والرجال الذين راحوا يتدافعون هربا بحياتهم. وكانت المحصلة مقتل ما يربو على الألف مدني خلال هذه الغارات الثلاث.

وقد صدم العالم بنتائج الهجوم على بلدة غرنيكا عندما نشرت أنباءه وتفاصيله الصحف الفرنسية. فللمرة الأولى بالتاريخ يدمر قصف جوي مدينة بأكملها. وقد أثار هذا القتل العمدي للبشر الأبرياء أعدادا هائلة من المثقفين والفنانين، من بينهم الفنان الأسباني بابلو بيكاسو الذي رسم لوحة تعبر عن المأساة، سميت باسم "غرنيكا"، وأصبحت رمزا للرعب الذي يواجهه المدنيون بفعل الحروب.

ومع ذلك، تحول الهجوم على بلدة "غرنيكا" ليصبح مجرد عرض من العروض الأولية لنوع جديد من الحرب. وفي هذه "الحرب الشاملة" الجديدة سعى الاستراتيجيون العسكريون عن عمد لتدمير المدن بأكملها على سكانها المدنيين.

الحرب العالمية الثانية العرض الدامي يمتد ليشمل الكوكب

بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر/ أيلول عام 1939 في أوروبا، واستمرت حتى عام 1945 عند استسلام اليابان، وتعد هذه الحرب أكثر الحروب شمولية وأعظمها كلفة في تاريخ الإنسانية، وذلك لاتساع رقعتها وتعدد مسارح معاركها، وقد شاركت فيها دول كثيرة، وكان من نتائجها حصد أرواح ما يناهز الخمسين مليونا من البشر، نصفهم من المدنيين.

وقد تكبد المدنيون هذه الخسائر في تلك الحرب بسبب أعمال القصف الجوي على المدن والقرى التي ابتدعها الجيش الألماني مما دعا الحلفاء للرد بالمثل، لكي يصل تعداد ضحايا هذه الحرب إلى ما يساوي نسبة 2٪ من سكان العالم، وهي الحرب التي خلفت الخراب الشامل، ففي نهايتها كان هناك ملايين آخرون من المشردين، إضافة إلى دمار حوالي 70٪ من البنى التحتية الصناعية في أوربا إلى جانب الخراب الاقتصادي الذي لحق هذه القارة.

ولعل أبرز ما قدمته نتائج هذه الحرب الكونية من بشاعة جاء على هيئة حدثين توالبا مع نهايتها وارتبطا ارتباطا وثيقا بما سيشهده العالم في أعقابها، وتمثلا في إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام القصف النووي ضد مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين في السادس والتاسع من أغسطس/ آب عام 1945، الأمر الذي كان بمثابة إعلان عن دخول العالم منعطفا جديدا لأول مرة في تاريخه ينبئ بأن الإنسان قد تمكن من إنتاج آلة للحرب قادرة على تدمير الحياة بأسرها وتدمير الكوكب في آن معا. بما عني ذلك من فرض على الأجيال التي تلت بأن تحيا في ظل التهديد الدائم لآلة الدمار الشامل الجديدة، وبأن عليها بالتالي أن تناضل من أجل تأسيس واستعادة أدوات للتحضر وللأخلاق تمارس في ظلها صراعاتها في إطار من القانون المطبق على الجميع، وهو الإطار الذي يضع نصب عينيه ضرورة وضع حدود للعدوان في محاولة للتغلب على أشباح الإبادة والفناء. ومن هنا جاءت نشأة الأمم المتحدة، كما جاءت وقفة الشعوب لنبذ التقاتل وإقرار السلم واعتماد مواثيق لحقوق الإنسان، كما جاءت أيضا اتفاقيات جنيف الأربع لتضع الحدود الضرورية لأكثر الممارسات التي ●●●

بعدما قصفت طائرات الحرب الألمانية بلدة «غيرنيكا» خلال الحرب الأهلية الأسبانية، وأهلكت ما يزيد على الألف مدني من سكانها رسم الفنان الإسباني لوحته الشهيرة «غيرنيكا» تعبيرًا عن المآسي التي يواجهها المدنيون في الحروب

بابلو بيكاسّو
«غيرنيكا»، 1937.
زيت على قماش، 349 × 776سم.
متحف الملكة صوفيا، مدريد.

••• عرفها البشر توحشا، وهي الحرب.

حماية المدنيين
واتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949

كان الوضع مختلفًا تمامًا في مايو/أيار 1945، فالكل أحس بهشاشة التحالف الذي تغلب على النازية، وسرعان ما ظهرت انقسامات المنتصرين من جديد فور موت هتلر. ولم يكن بوسع الصليب الأحمر أكثر من غيره من المؤسسات أن يستسلم للارتياح، فقد كان على مقربة من آلام وعذاب الآلاف المؤلفة من الضحايا ومن معاناة الشعوب التي تجرعت كأس أفظع الحروب في تاريخ الإنسان بما جعله لا يشعر بالراحة والسعادة بعد استتباب السلام. وذلك بالطبع بالرغم من تلك الجهود التي قامت بها اللجنة الدولية خلال السنوات الست التي شهدت المعارك، وبالرغم من جائزة نوبل للسلام التي مُنحت لها للمرة الثانية في تاريخها في ديسمبر/ كانون الأول 1944.

كان الشغل الشاغل لأعضاء اللجنة الدولية في ذلك الوقت يتركز على تقييم واستقراء ما جاءت به هذه الحرب الكونية من تحديات جديدة أمام الإنسانية ومن ملامح جديدة لعالم مقبل أصبح مدججا بأسلحة لم يسبق لها مثيل، ولا ينطلق من معايير كافية تنظم له نزاعاته في إطار من الإنسانية.

لذا تركز معظم اهتمام اللجنة الدولية في ذلك الوقت على مراجعة نصوص القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف المؤرخة في 27 يوليو/ تموز 1929، والتي كشفت الحرب عن أوجه نقصها بكل وضوح. وفي الواقع، لم تنتظر اللجنة الدولية نهاية الأعمال العدائية للإعلان عن عزمها على العكوف على ذلك العمل. فقد أعلنت في مذكرة لها صدرت في 15 فبراير/ شباط 1945 أنها بدأت إجراء مشاورات لهذا الغرض. وكان الهدف من شروع اللجنة الدولية في إجراء تلك المراجعة يتمثل في تحقيق غايات رئيسية ثلاث، هي:

أولا: تمديد الحماية التي تمنحها اتفاقيات جنيف لكي تشمل المدنيين الذين يقعون تحت سلطة العدو.

ثانيا: حماية ضحايا الحروب الأهلية.

ثالثا: تزويد الاتفاقيات الجديدة بآلية للرقابة تشارك فيها بنفسها.

ودعت اللجنة الدولية إلى عقد اجتماع للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في سنة 1946، ثم إلى عقد اجتماع ثان للخبراء الحكوميين في سنة 1947. واستنادًا إلى أعمال هذين الاجتماعين، أعدت اللجنة الدولية أربعة مشروعات لاتفاقيات وافق عليها المؤتمر الدولي السابع عشر للصليب الأحمر في اجتماعه المنعقد في استوكهولم في أغسطس/آب 1948، ثم المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في جنيف بناء على دعوة من الحكومة السويسرية واستمر من أبريل/ نيسان إلى أغسطس/آب 1949. وفي 12 أغسطس/ آب 1949، اعتمد المؤتمر الدبلوماسي اتفاقيات جنيف الأربع لحماية الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، وحماية جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وحماية أسرى الحرب، وحماية الأشخاص المدنيين.

ولم تتوقف جهود اللجنة الدولية في هذا المجال منذ ذلك الحين، بل تواصل دورها في عملية تطوير القانون الدولي الإنساني ليشمل الإسهام في تمرير وإنجاز العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحدود الحرب وحماية الضحايا، وهو ما أسفر فيما بعد عن صدور البروتوكولين المكملين لاتفاقيات جنيف عام 1977، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن هذه الجهود تظل مستمرة كما تظل تمثل واحدة من المهام الرئيسية التي تقوم بها اللجنة الدولية من أجل تحقيق عالم أكثر تواؤما مع شروط الإنسانية.

النصف الثاني من القرن العشرين
مأساة المدنيين في تزايد

خلال ما يزيد على النصف قرن، منذ صدور اتفاقيات جنيف، وعلى الرغم من عدم وقوع حروب كونية أو مواجهات شاملة لحسن الحظ، اجتاحت العالم نزاعات عنيفة طالت حياة الملايين العديدة من المدنيين وخلفت عشرات الملايين من المشردين. هؤلاء المدنيون طردوا من بيوتهم، وغالبا ما وجدوا أنفسهم محرومين من الزاد الذي يقيم أودهم ومن العلاج والمأوى. لقد أصبحت الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، والمخالفات الصارخة للقواعد الإنسانية التي اقترفت في تلك الفترة أمرا مألوفا في العديد من النزاعات. كما أصبح المدنيون هدفا أوليا للهجمات التي اندلعت بدواعي الكراهية الدينية أو العرقية أو المجابهات السياسية أو السباق المحموم من أجل المنافع الاقتصادية. كما صار يضاعف من هم البشر جمعاء ذلك التطور المخيف للقتل العشوائي الذي شهدناه في تلك الفترة، وكان المدنيون أكثر ضحاياه، إذ تقدر بعض الإحصاءات أن نسبة ضحايا الحرب المدنيين في عقد التسعينيات وحده بلغت تسعين في المائة من الخسائر التي سببتها نزاعات ذلك العقد، الذي اندلعت فيه الحروب الإقليمية والداخلية على نحو لم يسبق له نظير، وهي الحروب التي شهدتها ساحات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وامتدت لتشمل قارة أوربا مع نزاعات البلقان في السنوات الأخيرة من القرن.

في هذه الحروب التي اتسم قسم كبير منها بالطابع الديني والعرقي، تبدى للعالم أن مسألة الانتهاكات ضد المدنيين تعد أكثر تشعبا وتعقيدا من أن تكون نتيجة لعشوائية ما أو لآثار استخدام الأسلحة ذات القدرات التدميرية الشاملة فحسب، بل يدخل في أسبابها ما يظل كامنا من عناصر التوحش التي ما زالت تحيا في الإنسان، وقد أثبتت المجازر التي ارتكبت في رواندا والبلقان أنها تمت باستخدام أسلحة بسيطة بل وبدائية في كثير من الأحيان (كالمدى والسكاكين والبلط والأسلحة النارية الصغيرة)، وأحدثت نتائج أكثر بشاعة مما تحدثه الحروب الحديثة.

أضف لذلك أن جانبا آخر من صورة استهداف المدنيين في هذه النزاعات تجلى في عمل بغيض آخر وهو استهداف العاملين في الإغاثة الإنسانية، (وهو موضوع تناولناه من قبل على صفحات هذه المجلة). وهو عمل لا يزال للأسف مستمرا، مع استمرار أوضاع الرعب التي يعانيها المدنيون والتي نشهد تفاقمها اليوم سواء بالعراق أم أفغانستان أم السودان أم في بقية النزاعات الدائرة سواء منها التي تلقى نصيبا من الإعلام والضوء أم تلك التي لا يتم تسليط الضوء عليها ويعاني فيها الناس من دائرة مفرغة لا تنتهي من أعمال العنف.

ثقافة الحماية
أو إعمال احترام القانون

هذه الصورة القاتمة التي يشهدها وضع المدنيين في النزاعات الجارية، كانت وراء النضال الحثيث الذي دعت إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى كثيرة من أجل إيلاء اهتمام متزايد لحماية المدنيين في هذه النزاعات.

ولا تتطلب ثقافة الحماية كما يدعو إليها الإنسانيون اليوم حشد العالم من أجل تغيير أو تطوير مواد القانون، بل تتطلب دعوة كافة المنخرطين في الأعمال العدائية لبذل مزيد من الاحترام لمواد القانون الراهنة، فالبشرية لديها من النصوص التي تضمن الحماية في القانون الدولي الإنساني ما يكفي، عند احترامها، لكي نشهد أوضاعا أكثر تحضرا وأخلاقية من جانب كافة أطراف النزاعات. لكن ما نشهده من ضعف الإرادة السياسية لتطبيق القانون يربك الصورة العامة التي نحياها ويتيح مجالا واسعا للانتهاكات الدائرة، وبطبيعة الحال تقع المسؤولية الأولى في ذلك على الدول التي ارتضت أن تعلن التزامها بما جاء في القانون الدولي الإنساني، ونراها تتهاون في شأن تطبيقه، وتحث من خلال سلوكها هذا خصومها من القوى والجماعات التي لا تمثل دولا على ارتكاب المخالفات.

يقول الأمين العام للأمم المتحدة في معرض دعوته لثقافة الحماية:

"لكي نعمل على تأسيس ثقافة الحماية يجب على الحكومات أن ترقى لمصاف مسؤولياتها، وعلى الجماعات المسلحة أن تعترف بقواعد القانون الدولي الإنساني وتحترمها، وعلى القطاع الخاص أن يدرك أبعاد وتأثيرات ما يقوم به من أعمال في مناطق الأزمات. إن تأسيس هذه الثقافة يتوقف على نوايا الدول الأعضاء، ليس فقط بتبني بعض المعايير، ولكن أيضا على التعامل مع وجود الجماعات المسلحة والفاعلين من خارج الدولة في هذه النزاعات، وعلى دور المجتمع المدني للتحول من الضعف إلى الأمن، ومن الحرب إلى السلام".

ولنا أن نضيف هنا أن ثقافة الحماية التي يطالب بتأسيسها الإنسانيون، ويعملون بكل طاقاتهم على نشرها على أوسع نطاق ممكن، لن تعدو أن تكون خطوة، وإن كانت كبيرة، باتجاه هدف الوصول إلى عالم ينعم بالحدود الدنيا من شروط الأمن الضرورية التي تعززها القوانين وأخلاق التعايش. على أن الوصول لذلك الهدف يستدعي من كل سكان هذه الأرض أن يشاركوا في المسؤولية عن صياغة المستقبل الذي يرتضونه، وهم على أعتاب مرحلة جديدة من تاريخهم، يميزها ما أتت به التطورات التي طرأت في مجالات الأنشطة الإنسانية المختلفة، والتداخل الحادث اليوم بين الثقافات، وما يسمى بالعولمة ونظم الاعتماد المتبادل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتلك قضايا تحظى اليوم بنقاش وسجال واسع، ينخرط فيه الإنسانيون، ويكرسون جانبا كبيرا من انتباههم له ■

كلمات

محمد البرادعي

مارشال مكلوهان

هارولد بينتر

"تكاد الحضارة أن تشبه مجرى ذا ضفاف. يعج المجرى أحيانا بالدماء جراء القتل والنهب والحرب وهي الأعمال التي يسجلها المؤرخون في العادة، بينما على الضفاف، وعلى نحو غير ملحوظ، يبني الناس البيوت ويتزاوجون وينجبون الأطفال وينشدون الأغنيات"

ويليام جيمس

"قد يقول البعض أن الإيمان بوجود مجتمع يقوم على التسامح وتقديس الحياة الإنسانية، تتخذ فيه الحدود، والجنسيات، والأيديولوجيات أهمية ثانوية أمر مثالي للغاية؛ لهؤلاء أقول أن هذه ليست مثالية، بل واقعية، لأن التاريخ علمنا أن الحرب نادرا ما تضع حلا لاختلافاتنا. فالقوة لا تداوي الجروح القديمة، بل تفتح جروحا جديدة"

محمد البرادعي

رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية

"كان طريق الحق والمحبة هو المنتصر على طول التاريخ. لقد كان هناك قتلة وكان هناك طغاة، ولبعض الوقت بدا أنهم لا يقهرون، ولكنهم سقطوا جميعا في النهاية"

أندريه مالرو

"الحق هو ما لا يمنحه لك أحد الناس؛ إنه ما لا يستطيع أحد أخذه منك"

رامزي كلارك

المدعي العام الأمريكي الأسبق

"لقد جلب التليفزيون وحشية الحرب إلى غرف المعيشة. وقد خسرنا حرب فيتنام في غرف معيشة الأمريكيين، لا في ميادين القتال"

مارشال مكلوهان

"ما الذي حدث لحساسيتنا الأخلاقية؟ وهل كانت لدينا هذه الحاسة في وقت ما؟ وما الذي تعنيه بالضبط؟ هل تعني المفهوم الذي لم يعد يستخدم كثيرا هذه الأيام، أي مفهوم الضمير؟ إن الضمير لا يرتبط بمسؤوليتنا عن أفعالنا فحسب، بل أيضا بمسؤوليتنا المشتركة عن أفعال الآخرين. فهل مات كل هذا؟!"

هارولد بينتر

من خطابه بمناسبة تسلمه جائزة نوبل في الأدب

"زياراتنا إلى غوانتنامو ليست من دون جدوى. فقد حققنا بعض النتائج من خلالها. لكننا لم نتمكن من تضييق هوة خلافاتنا مع الأمريكيين بشأن الوضع القانوني للمعتقلين"

جاكوب كيلنبرغر

رئيس اللجنة الدولية

أثر الأسلحة الجديدة على المدنيين

© AFP

من الواضح أنه لا تنقصنا النصوص ولا المبادئ وما ينقصنا هو الإرادة والنوايا الحسنة والاعتراف بإنسانية الآخر وحقه في الاحترام. المشكلة إذن ليست مشكلة تكنولوجيا وتطوير أسلحة وإنما مشكلة أخلاق ومعرفة بالقانون وبالتالي الالتزام به.

أسامه دمج*

في كل مرة نتناول موضوعا من مواضيع القانون الدولي الإنساني، يجب ألا يغرب عن بالنا مطلقا أن هذا القانون وإن كان يحمل في عنوانه كلمة "إنساني" بما توحي من حرص على كرامة الإنسان وحياته وإنسانيته، فهو في المقابل القانون شبه الوحيد الذي يشرع القتل بمعنى أنه لا يحمل أية مسؤولية لحاملي السلاح طالما كان استخدامهم للقوة يتم وفقا للشروط والقواعد التي نص عليها هذا القانون.

صحيح أيضا أن هذا القانون يهدف إلى حماية واحترام الإنسان، فتلك غايته في جميع الحالات التي يطبق فيها في ساحة النزاع. كما أنه يحمي حضارة الإنسان وحاضره ومستقبله؛ لكن هذه الحماية وإن كانت شاملة فهي ليست مطلقة، مع الأسف، بمعنى أنها قابلة للتجاوز، ومرشحة للسحب وفقدان حصانتها في خضم المعارك وضجيج السلاح، كما سوف نبين لاحقا.

من هنا فإن الخبراء والباحثين والقانونيين، العاملين في مجالات نشر وتطوير هذا القانون والدعوة إلى احترام قواعده وأحكامه، يجدون أنفسهم أمام مسؤولية كبيرة لوضع قيود صارمة وواضحة قدر الإمكان لهذا الحق في استخدام القوة؛ لذا جاءت القاعدة العامة في القانون الدولي الإنساني والتي وردت في المادة 35 من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 لتنص على أن "حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقا "لا تقيده قيود".

وإذا كان المقصود بالأساليب هو طرق القتال، فإن الوسائل هي الأسلحة والمعدات الموضوعة بتصرف المقاتلين أطراف النزاع.

إن محاولة أنسنة الحرب قد تم التعبير عنها بوضوح في أول اتفاقية دولية حول استخدام السلاح في النزاعات المسلحة. فقد نص إعلان سان بطرسبورغ لعام 1868 الخاص بحظر استخدام المقذوفات المتفجرة التي يقل وزنها عن 400 غرام ضد الأشخاص؛ حيث نصت ديباجته على أن "الهدف المشروع الوحيد الذي يجب أن تنشده الدول في الحرب هو إضعاف القدرة العسكرية للعدو... وأن هذا الهدف يتم تجاوزه في حالة استخدام أسلحة تزيد بلا مبرر من آلام أشخاص أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب الإصابة أو تجعل موتهم محتوما، لذا فإن استخدام هذه الأسلحة مخالف بالتالي لقوانين الإنسانية".

استخدام الأسلحة في القانون الدولي الإنساني

نظرًا لدقة هذا الموضوع وتشعبه، عمد المشرعون إلى معالجة هذا الاستخدام باعتماد مستويات ثلاثة وهي:

(1) في المبدأ العام: أي تحديد مبادئ عامة كإطار شامل لضبط أي ثغرة قد يتم إغفالها في أية اتفاقية "حاضرا أو مستقبلا"، وخير مثال على ذلك ما يعرف "بشرط مارتنز" الذي ورد في ديباجة اتفاقيتي لاهاي لعام 1899 و1907 وأعيد التأكيد عليه في البروتوكول الأول لعام 1977 حيث نصت المادة الأولى منه على أن: "يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها هذا البروتوكول أو أي اتفاق دولي آخر، تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر بها العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام". أي أن الأطراف المتحاربة لا تستطيع، من حيث المبدأ العام، التذرع بعدم ورود نص صريح يتعلق بتحريم سلاح معين كي تعتبر أنه يحق لها استخدامه بطريقة تتجاوز المبادئ العامة الإنسانية المشار إليها.

وقد يكون من المفيد التركيز على كلمة "المقاتلون" الواردة في النص أعلاه للدلالة على أنه وبخلاف الاعتقاد السائد فإن المقاتلين أيضا قد شملهم هذا القانون بالحد الأدنى من الحماية بوضعه قيودا أو حتى حظرا شاملا على استخدام بعض الأسلحة ضدهم بصفتهم "أهدافا مشروعة" وفقا للقانون.

(2) التحريم السلبي: عمليا، ما يهمنا من أي سلاح هو مدى تأثيره على الهدف، لذلك يعتبر القانون أي سلاح محرم استخدامه بطبيعته إذا نتج عن هذا الاستخدام أي من الآثار التالية:

- أن يكون عشوائي الأثر.
- أن يحدث أضرارا جسيمة وآلاما لا مبرر لها.
- أن يلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

(3) التحريم الإيجابي: أي تحريم أي سلاح ورد تحريمه بالاسم في إحدى الاتفاقيات ذات الصلة بهذا القانون.

وانطلاقًا من خطوط عامة في التصنيف يقسم القانون الأسلحة والذخائر إلى نوعين:

- أسلحة محرمة أي محظور استخدامها لكونها وردت بتسميتها بشكل واضح في معاهدات واتفاقيات دولية، أهمها تلك المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة البيولوجية والجرثومية والكيماوية والألغام المضادة للأفراد.
- أسلحة مقيد استخدامها، أي مسموحًا باستخدامها ولكن ضمن شروط محددة وبشكل واضح من خلال نصوص وأحكام المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة. وأهمها تلك التي تقيد استخدام الألغام والشراك الخداعية والنبائط الأخرى واستخدام الأسلحة المحرقة.

وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات تقع شأنها شأن أي اتفاقية دولية تحت مظلة القانون الاتفاقي بمعنى أنها ملزمة فقط للأطراف التي انضمت إليها، في حين أن القواعد والمبادئ ذات الطابع العرفي والتي تتضمنها مصادر القانون الدولي الإنساني المختلفة ملزمة للجميع. ويشار في هذا السياق إلى (الـ 161) قاعدة عرفية الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي وردت في دراسة للجنة الدولية حول القانون الدولي الإنساني العرفي.

- أما الأسلحة المسموح باستخدامها، فهي التي لم يرد حظرها صراحة في أية اتفاقية أو إعلان أو معاهدة، ويبقى استخدامها خاضعا للمبادئ العامة التي سبقت الإشارة إليها.

ولكن، في مقابل هذه النصوص والاتفاقيات العديدة، يستفزنا الواقع والممارسة، أو ما يعرف بالانتهاكات الجسيمة التي تحدث خلال النزاعات المسلحة المعاصرة، وهنا لا بد من طرح سؤال هام: في حال عدم وجود نص صريح أو اتفاقية تحرم استخدام سلاح معين، هل بالإمكان القياس والبناء على المبادئ العامة الواردة أعلاه لتحريم استخدام هذا السلاح انفاذا لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة وأن هذه المبادئ مرتبطة بمفاعيل السلاح وأثره على الأشخاص والأعيان والبيئة أكثر من ارتباطها باسم السلاح نفسه وكيفية استخدامه؟

والإجابة تكمن في لفت النظر إلى بعض الأخطاء الشائعة لدى الجمهور بخصوص تحريم الأسلحة، فسلاح النابالم، على سبيل المثال، من الأسلحة الحارقة وهو غير محرم دوليا، وفقا للمفهوم القانوني للتحريم، وإنما مقيد استخدامه (اتفاقية 1980)، كذلك فالقنابل العنقودية لم يرد ذكرها في أية اتفاقية، ويبقى استخدامها مشروطا فقط بالمبادئ العامة المشار إليها سابقا، ويعكس هذا واقع عدم انطباق مبدأ القياس في موضوع استخدام الأسلحة.

وقد برز ذلك من خلال رأى محكمة العدل الدولية عام 1996 الخاص بإمكانية استخدام السلاح النووي، وخلاصته أنه على الرغم من أن مفاعيل السلاح النووي عشوائية الأثر، وتسبب أضرارا وآلامًا لا مبرر لها، وتلحق بالبيئة الطبيعية ضررا واسع النطاق وطويل الأمد، إلا أن المحكمة لم تر ما يحرم حق الدولة المهددة في وجودها من استخدام هذا السلاح.

وهنا لا بد من توضيح الفرق بين وجود اتفاقية تحظر استخدام سلاح ما من عدمه، فمجرد استخدام السلاح في الحالة الأولى يعد انتهاكا للاتفاقية ذات الصلة أما في الحالة الثانية فتبقى ظروف الاستخدام هي التي تحدد وقوع الانتهاك من عدمه.

معطيات خاصة بالأسلحة

من المسلم به أن ما تسعى إليه القيادات العسكرية في كل مجتمع هو تطوير التقنية العسكرية بهدف الحصول على معدات وأسلحة وذخائر يفترض أن توفر ما يلي:

- تحديد الأهداف بدقة وبسرعة خاصة المتحركة منها.
- احتساب العوامل المؤثرة على الرمي (خاصة العوامل الجوية) بدقة وسرعة.
- دقة إصابة السلاح للهدف (أي تقنية عالية تسمح بتحقيق نسبة إصابة عالية للسلاح الموجه أو ما يعرف بالقنابل الذكية، أو الحد من محيط التبدد بالنسبة للأسلحة البالستية (المقصود بالتبدد هو حدود المستطيل على الأرض حيث تتوزع القذائف على/ وحول الهدف المقصوف رغم احتساب كافة عوامل الرمي بدقة).
- تأمين الفعالية على الهدف وفقا لطبيعته.
- تأمين الحماية للقوات الصديقة وتخفيف أية عوارض جانبية قد تتأتى من استخدام السلاح.
- حماية السلاح من عوامل التشويش العدوة.
- احترام القواعد العامة المتعلقة باستخدام الأسلحة وفقا للقانون الدولي الإنساني.

لكن واقع الأمور يدفعنا إلى التساؤل بأنه لو سلمنا جدلا بأن كل هذه المتطلبات قد تم التوصل إلى تحقيقها عند تصنيع السلاح وأن القائد العسكري قام بدوره بخصوص احترام قواعد القانون عند استخدام السلاح، فهل بالإمكان الجزم بعدم سقوط ضحايا في صفوف المدنيين؟

قد يكون الجواب البديهي بنعم لو كانت إصابة الهدف مرتبطة فقط بدقة السلاح، لكن هناك عوامل أخرى قد يصعب في بعض الأحيان السيطرة عليها وهي:

- العوامل الجوية؛
- الخطأ الإنساني (غير المقصود طبعا)؛
- الخطأ التقني في السلاح أو الذخيرة (خطأ التصنيع)؛

●●●

(*) عميد متقاعد، المندوب الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى القوات المسلحة.

●●● • عدم صحة المعلومات حول الهدف نفسه (إحداثياته و/أو طبيعته).

وفي مقابل العوامل المرتبطة بالسلاح نفسه فإن الضرورة العسكرية التي تفرضها متطلبات المعركة والتي أعطاها القانون الدولي الإنساني الأفضلية في العديد من الحالات، مرتبطة بعوامل خمسة، اثنان ثابتان وهما:

• تنفيذ المهمة العسكرية؛

• احترام العوامل الإنسانية.

أما العوامل الثلاثة الأخرى فهي متحركة لكونها تفرضها ظروف المعركة نفسها وهي:

• طبيعة الهدف: عسكري أم مزدوج الاستخدام (تواجد عسكري ومدني)؛

• الظروف الآنية: حالة المعركة، نمط المناورة، المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرار إلخ؛

• الوسائل المتاحة: طبيعة الأسلحة التي يمتلكها (أسلحة تقليدية، قنابل ذكية، قذائف بالستية، حالة العتاد.. إلخ).

وانطلاقًا من ذلك، وبخلاف ما يدعيه أو يحاول الدفاع عنه بعض الباحثين من أن الدول التي تمتلك وبالتالي تستخدم ترسانة من الأسلحة المتطورة إنما يجب أن ينظر إليها "برحمة" عند وقوع ضحايا نتيجة عملياتها الحربية، بحجة أنها باستخدامها لهذه الأسلحة إنما هي ومن حيث المبدأ أكثر إنسانية من الذين يستخدمون الأسلحة التقليدية (أي غير الدقيقة نسبيا)، فإن القانون الدولي الإنساني يقول عكس ذلك، كونه وضع قواعد للتقييم وللمحاسبة حول استخدام "الضرورة العسكرية" وما قد ينتج عنه من إصابات في صفوف المدنيين لأن تقدير هذه الضرورة مرتبط بالعوامل الخاصة بكل طرف وبقدراته وبالإمكانيات المتوفرة للقائد العسكري عندما اتخذ قراره الذي نجمت عنه أضرار وآلام لا مبرر لها.

واعتماد مفهوم مغاير لذلك يعني أننا نضع أطراف النزاع الذين لا يمتلكون الأسلحة المتطورة (بسبب كلفة شرائها أو عدم توفر التقنية الوطنية)، رغم التزامهم بالمفهوم القانوني للضرورة العسكرية، في خانة انتهاك القانون لمجرد استخدامهم لأسلحتهم التقليدية المشروعة بسبب عدم تكافئها من حيث الدقة مع وسائل الطرف المعادي وهذه النتيجة غير واقعية ولا تنسجم مع أحكام القانون، فالمسؤولية القانونية مرتبطة بظروف وأسلوب استخدام الوسائل المتوفرة حين حدوث أضرار تطال الأشخاص والأعيان المحمية. لذا فإن قدرا أكبر من المسؤولية يقع على عاتق الدول التي تمتلك وسائل أفضل للتخفيف من إصابات المدنيين. ولكن من هم المدنيون؟

المدنيون

أسهب القانون الدولي الإنساني في تعريف المقاتل والحالات التي يحمل فيها المشارك في القتال صفة المقاتل. وعندما وصل إلى تعريف المدني قال بكل بساطة أن المدني هو الشخص الذي لا تنطبق عليه صفة المقاتل، وهو محمي بالتالي بصفته هذه. وقد سبق وأشرت إلى أن هذه الحماية للأسف ليست مطلقة وإن كانت شاملة. ولكن ماذا يقصد القانون بكلمة "الحماية"، وكيف يمكن تطبيقها عمليا في أرض المعركة؟. في الواقع أن أكون محميًا بموجب القانون الدولي الإنساني أي أن أطراف النزاع لا يحق لهم استخدام القوة المباشرة ضدي. ومهم جدا التركيز على كلمة مباشرة لأننا سوف نرى كيف تسقط الحماية عن المدنيين:

• الحالة الأولى: وفقا للمادة 51 من البروتوكول الأول: "يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية، وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور". وبالإضافة إلى سقوط الحماية عنهم أثناء مشاركتهم في القتال إلا أنهم يعتبرون أيضا منتهكين للقانون لمجرد انخراطهم في العمل العسكري خلافا لوضعهم المحدد في القانون.

• الحالة الثانية: وفقا للمادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة: "يحق للمدني أن ينخرط في القتال دون أن يكون أساسا فردا من القوات المسلحة وذلك في حالات التطوع والهبة الشعبية والمقاومة، وعلى المدني في هذه الحالات أن يلتزم بالشروط التي حددها القانون للمشاركة بهذه الأعمال وعندها يصبح مقاتلا يخضع للقواعد التي تحكم المقاتلين وليس المدنيين، وأهمية اعتبار المدني مقاتلا في هذه الحالات تكمن في أنه يصبح، شأنه شأن المقاتل، غير مسؤول عن الأضرار التي يلحقها بالعدو طالما كان يقاتل وفقا للقانون.

• الحالة الثالثة: في هذه الحالة المدني لم يغير وضعه القانوني ولم يشارك في القتال أو في أي نشاط عدائي لصالح أي من أطراف النزاع، ولكن على الرغم من كل ذلك فهو قد يتعرض للإصابة أو للموت جراء العمليات العسكرية التي تدور في منطقة تواجده على الرغم من اتخاذ أطراف النزاع (المدافع والمهاجم) جميع التدابير والوسائل التي سمحت بها ظروف المعركة في حينه وفقا لما نص عليه القانون لتجنب أو لتخفيف الإصابات التي وإن وقعت لا تشكل انتهاكا للقانون وبالتالي لا مسؤولية على القائد العسكري نتيجة لهذه الأضرار والمسماة "بالأضرار الجانبية". مع التذكير بأن وجود أشخاص محميين داخل هدف عسكري لا يغير من طبيعة هذا الهدف، وإن كان يفرض على المتحاربين أخذ هذا التواجد بعين الاعتبار.

المشاكل التي يواجهها القانون الدولي الإنساني

فيما يخص استخدام الأسلحة يمكن اختصار هذه المشاكل تحت عناوين ثلاثة وهي:

أولا: "طبيعة النزاعات المسلحة المعاصرة"، ومفهوما "الأضرار الجانبية"، و"الهجمات العشوائية"

بالنسبة للأضرار العرضية أو الجانبية فهي كما نصت عليها المادة 57 من البروتوكول الأول "الخسائر التي تطال المدنيين والأعيان المدنية جراء القصف أو العمليات على أهداف عسكرية مشروعة". وقد فرض القانون على المهاجمين عدم إحداث مثل هذه الأضرار أو حصرها في أضيق نطاق ممكن. وأهمية ذلك تكمن في أن هذه الأضرار إذا ما حدثت وفقا للشروط المشار إليها لا تعتبر بموجب القانون انتهاكا، في حين أن الهجمات العشوائية وكما عرفتها المادة 51 من البروتوكول الأول هي تلك التي يمكن أن يتوقع منها أن تسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إحداث أضرار بالأعيان المدنية، وأن يحدث خلط بين هذه الخسائر والأضرار وبشكل مفرط يتجاوز ما ينتظر أن يسفر عن ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة. وهذه الهجمات العشوائية تعتبر انتهاكا للقانون وهي بهذه الصفة تشكل جريمة حرب.

وقد سعى نظام المحكمة الجنائية الدولية لمحاولة رسم حدود واضحة بين هاتين الحالتين عندما عرف جرائم الحرب في مادته الثامنة، فقد اعتمد كلمة "التعمد" فيما يتعلق بمهاجمة المدنيين كي يعتبر الهجوم عشوائيا، وبالتالي جريمة حرب.

وربما يكون هذا النص الجديد، الذي جاء أقل حماية للمدنيين، قد تأثر إلى حد ما بمحاكمات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة والتي اعتمدت 3 شروط لاعتبار مهاجمة المدنيين والأعيان المدنية انتهاكا جسيما للقانون وهي:

• أن ينتج عن الهجوم أضرار مادية أو جسدية؛

• أن يكون معروفا بأن الهدف "مدني"، أو عدم إمكانية إدراك ذلك.

• توفر النية لمهاجمة هذا الهدف المدني، علما بأن المحكمة أقرت أن الإهمال الفاضح هو بمثابة التعمد.

إلا أن عددا من العاملين في مجال قانون النزاعات المسلحة يأملون بأن لا تخفف هذه النصوص الجديدة من أهمية جريمة الانتهاك المرتبطة بحالة الإخلال بمبدأ التناسب والمعروفة تحت عنوان: "الإفراط في استخدام القوة".

ثانيا: السيطرة على أسلحة جديدة أو قديمة تم تطويرها قبل استخدامها الفعلي

إن المثال الوحيد للتدخل المسبق، أو ما يمكن تسميته بالحظر الوقائي، هو ما ورد في البروتوكول الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام 1980 الخاص بحظر استخدام أسلحة الليزر المعمية والذي ألحق بالاتفاقية عام 1995. وهذا السلاح قد تم تحريمه بمجرد بدء التجارب عليه وقبل وضعه موضع الاستخدام العسكري الفعلي.

لكن هذا المثل لا يمكن تعميمه لأن معظم التجارب على الأسلحة الجديدة تعتبر أسرارا عسكرية وبالتالي من النادر التعرف على مفاعيل سلاح معين قبل استخدامه، فالتوصل إلى اتفاق دولي حول حظر أو تقييد استخدام سلاح معين يأخذ حيزا كبيرا من الجهد والوقت والنوايا الحسنة، وهذا غير متوفر، للأسف، دائما. إلا أنه لتجاوز هذا الواقع حاول المشرع في المادة 36 من البروتوكول الأول وضع الدول أمام مسؤولياتها حين نص على أنه على كل طرف متعاقد في هذا البروتوكول عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أن يتحقق مما إذا كان محظورًا أو مقيدًا استخدامه بأي من القواعد والمبادئ التي تحكم قانون النزاعات المسلحة.

ولكن في ظل عدم ضمان التزام الدول بمضمون المادة 36 المشار إليها أعلاه، ونظرا لعدم انضمام كافة الدول لهذا البروتوكول (163 دولة فقط)، ومع استمرار رغبة البعض في السيطرة والاستقواء والهيمنة، ونظرا للتنوع والتقدم السريع للتقنيات عامة، والعسكرية منها خاصة، مما يجعل ميزان التوازن العسكري ما بين الدول المتطورة وغير المتطورة غير قابل للبحث أو المقارنة، حتى أن البعض ذهب إلى اعتبار المدفعية والصواريخ التقليدية أصبحت بطبيعتها عشوائية الأثر قياسا على القنابل الذكية الحديثة الاستخدام!. ومع الحديث عن مدى انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني على ما يعرف "بالحرب الإلكترونية الحديثة"، ومع استمرار التجارب على ما يسمى "بالأسلحة الجينية" وغيرها. فإن مهمة القيمين على حماية وتطبيق قانون النزاعات المسلحة سوف تزداد صعوبة في المستقبل؛ وبالتأكيد وإلى حين إيجاد حل ناجع لضبط مشكلة تطوير واستخدام أسلحة جديدة تحت ظل القانون الدولي الإنساني فإن فاتورة التقصير في هذا المجال سوف يدفعها المدنيون الأبرياء في الدول الأقل تطورا حيث تشكل هذه الدول الساحة للتجارب الحية لهذه الأسلحة.

ثالثا: المساواة أمام القانون

هل يمكننا التخلص من عقدة محاكم نورنبرغ حيث العقاب يطال فقط الطرف الخاسر، وهل سيبقى انتهاك القانون لجهة استخدام الأسلحة دائما وصمة عار تلصق فقط بالفريق المنهزم. وهل يمكننا التسليم بأن استخدام السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية يجد تبريره في الغاية التي أعلن عنها في حينه وهي إجبار اليابان على وقف الحرب والاستسلام؟ إن عدم محاولة الخروج من هذه الدائرة سوف يفقد القانون الدولي الإنساني أهم ميزاته ألا وهي الحياد والمساواة بين جميع أطراف النزاع أمام أحكام هذا القانون. لذا نأمل مع المتفائلين أن تكون المحكمة الجنائية الدولية هي الأداة التي تعيد لهذا القانون حياده وقيمته وبالتالي هيبته.

المطلوب: حماية القانون أولا

من الواضح انه لا تنقصنا النصوص ولا المبادئ وما ينقصنا هو الإرادة والنوايا الحسنة والاعتراف بإنسانية الآخر وحقه في الاحترام، فقط لمجرد كونه إنسانا. المشكلة إذن ليست مشكلة تكنولوجيا وتطوير أسلحة، وإنما مشكلة أخلاق ورغبة في معرفة بالقانون وبالتالي الالتزام به. فهي إذن مسؤولية الجميع، الحكام والمحكومين. مسؤولية كل مواطن يضع ورقة في صندوق اقتراع، وكل شخص تأتي به الظروف إلى مواقع اتخاذ القرار. إنها مسؤولية الشعور بالالتزام تجاه الإنسانية ككل.

فالخطر الذي يواجهه قانون النزاعات المسلحة اليوم لا يتمثل في عمومية بعض القواعد في معالجة موضوع التسلح وكيفية ضبط استخدام السلاح الجديد، منه أو القديم أو حتى الذي لا يزال فكرة أو حلما في عقول العلماء والباحثين. وإنما الخطر الحقيقي هو في محاولة ضرب ركائز هذا القانون التي تعتبر جميع المدنيين والمقاتلين لأي طرف متساوين في الحقوق والواجبات أمام أحكامه، لذا فالتوسع والانجراف تحت وطأة أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 وما تبعها من حملة الحرب على الإرهاب في العالم، والعمل على تغييب مفاهيم إنسانية عمل حقوقيون وباحثون وعسكريون طوال قرن ونصف من أجل تثبيتها كقواعد في العلاقات الدولية، والعودة بالتالي إلى مفاهيم الحرب العادلة بين محور خير ومحور شر، حيث تضيع الحقوق الإنسانية ومبادئ التسامح ليحل محلها مشاعر الحقد والانتقام وصولا إلى الرغبة في الإبادة والاستئصال، خاصة حينما ينظر إلى العدو كإنسان أدنى أو كوكيل لأيديولوجية إجرامية أو كقوة متغطرسة، في ظل نزاعات مسلحة غالبيتها غير متكافئة بين أطرافها، مما يفسح المجال لمزيد من الانتهاكات من قبل الطرف الأقوى، الذي يعتبر نفسه خارج دائرة العقاب، ويقابل ذلك من جهة الطرف الأضعف بالرد بمهاجمة "الأهداف السهلة"، التي غالبا ما تتمثل في الأعيان والأشخاص المحميين بموجب القانون.

اعتقد أن هذا هو الخطر الحقيقي اليوم وعلى كل المخلصين والمؤمنين بهذا القانون العمل على إنقاذه قبل فوات الأوان ■

حماية النازحين : إعادة توطينهم و اندماجهم**

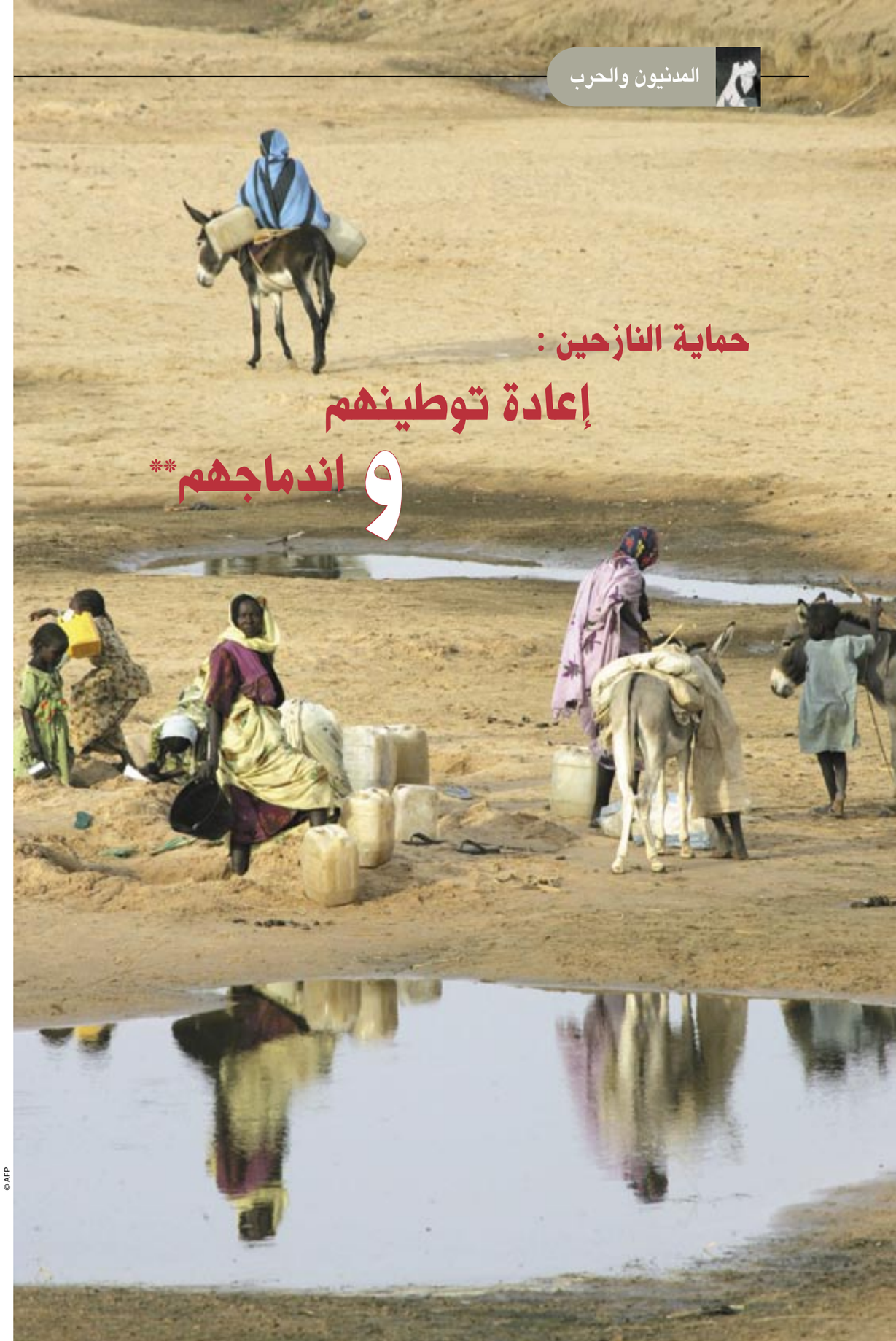

© AFP

تعد الحياة الطبيعية المستقرة سمة من سمات العيش التي ينشدها ويتربى عليها الإنسان، لذا فإن النازحين، طالت أم قصرت فترة نزوحهم، لابد سيعودون يوما إلى مناطقهم الأصلية، أو يبحثون عن أماكن جديدة يستطيعون فيها إعادة حياتهم الطبيعية، لكنهم يظلون دائما في حاجة لحماية القانون.

أحمد عثمان محمد المبارك*

يمر النازحون والمشردون بفعل النزاعات المسلحة بعدة مراحل تبدأ من لحظة إرغامهم بترك مواطنهم وأماكن إقامتهم مرورا بنزوحهم وبقائهم مؤقتا في مناطق النزوح ثم عودتهم إلى مناطقهم الأصلية أو استقرارهم في مناطق جديدة سواء كانت هي نفسها المناطق التي نزحوا إليها أو أي مكان آخر يختارونه بإرادتهم الحرة. كذلك تتمرحل وضعية النازحين من حالة الحاجة للحماية إلى حالة الوصول إلى الحل الدائم والمتمثل في عودتهم إلى مناطقهم بإرادتهم واختيارهم، أو باستقرارهم في مناطق أخرى داخل البلد.

وعملية البحث عن إيجاد حلول لعودة النازحين واستقرارهم من أهم العمليات التي تتطلب جهدا مشتركا بين الحكومات والمجتمع الدولي وذلك بالعمل على وضع الدراسات المتأنية والدقيقة التي تهدف إلى حل المشكلة حلا جذريا. وتتطلب مرحلة عودة النازحين واستقرارهم من السلطات والمجتمع الدولي معرفة تامة بالظروف التي تواجه النازحين أثناء فترات النزوح. وبالأوضاع في الأماكن التي يمكن إعادة توطين النازحين بها. ومعرفة بمدى قدرة الحكومات المحلية والمجتمع الدولي على توفير العون المادي والمعنوي أثناء فترة الانتقال وإلى حين الوصول إلى الحل النهائي المتمثل في العودة النهائية إلى مناطقهم أو في استقرارهم في مناطق جديدة. وأيضا بكل المتطلبات الواجب توافرها للتأكد من تطبيق برامج العودة وإعادة التوطين على المدى الطويل.

دور الحكومات والمجتمع الدولي

من المهم أن نتذكر دائما أن مسؤولية خلق الظروف المناسبة التي تمكن النازحين من العودة طوعا تقع على عاتق الحكومات وحدها. وقد نص المبدأ 28 من وثيقة المبادئ الإرشادية لحماية النازحين صراحة على أنه: "تقع على عاتق السلطات المختصة في المقام الأول مسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين النازحين من العودة طوعا بسلام وكرامة"، ويلاحظ أن اللغة المستخدمة في هذا النص جاءت واضحة وصريحة في تحديدها لمسؤولية الدولة وحكوماتها المحلية في حماية مواطنيها. كما يحتوي هذا النص على إشارة ضمنية هامة للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية والذي يجب أن يكون دورا مساعدا ومكملا، فلا يمكن بأي حال أن تحل المنظمات محل السلطات المحلية، كما احتوى النص أيضا على إشارة ضمنية أخرى تعكس حقيقة تعقيد مشكلة إعادة الاندماج. فاستخدام عبارة: "بذل الجهد لتسهيل عملية اندماج النازحين العائدين"، الواردة في نص الفقرة الثانية من المبدأ 28 تتضمن تفسيرا بأن عملية الاندماج والتكامل الاجتماعي عملية متعددة الجوانب يتوقف نجاحها على قبول المجتمعات لهذه الفئات العائدة أو الوافدة عليها.

العودة الطوعية وشروط السلامة وحفظ الكرامة

تنص الوثيقة المشار إليها على أنه: "تقع على عاتق السلطات المختصة في المقام الأول مسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل اللازمة لتمكين النازحين من العودة بطوعهم واختيارهم وبطريقة تحفظ أمنهم وسلامتهم وكرامتهم سواء قرروا العودة لمساكنهم أو أماكن إقامتهم الأصلية أو أي منطقة أخرى يختارون الاستقرار بها داخل الدولة". ولأن حق الاختيار وضمان العودة بسلام وكرامة من الشروط الأصيلة والضرورية لعودة النازحين واستقرارهم، فلا بد من التوقف عنده بشيء من التفصيل.

الاختيار وعدم الإكراه

استعانت الوثيقة المذكورة باتفاقية جنيف لحماية اللاجئين، وذلك لسد احتياجات النازحين فشددت على توفير الحماية لهم حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارهم في العودة بطوعهم واختيارهم دون تأثير من أي شخص. ويستمد مفهوم الاختيار وعدم الإكراه مصدره القانوني من مبدأ منع العودة القسرية الذي نصت عليه المادة 33 من اتفاقية جنيف لسنة 1951، لحماية اللاجئين والتي تمنع السلطات المحلية والحكومات من اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تجبر اللاجئين بالعودة إلى دولهم أو أي جهة أخرى حيث تتهدد حياتهم وحرياتهم بالخطر والاضطهاد. ويعتبر قرار العودة اختياريا حسب تعريف مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بتوافر عنصرين هامين هما، حرية اتخاذ القرار وتعدد الخيارات، وتوفر المعلومات. وهو ما يعني أولا غياب كل وسائل الضغط المادي والمعنوي ويعني ثانيا تعدد الخيارات. فعلى سبيل المثال لا يكون القرار نابعا من إرادة الشخص ورغبته إذا كان قراره نتيجة لعدم توفر وسائل الحماية المحلية أو الدولية أونقص في المساعدات الإنسانية أو عندما يجد الشخص النازح نفسه أمام خيار واحد فقط هو العودة رغم عدم تغير الظروف التي أدت إلى نزوحه في الأساس. حيث تنتفي في هذه الحالات حرية اتخاذ القرار. ومن الضروري هنا أن نميز ما بين العوامل المشجعة والعوامل المرغمة للعودة. فمن العوامل المشجعة مثلا تلك التي تؤكد على زوال الأسباب التي أدت إلى تفجر النزاع المسلح أو غير المسلح الذي كان سببا في النزوح. أما العوامل المرغمة فهي تلك التي ترغم النازحين على المغادرة والعودة إلى المناطق التي نزحوا منها، مثال ذلك نقص المساعدات الإنسانية في مناطق النزوح وتعتبر العوامل المشجعة أكثر تعبيرا عن الحرية في اتخاذ القرار بينما ترغم العوامل الأخرى الشخص على المغادرة إلى مكان آخر وذلك بسبب نقص سبل العيش أو عدم توفر الأمن وليس رغبة منه في العودة.

أما مسألة توفر المعلومات فهي العنصر الثاني الذي لابد منه للتأكد من عدم الإكراه وحرية الاختيار. فلابد من توفير المعلومات التي تمكن النازحين من اتخاذ القرار المسند بالمعلومات الكافية عن الأحوال في مناطق ●●●

(*) باحث سوداني.
(**) هذا المقال معدّ عن بحث حول وثيقة المبادئ الإرشادية لحماية النازحين.

●●● العودة. لذلك فعلى السلطات المحلية والمجتمع الدولي بذل كل الجهد للتأكد من توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بسبل الحماية والعيش في المناطق التي ينوون العودة إليها أو الاستقرار فيها.

الأمن والسلامة

إن الإحساس بالأمن والاستقرار شعور عام يحتاجه النازحون عندما يرغبون في العودة إلى مناطقهم أو استقرارهم في مناطق جديدة يكون لهم فيها حياة أفضل. وعلى عكس مبدأ عدم الإكراه وحرية الاختيار لم يأت مفهوم الأمن والسلامة من اتفاقية جنيف للاجئين، بل استمد من الخبرة العملية في تنفيذ برامج العودة الطوعية وإعادة التوطين. ويفهم مبدأ السلامة في إطار العودة الطوعية على أنه لا يشمل فقط السلامة البدنية وإنما أيضا السلامة القانونية والسلامة المادية.

وتشمل السلامة البدنية الحماية ضد التهديد بانتهاك حق الحياة والأمن الشخصي. ولا بد من الإشارة تحديدا هنا إلى الحماية من الإعدامات غير المشروعة، والحماية من الهجمات العشوائية، والحماية من الاختطاف والتعذيب. ويعتبر وجود الألغام من التهديدات المباشرة التي تهدد أمن وحياة الأفراد.

وتتعلق السلامة القانونية للنازحين في جانب كبير منها بممارسة كافة حقوقهم التي يكفلها القانون الدولي والمحلي. ومن أهم العناصر المتعلقة بالسلامة القانونية، حق المساواة أمام القانون وحق التمتع بالحماية القضائية والأمنية. وتشمل السلامة القانونية كذلك التمتع بحق الحماية من الاضطهاد والتشريد غير المشروع.

أما السلامة المادية فتتضمن توفير الحاجات الأساسية التي هي من أهم العناصر لضمان الاستقرار. فالنازحون العائدون بعد فترات من التشرد وعدم الاستقرار يحتاجون إلى بناء أو إعادة بناء مقدراتهم الاقتصادية وتوفير السبل المناسبة لعيشهم. فالسلامة والأمن الماديان يتمثلان في حماية حق العائدين مثلا في إيجاد السكن المناسب وتوفير فرص العمل.

الكرامة الإنسانية

يعتبر مفهوم الكرامة أقل وضوحا من مفهوم الأمن والسلامة، فالكرامة لاتتجزأ ولا يمكن اعتبار شخص ما أكثر إنسانية من الآخر. وقد تم تعريف الكرامة عمليا بمعاملة النازحين بطرق إنسانية وعدم استعمال القسوة لإعادتهم لمناطقهم، وإعطائهم الحق في حرية التحرك بدون شروط. وفي حالة تحرك أعداد كبيرة من النازحين بصورة غير منظمة يجب إعطاؤهم كامل الحرية لممارسة ذلك بالطرق التي يرونها مناسبة. ويجب على السلطات ألا تجبرهم مثلا على استخدام وسائل مواصلات معينة واحترام حقوقهم كاملة بما فيها احترام حق الأسرة وعدم تفريق أعضاء الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض.

المساواة وعدم التمييز في المشاركة والاستفادة من الخدمات العامة

نصت الفقرة 1 من المبدأ 29 من وثيقة المبادئ الإرشادية على ما يلي: "لايجوز التمييز ضد النازحين العائدين إلى ديارهم أو المعاد توطينهم في مكان آخر داخل البلد بحكم وضعهم السابق كنازحين. ويكون لهم الحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في تسيير الشؤون العامة في كافة المستويات والاستفادة المتكافئة من الخدمات العامة"

فلا يوجد منع صريح للتمييز ضد النازحين بحكم وضعهم كنازحين في نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان. إلا أن العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية جاءت بنصوص تلزم الدول الموقعة عليها بأن تتأكد من أن كافة الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقيات ممنوحة لكل فرد دون أي تمييز. فمثلا نصت المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء".

القانون الدولي الإنساني ومبدأ عدم التمييز

أكد القانون الدولي الإنساني (أو مايعرف بقانون الحرب) على مبدأ عدم التمييز في حالات النزاعات المسلحة الداخلية. حيث نص في الفقرة الأولى من مادته الثالثة على وجوب: "معاملة الأشخاص غير المشاركين في القتال بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين وضعوا سلاحهم استسلاما أو الأسرى أو الجرحى والمرضى، بطريقة إنسانية ودون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي صفة أخرى مماثلة".

إن مبدأ عدم التمييز يعني معاملة النازحين بعدل وبنفس الطريقة التي يعامل بها الآخرون من حولهم. فلابد من التأكد بعد عودة النازحين لمناطقهم أو إعادة توطينهم من أنهم سيعاملون بالمثل ودون تمييز بسبب وضعهم السابق. لذلك يمثل مفهوم المساواة أمام القانون وتوفير الحماية القانونية المتساوية وعدم التمييز حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد يعامل النازحون كأعداء في مجتمعاتهم العائدين لها، كما قد يواجهون بالكثير من العداء في المجتمعات الجديدة التي ينوون الاستقرار بها. ولتحقيق اندماج هؤلاء العائدين أو المعاد توطينهم في تلك المجتمعات لابد من تضافر الجهود لإزالة كل أنواع المفاهيم الخاطئة ونشر ثقافة مبدأ المساواة وعدم التمييز لأن نجاح الاندماج أو إعادة الاندماج يتوقف على مدى فهم المجتمع لهذا المبدأ.

ولتحقيق مبدأ المساواة في المعاملة دون تمييز وبالتالي نجاح عملية اندماج أو إعادة اندماج النازحين في المجتمع هناك عدة مجالات يمكن من خلالها التأكد من معاملة النازحين بالتساوي ودون تمييز عن غيرهم وهي:

- المؤسسات العدلية: بالإضافة إلى التمتع بحق الاستفادة من منابر القضاء، للنازحين الحق أيضا في التمتع بحماية الشرطة التي من المتوقع أن تبذل جهدا متساويا لحماية المواطنين بغض النظر ما إذا كان الضحية من النازحين أم فردا آخر في المجتمع.
- الخدمات العامة: وحتى يتحقق الاستقرار للنازحين سواء في مجتمعاتهم الأصلية أو أي مكان آخر في الدولة لابد من توفير الخدمات العامة لهم كالتعليم والصحة بالتساوي مع بقية المواطنين.
- المشاركة في الشؤون العامة: تعد إدارة الشؤون العامة مجالا آخر من المجالات الهامة التي تساعد على استقرار واندماج النازحين في المجتمع. فإعطاء النازحين حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة وحقهم في الاختيار السياسي من الأشياء الهامة التي تخلق الأمل والإحساس بالمستقبل.
- الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة: من المهم جدا الاهتمام بأفراد النازحين من ذوي الحاجات الخاصة كالمرأة والأطفال والعجزة والمعاقين. فمفهوم عدم التمييز لا يعني المساواة في المعاملة والاستفادة من الخدمات العامة فقط وإنما يتوسع ليشمل عدم تمييز المرأة والأطفال والآخرين من ذوي الحاجات الخاصة في المعاملة أيضا.

© ICRC/GASSMANN, Thierry

المجتمع المضيف

وأخيرا يجب ألا ننسى المكان المضيف للنازحين أي المجتمعات التي يعود إليها النازحون أو تلك التي يعاد توطينهم بها. فلابد من التأكد من عدم خلق تمييز معاكس لصالح النازحين في مواجهة السكان المحليين. فعلى السلطات المحلية ومنظمات العون الدولي التأكد من عدم إعطاء العائدين أو المعاد توطينهم استحقاقات وفوائد بسبب أحوالهم السابقة تؤدي إلى تمييزهم عن بقية السكان المحليين.

مشاركة النازحين في تنظيم عودتهم وإعادة التوطين

ويهدف مفهوم مشاركة النازحين في اتخاذ القرارات الهامة، والتي لها تأثير كبير على حياتهم، إلى تمكينهم من لعب دور كبير في إدارة عودتهم إلى ديارهم أو استقرارهم، مما يؤدي إلى نجاح برامج العودة واستمراريتها. وقد أدرجت العديد من الوكالات الإنسانية مبدأ إشراك المستفيدين من برامجها في سياساتها العملية. وفي حالات إغاثة المنكوبين فالمقصود هو الحد الأدنى من المشاركة حيث لا يجوز الاعتماد كليا على المتأثرين، إلا أن الوصول إلى نتائج فعالة لا يكون إلا عن طريق مساهمة المتأثرين في التخطيط الإداري وتنفيذ البرامج الإغاثية.

المسائل العقارية

أعطت المبادئ الإرشادية أهمية خاصة لمسألة التعويض عما فُقد من ممتلكات سواء قبل أو بعد النزوح. وتشمل الأموال المفقودة حسب المبدأ 29 الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة (كالعقارات). فغالبا ما يواجه العائدون من النازحين عند عودتهم وجود المباني مدمرة وضياع منتجاتهم وفقدان مواشيهم ومساكنهم التي أخذت بالقوة بواسطة المسلحين (خاصة في حالات النزاعات المسلحة). وترتبط مسألة العودة باستعادة الممتلكات والعقارات التي خلفها العائدون عند نزوحهم، وذلك لتأثيرها المباشر على مقدرتهم في خلق حياة مستقرة، ففي المناطق الريفية تكتسب استعادة الأراضي الزراعية أهمية خاصة وذلك لما لها من أثر في تمكين العائدين من الاعتماد على ذاتهم وتجنب الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وقد أصبحت مسألة فقدان الممتلكات وبالأخص الممتلكات العقارية من العوائق الرئيسية لعودة النازحين إلى مناطقهم لذلك برزت مسألة حق النازحين في التعويض العقاري أو الإنصاف المناسب.

وهناك تأكيد سائد في قوانين حقوق الإنسان الدولية بأن يسمح بالتعويض المالي عن الممتلكات وإعادة الملكيات العقارية التي فقدت أثناء النزوح. وقد أنشأت اتفاقية دايتون للسلام التي أنهت الصراع المسلح في يوغسلافيا السابقة، مفوضية خاصة للنظر في التظلمات العقارية للنازحين واللاجئين. وفي كوسوفو أنشأ مركز الأمم المتحدة للتوطين والاستقرار الإنساني إدارة خاصة بالإسكان ومفوضية لها سلطة البت في التظلمات العقارية. وفي عام 1998 أجازت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قرارا يختص بالإسكان وإعادة الملكيات العقارية للعائدين من اللاجئين والنازحين. وأوصى القرار بالاعتراف بالحق في التعويض وتضمينه في اتفاقيات السلام. كذلك ناشد القرار الدول باحترام حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى مساكنهم وأماكن إقاماتهم الأصلية، وأن تعمل على إرساء الإجراءات القانونية والإدارية للتأكد من ممارسة هذا الحق.

تسهيل المساعدات الإنسانية والوصول للمتضررين

بالرغم من إشارة العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بوضوح لمسألة المساعدات الإنسانية، إلا أن قانون حقوق الإنسان لم ينص صراحة على حق عمال الإغاثة الدوليين في الاتصال المباشر بضحايا النزوح والذين قد يكونون في أشد الحاجة للمساعدات الإنسانية. فمثلا ناشد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/182 كل الدول التي يحتاج سكانها لمساعدات إنسانية، أن تسهل مهام المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل بحياد تام وبهدف إنساني بحت، من أجل توفير المساعدات الإنسانية، خاصة الغذاء والدواء والمأوى والعناية الصحية، حيث تعد هذه الاحتياجات من أساسيات الحياة التي توجب تسهيل الاتصال بالمتضررين.

ووفقا للقانون الدولي الإنساني فإن للجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في تقديم خدماتها. ومثل هذا الترخيص والذي يعتبر قطعا من ضروريات الإغاثة مفترض ضمنا عند قبول عرض المنظمة لخدماتها الإنسانية. لذلك من الضروري إزالة كل المعوقات وتسهيل الإجراءات لها عند تقديم خدماتها من أجل العودة وإعادة الاستقرار حتى تتمكن من توفير المساعدات للنازحين، ليس فقط في أماكن الإقامة المؤقتة بل أيضا في مناطق العودة. وقد دعا العديد من قرارات الجمعية العامة في هذا الإطار الدول لتسهيل عمل المنظمات الدولية وغير الحكومية لتقديم المساعدات الإنسانية. وبالطبع فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعي تماما مسؤوليات الدول وحفاظها على سيادتها، لذلك لا تعتبر الأمم المتحدة مثل هذه التسهيلات تدخلا في شؤون الدولة الداخلية. كما أصدر مجلس الأمن في السنوات الماضية العديد من القرارات المتعلقة بالحماية والمساعدات الإنسانية التي دعت إلى السماح الفوري وغير المقيد للمنظمات الدولية للوصول لكل المحتاجين للمساعدات الإنسانية ■

أطفالنا هم الضحايا المجهولون لأمراض صدمات ما بعد الحروب.

براءة الأطفال وصدمات الحروب

© REUTERS

كان يُظَن إلى وقت قريب أن براءة الطفولة لا تحتفظ في مخيلتها بمشاهد وأهوال الحروب التي يمكن أن تجبرها الظروف للبقاء تحت ظلها ولو لمدة قصيرة، ولا تترك على نفسيتها الآثار المتخلفة عن الحروب كما يمكن أن يحدث للكبار.

ويعتقد الكثيرون أن الحروب حين تلفظ أنفاسها الأخيرة لا يتبقى من مشاكلها غير عمليات إعادة إعمار البلاد المُخربة بفعل الحروب، وتعويض الفاقدين لبعض أطرافهم أو حواسهم بما يعينهم على مواصلة ما تبقى من حياتهم بأطراف صناعية. ويتناسى المجتمع،

د. محمود عطية*

عن غفلة، في كثير من الأحيان عملية إعادة التأهيل النفسي لمن عاصروا الحروب من المدنيين واكتووا بويلاتها واضطربت نفسيتهم واهتزت شخصيتهم وخربت نظرتهم للحياة من معايشة الرعب والخوف والبقاء مُحتبَسين داخل المخابئ تحت أزيز الطائرات ووسط دانات المدافع والتوجس المستمر من فقد عزيز أو وقوعهم جرحى أو أسرى وفي أهون الأحوال نفاد الأطعمة والمياه والصبر..

والآن بات مسلما به أن ويلات الحروب تكوي الكبار ولا تختصهم وحدهم بذلك وإنما تشمل دائرتها الطفولة وتخلف فيها ما خلفته في عقول ونفسيات الكبار من كرب وضيق ونظرة سوداوية للحياة والأشياء من حولهم.

الأطفال وويلات الحروب

وكما لا يوجد تاريخ محدد نعرفه لبداية الحروب بين البشر لا يوجد –رغم تنامي الدراسات النفسية على العسكريين المحاربين– إحصاء نعرف منه مدى انتشار الحالات المصابة بالتشوهات النفسية "الصدمات" من جراء تلك الحروب أو ما يطلق عليه أخصائيو الصحة النفسية والطب النفسي "الأعصبة التالية للصدمة" باعتبار أن الحروب يُصَنفها البعض كأشد أنواع الصدمات التي يتعرض لها الإنسان، ومن أقسى الخبرات التي يمكن أن يحياها الإنسان والتي تترك على شخصيته وسلوكه تغيرات أحيانًا شاذة ليس من السهل التخلص منها سريعا بمفرده ودون مساعدة... لأنه للأسف في الحروب لا يتورع المعتدي عن ارتكاب أي شيء ومستعد دائما أن يقترف كل ما يقدر عليه من محرمات وتدمير كل شيء في سبيل إيقاع الهزيمة بالعدو، رغم المعاهدات والمواثيق الدولية التي تقنن مثلا معاملة الأسرى والمدنيين والحفاظ على التراث الإنساني.

ولقد عرفت الإنسانية منذ القدم ما ينجم عن الحرب من ويلات وما يرتكب فيها من فظائع، ومع ذلك ما زال القواد بجيوشهم المدججة بالأسلحة مصرين على فعل كل ما بوسعهم لتحقيق النصر وإحراز التفوق المزعوم بكسر إرادة الآخر.

ومن غير المبرر أن تستأثر عينات الجنود المحاربين فقط على غالبية الدراسات النفسية التي تبحث في أثر الحروب النفسية أو ما نسميه اضطرابات الضغوط التالية للصدمة، مما جعل معظم ما نعرفه من معلومات عن ذلك النوع من الاضطرابات يأتي من الدراسات التي جرت على المحاربين مما يثير تساؤلا حول مشروعية وإمكانية تعميم هذه النتائج على الضحايا المدنيين لهذا النوع من الاضطراب؟ إلا أنه جرت في السنوات القليلة الماضية مجموعة بحوث على المدنيين من ضحايا صدمات الحروب وكانت عينة الأطفال ممن دخلوا في الدراسة.

ومع ذلك نظن أنه لا يوجد في بلدان العالم الثالث خاصة في مجتمعاتنا العربية إحصاءات أو دراسات تمكننا من معرفة مدى انتشار الاضطرابات السلوكية الحادة بين الأطفال في حالة السلم، فما بالنا ونحن نعيش في مجتمعاتنا العربية حالات حرب شبه دائمة من حروب منظمة إلى حروب الإرهاب.. فهل يمكن أن نعرف مدى انتشار أعصبة ما بعد الحرب ما بين أصحاب المستقبل من الأطفال.. بالطبع نحن لا نحتاج إلى جهد كبير للإجابة.. مما يجعلنا لا نتساءل عن طرق العلاج المستخدمة في المنطقة لمثل هذه الحالات والتي لابد أن تستفيد من الموروث الثقافي للتعامل مع الحالات المرضية بها..!

وويلات الحرب تطول الجانب المنتصر والمنهزم حيث يصبح الجنود من الطرفين عرضة لاضطرابات ما بعد الصدمة ولا تتورع أن تطول ويلاتها المدنيين من الرجال والنساء والأطفال الذين عاشوا تحت نيران الحرب وتعرضوا للقصف الجوي ورأوا تدمير المنازل والمباني وشعروا بالخوف والذل والعوز وفقدوا أحباءهم أمام أعينهم.

ومن المحزن أنه رغم تقدم الحضارة الإنسانية وما تدعو إليه الأديان المتعاقبة ونمو قيم التعاطف والتحاب بين البشر يبدو واضحًا وجليًا لنا جميعا أن الحروب باتت إحدى لغات التفاهم، حتى أنه يذكر أحد المؤرخين العسكريين "إن التاريخ المكتوب للعالم هو في المقام الأول تاريخ الحروب".

وبصمات الحروب التي تترك على نظرة ونفسية من عايشها خاصة ما اصطلح على تسميته "اضطرابات الضغوط التالية للصدمة" تنجم من معاناة الفرد وما شاهده وإدراكه من منظوره كصدمة شديدة ويترتب عليها، بعد توافر عوامل أخرى، اضطراب محدد هو اضطراب الضغوط التالية للصدمة... وقد يستوعب الفرد الصدمة وتستثير الطاقات التكيفية لديه ولا ينتج عنها الاضطراب السابق.

وينبغي التفرقة بين الحرب كعنصر ضاغط والصدمة التي تعني شعور الفرد بالعنصر الضاغط الناتج عن الحرب، وما ينتج عنها كحادث عنيف له آثار نفسية وجسمية ومعرفية ●●●

(*) دكتوراه جامعة القاهرة "الإرشاد والعلاج النفسي" – صحفي بجريدة الأخبار.

●●● يحدث تغيرا معرفيا "فيما يؤمن به الفرد المصدوم وما اكتسبه من معارف وخبرات أساسية"، وهذا التغيير المعرفي الذي نفترض حدوثه في عقل الإنسان متصل بما يمكن أن نسميه: "فساد الاعتقاد" أي ما كان يعتقده من الخير والسلام في المجتمع، أو دحض الفروض أو هدم المسلمات أو شروخ الافتراضات أو إفلاس البديهيات وتفصيل ذلك كما يلي:

"يحمل كل منا في اعتقاداته الخاصة أفكارا عن نفسه وعن العالم الخارجي وهذه الأفكار افتراضات أساسية يفترضها الفرد ويسلم بها ويصدقها وتوجه كلا من سلوكه اليومي وأفكاره عن نفسه والعالم الخارجي، وتظل هذه الافتراضات سارية المفعول يعتقد الفرد فيها، ويسلم بصحتها ما دام لم يحدث ما يدحضها أو يهدم اعتقاده فيها".. ويحدث هدم لاعتقاداته الخاصة إذا واجه كارثة مثل الحروب فتكسر الإيقاع السوي للحياة الإنسانية وتعد خارج نطاق الخبرة البشرية العادية ويتفق البشر جميعا على أنها حقا كارثة ومصيبة.. وينشأ عن هذه الكارثة ضغط شديد على الإمكانات التكَيُفية للإنسان فيسقط فريسة لاضطراب الضغوط التالية للصدمة وأمراضها النفسية المختلفة!

صدمات ما بعد الحرب

وكما لا تُفَرِق دانات المدافع وحمولات الطائرات الملقاة في ساحة القتال بين المرأة والرجل والكبير والصغير لا تفرق صدماتها أيضا بينهم في إصابتهم بدءًا من الطفولة حتى الشيخوخة، فكما يتعرض الكبير يتعرض الصغير لعناصر الضغط أو الصدمات النفسية والمظاهر المرضية لها ليست حكرًا على الكبار البالغين والراشدين فقط، ومن الممكن نظريًا أن تكون الغالبية العظمى من مسببات هذا الاضطراب (الضغوط لدى الراشدين) هي ذاتها المسببة له عند الأطفال ومنها على سبيل المثال: الحرب والتعرض للقصف والعدوان والعنف...

على أن هناك بعض الضغوط الخاصة التي يتعرض لها الأطفال قهرًا.. لكن الأطفال قد يكشفون عن اضطرابات الضغوط التالية للصدمة بشكل مختلف ومغاير عن الكبار نظرًا لطبيعة المرحلة العمرية والخبرات المختلفة التي يحتفظ بها الأطفال وعالمهم الخاص بهم، وأسلوب معايشتهم للحروب بما فيها من قصف جوي، تبدل شكل الحياة والنوم في المخابئ، تحت أزيز الطائرات ومشاهدة لمعان القذائف في السماء وسماع صفارات إنذار وهروب واختباء في الملاجئ وفقدان أحد الوالدين أو كليهما، وربما فقدانهم لمنازلهم ومدارسهم وتهدم مباني وشوارع وساحات شهدت لعبهم وفرحهم غالبا ما ينتج عنها أعراض أصبحت شائعة في مجالي الصحة النفسية والإرشاد النفسي..

لكن يبقى من المحددات الهامة التي ترسم طرق الاستجابة، أي ردود الأفعال النفسية تجاه الصدمات والضغوط التي يتعرض لها الأطفال، هي طريقة إدراك الطفل للصدمة أو الضغط الواقع عليه.. كما في مجال البالغين، فقد يتعرض شخصان للصدمة العنيفة ذاتها فيرى أحدهما أن هذه الصدمة قد دمرته تمامًا، في حين يُدرك الآخر هذه الصدمة بطريقة مختلفة فيرى أنه كان يمكن أن تكون أعنف ولكن ربنا سلم ولطف.

كما أن الطفل ككائن إنساني يستطيع تصور واستحضار الحوادث والوقائع والمُدرَكات عمومًا في ذهنه دون حاجة إلى وقوعها من جديد، أي أنه يستطيع استحضار الخبرات السابقة في غياب التنبيهات الأصلية وتكون لتلك التنبيهات صور ذهنية مشابهة للصور السابقة وتستدعي نفس الاستجابة المريضة السابقة..

ولكن يبقى أن نقول أنه من المحددات الهامة بالنسبة للأطفال هي طريقة تعامل الكبار أمامهم حيال الأزمات والمواقف الضاغطة، فيكتسب الأطفال طرق وأساليب مواجهتهم للأزمات من طرق مواجهة الكبار لها أمامهم فتنتقل إليهم أساليب وطرق الكبار كما تنتقل العدوى في الأمراض المعدية..

ومن الأعراض الشائعة لدى الأطفال في هذه الحالة، أي في حالة تعرضهم الشديد لأحداث العنف خاصة بعد المواقف الضاغطة والتي تستمر مددًا طويلة أو بعد الحروب هي:

(1) اضطرابات في نومهم مع الأحلام المزعجة والكوابيس المخيفة.

(2) المشاهدة الوهمية للعفاريت والأشباح.. ما يسبب الفزع الدائم.

(3) تغيرات سلوكية تطرأ على الطفل كأن يصبح مُنطويًا مُنسحبًا بعد أن كان اجتماعيًا.

(4) فقدان الاهتمام بأنشطة اللعب العادية أو بالمدرسة.

(5) اكتساب سلوكيات عدوانية بعد أن كان الطفل مسالما محبا لزملائه مثلًا.

(6) تبني أفكار غريبة كأنهم لن يصبحوا كبارا على سبيل المثال.

(7) فقدان بعض العادات الراشدة كالتبول في الحمامات المعدة لذلك.

(8) فقدان مهارات اللغة مثل صعوبة التحدث.

وقد أثبتت الأبحاث النفسية أن المعاناة من اثر الضغوط التالية لصدمة الحروب يمكن أن تحدث في أي عمر وحتى في الطفولة الباكرة، ويمكن أن تُسبب أضرارًا تتراوح ما بين البسيطة والشديدة. وتبدأ الأعراض عادة بسرعة بعد الحادث الصدمي، على الرغم من أن بعض الضحايا قد لا يبدأون بالمرور بخبرة الصدمة أو يعانون من أعراض أخرى إلا بعد الحادث بعدة شهور أو سنين وعندما يظهر الاضطراب بعد الصدمة بأكثر من ستة أشهر فيقال: إن له بداية متأخرة. وعلى عكس الشائع من الأفكار فإن الأطفال ليسوا أكثر مرونة من الكبار نتيجة لصغر عمرهم، فهم لا ينسون الخبرات السيئة بسهولة، وإذا لم يكشفوا عن الاضطراب في الفترة التالية للصدمة مباشرة فإن المشكلات يمكن أن تحدث لهم في وقت متأخر، ربما يكون شيئا هاما هنا أن نذكر أن الأطفال لا يملكون القدرة على التعبير عما يحسون ويشعرون به في كثير من الأحيان، ولذلك يعتقد بعض الكبار أن تأثيرات الحروب النفسية لا تطول الأطفال لكن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الخبرات الصدمية التي يواجهها الأطفال بعد الحرب كثيرة، وتختلف تبعا لقوة الصدمة وتبعا لعمر الطفل (قبل المدرسة، في سن المدرسة، المراهقة).

ومن التأثيرات المتوقعة الناتجة عن صدمة الحرب على الأطفال:

(1) التأثير على التطور الخلقي وأحكامه الأخلاقية.

(2) التأثير على الأداء المدرسي أي ضعف تحصيله الدراسي لتشتت ذهنه.

(3) مشاعر الجرح والتشاؤم بالنسبة للمستقبل وتأثيرها على سلوكياته بما فيها سلوكه الدراسي.

(4) ربما تكون الحروب من أكثر الكوارث تدميرًا من الناحية الانفعالية فهي صادمة بوجه خاص لأطفال الناجين من الحروب، وأطفال الآباء المقتولين والأطفال الذين هم ضحايا جروح الحرب.

ومن المنطقي أن تتحول المعاناة النفسية السابقة عند الأطفال، إذا لم تواجه بعلاجات تعمل على الأقل على تخفيفها، إلى أعراض بدنية جسيمة مما يهدد صحتهم النفسية.

علاجات سريعة ومختصرة

لا تكفي مظاهرات الحب والنوايا الطيبة تجاه الأطفال فهذه وحدها لا تصنع طفولة سعيدة ولا تنجي الأطفال من مهالك الحروب وما يتخلف عنها من صور تنطبع في أذهانهم فينبغي الإلمام بالطرق الحديثة للتعامل مع الحالات قبل استفحالها. فلا نكون كرجال المطافئ ننتظر الكارثة أينما تحل لنهرع إليها.

وربما لا نكون مُغالين إذا قلنا أن الاهتمام بدراسة وتشخيص وعلاج الحالات المتخلفة عن الحروب و"معرفة مدى انتشارها" بحيث تظهر لنا صورتها الحقيقية. لا تلقى اهتمامًا كافيًا خاصة في بلدان العالم الثالث التي قاست وتقاسي ويلات الحروب مضطرة في كثير من الأحيان.. وإذا تعلق الأمر بالأطفال فلا يلتفت إليه كثيرا في الوقت الذي يُشكل الأطفال الأجيال التي ستواجه المستقبل القريب وتحتفظ ذكرياتهم بصور الحروب وما فعلته بهم وبذويهم.. فلا نعرف كيف تواجه هذه الأجيال بعللها النفسية مستقبلها ومستقبل أمتها.. وربما يكون هذا موضوعًا لبحث آخر لا يتسع المجال له هنا.

المهم الآن إلقاء نظرة على العلاجات المقدمة لمثل هذه الحالات والتي يوصي بأن تكون سريعة ومختصرة وينبغي الأخذ في الحسبان أن الاضطرابات التالية للصدمة خاصة في مجال الحروب بالنسبة للأطفال هي اضطرابات تدرس وتشخص وتعالج الآن في كثير من أنحاء العالم ولقد تحددت بالفعل اضطرابات ما بعد الصدمة بوصفها فئة مرضية محددة في وقت قريب نسبيا "1980". ولقد طورت برامج علاجية متعددة لمن كان وقع الصدمات مؤثرا عليهم وعانوا من اضطراباتها، ومع اختلاف الطرق والنظريات العلاجية لتلك الأعصبة إلا أنها تشترك في أنها تساعد الفرد على التماسك والعمل على تخفيف الأعراض المتبقية أو التغلب عليها والتعايش معها وتقبلها.

ورغم الاهتمام بوضع برامج علاجية للمرضى بأساليب غير طبية في مجالات الإرشاد والعلاج النفسي الحديث إلا أن ما أمكن توظيفه من هذه الأساليب في ميدان علاج مشكلات الأطفال لا يزال محدودا للغاية.. ومع ذلك فيمكن العمل بتطبيقات العلاج السلوكي

© AFP

جانب من النزاعات المنسية، طفل يستنجد بأمه، الكونغو- كاتانغا

تؤثر الحرب في نفوس الأطفال وتخلف مشاعر الكرب والضيق والنظرة السوداوية للحياة

مثلا في ميدان الطفولة مع بعض الاختلافات التي تتطلبها طبيعة تكون المشكلات النفسية لدى الطفل.

وتوجد حاليًا أنواع متعددة من العلاجات في مجال اضطرابات ما بعد الصدمة ولكن ربما يكون أكثرها استخداما وشيوعا في هذا المجال ما نعرض له باختصار شديد الآن:

(1) العلاج السلوكي ويفترض في هذا النوع من العلاج مسلمة أساسية وهي أن استجابة المريض للحوادث الصادمة هي التي تسبب المظاهر الأولية لهذا الاضطراب، كما تساعد على ذلك ذكريات المريض وردود أفعاله حيال هذه الذكريات.

ومن هنا يركز المعالج السلوكي في تعامله مع مريض من هذا النوع من الصدمة على تذكر المريض للحادث الصادم ويضعه محط أو في بؤرة اهتمامه.

(2) العلاج بالتخيل: وفيه يتم تشجيع المريض على تخيل المواقف الصادمة بشكل متكرر حتى الدرجة التي يصبح فيها المنظر الصدمي غير مثير أو على الأقل أقل حدة وقلقًا حين تذكره. ويتم ذلك على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يتم التدريب فيها على الاسترخاء، وفي المرحلة الثانية يتم التدريب على التخيل السار الذي يساعد على الاسترخاء، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة العلاج الانفجاري وتتم على ثماني مراحل يتم فيها تذكر الحوادث الصادمة ومشاهدها وما جرى فيها والمناقشة فيها.

(3) العلاج السلوكي المعرفي: وفي هذا النوع من العلاج يتم مساعدة المريض على بناء نسق اعتقادي يحتوي الحادث الصادم حتى يكتسب معنى في هذا العالم وإيجاد معنى ومغزى لهذه الخبرة الصادمة، وتعليم المريض أساليب البحث عن المساندة الاجتماعية وقت الأزمات، ويتم مساعدة المريض على استخراج المشاعر العميقة وتقبل ما حدث كخبرة لابد لها أن تحدث وأصحاب هذا الاتجاه يرون إن الناس لا يتعلمون فقط من خلال القواعد التشريطية أو التعلم الاجتماعي بل أيضا من خلال التفكير في المواقف، ومن خلال إدراكاتنا وتفسيراتنا للحوادث التي نمر بها.

(4) العلاج الجمعي: وعادة ما ينخرط في هذا اللون من العلاج مجموعة من المرضى مع المعالج يتقاسمون المشكلات ويقدمون سندًا انفعاليًا لبعضهم البعض.

(5) العلاج بالعقاقير: تستخدم بعض العقاقير عادة في علاج بعض أنواع اضطرابات الضغوط التالية للصدمة مثل العقاقير المضادة للاكتئاب.

أخيرًا، ينبغي العمل على خلق وعي على مستوى الآباء والمربين والعاملين في مجالي الإرشاد والصحة النفسية والهيئات العالمية المهتمة بآثار الحروب وبمجال الطفولة، بأخطار تعرض الأطفال للمواقف الضاغطة خاصة الحروب وما يتخلف عنها من صدمات تؤثر على النمو النفسي والتطور الخلقي للأطفال وتقيهم شر التشوهات النفسية الناجمة عن صدمات الحروب دون وعي بمدى خطورتها. وخلق وعي استجابي يتمثل في الأنشطة التي تتبنى إجراءات عملية لمساعدة الأطفال في أوطان معرضة وتتعرض للحروب ■

المثلث الساخن في قضية الألغام

رؤية لبرنامج توعية متكامل

هيثم أبوكركي*

ظهر مصطلح "الأعمال المتعلقة بالألغام" بعد أن أدرك العالم خطورة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد كسلاح حربي، وتبني بعض المنظمات الدولية في أواسط التسعينيات فكرة إنشاء اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ثم تمخضت الجهود المبذولة في هذا المجال عن اتفاقية أوتاوا لحظر نقل وإنتاج وتخزين الألغام المضادة للأفراد، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ الأول من مايو/ أيار 1999.

ويشير مصطلح عمليات الألغام إلى مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى إيجاد حل جذري لمشكلة الألغام وهي:

الدعوة إلى حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد، وإزالة الألغام والتوعية من مخاطرها، وتدمير المخزون المتواجد منها، إضافة إلى تقديم المساعدة لضحاياها.

وانطلاقًا من أن نشاطات الألغام تعمل تحت مظلة التشريع المنطوية في إطار الدعوة إلى حظر استعمال الألغام من خلال استخدام وسائل أبرزها إدخال اتفاقية أوتاوا بالهرم التشريعي في الدولة نجد أن نشاط تدمير المخزون ينفذ ضمن فترة محدودة ولا يتطلب حجم الجهود التي تتطلبها باقي النشاطات التي ترتبط مع بعضها ارتباطًا يمكن أن نطلق عليه اسم المثلث الساخن.

© ICRC

برنامج مترابط

فبرنامج إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد يرتبط بعدة نواح لا يمكن فصلها مع برنامج مساعدة الضحايا وبرنامج التوعية، بشكل يكّون منظومة ثلاثية تتعلق بمشكلة الألغام المنعكسة سلبا على النشاط الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتأثرة بها على نحو يجعلها بحاجة إلى تدخل سريع لوضع حد لهذه المشكلة التي تتعلق بحياة البشر في المناطق المتأثرة.

ويكمن الحل الأمثل لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في إزالة هذه الألغام. بما لا يعني نزعها فقط، وإنما التخلص من كل آثارها السلبية على جميع المستويات ومنع وقوع إصابات جديدة بسببها وحصر عدد المصابين ومنع زيادته.

إلا أن هناك ظروفا مختلفة قد تنشأ وتتسبب في منع برنامج الإزالة من المضي بالشكل المأمول. فقد تطرأ أمور على مستويات عدة تبطئ أو تصعّب أو حتى توقف عمل برنامج الإزالة لسبب أو لآخر مما يعني استمرار احتمالات وقوع إصابات جديدة نتيجة استمرار المشكلة الأمر الذي يستدعي تدخل برنامج التوعية ليملأ الفراغ بين برنامج الإزالة وبرنامج مساعدة الضحايا بشكل يضمن تقليل عدد الإصابات إلى الحد الأدنى ومحاولة إيقافها نهائيا.

فبرنامج التوعية يهدف إلى حض الفئات المستهدفة على تبني السلوك الآمن تجاه مشكلة الألغام بما يقلل عدد الإصابات، مما يعني عدم زيادة العبء على برنامج مساعدة الضحايا وذلك بانتظار انتهاء عمليات الإزالة التي تضع حدا للمشكلة الأساسية بشكل جذري.

ويمكن إبراز العلاقة التكاملية بين مختلف أضلاع المثلث الساخن من خلال دراسة تفاعل كل قطاع مع الآخر ومن ثم بيان ما يترتب على هذا التفاعل من نتائج تنعكس على برنامج التوعية.

التوعية ومشاركة الضحايا

هناك ارتباط مؤكد بين التوعية بمساعدة ضحايا الألغام وبين مشاركة هؤلاء الضحايا في أنشطة وبرامج التوعية. وهو ما يعكس آثارا إيجابية تتمثل في القدرة على إيصال الفكرة للفئة المستهدفة من خلال مثال عملي متفاعل مع الجمهور بشكل بارز واضح لا يحتاج للشرح إضافة لوجود تقارب نفسي وعاطفي مع المصاب يسهم في إيصال مفهوم الخطر ويساعد الفئة المستهدفة على تبني السلوك الآمن.

من ناحية أخرى يخدم برنامج مساعدة الضحايا في إعادة تأهيل المصابين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فمن خلال ممارستهم لنشاط التوعية يندمجون في مجتمعهم وتتاح لهم فرصة إيصال رسالتهم ويسهمون بجهد يهدف إلى منع تكرار الحوادث التي تعرضوا لها ووقاية الآخرين منها إضافة إلى كون برنامج التوعية برنامجًا وقائيًا يهدف إلى التقليل من الإصابات وحصرها في الحد الأدنى.

وفيما يخص ارتباط الإزالة بمساعدة الضحايا فإن حدوث الإصابة في منطقة ما يعني أنها منطقة متأثرة تحتاج إلى تدخل برنامج الإزالة لتطهيرها نظرا لأن وجود الإصابة، يعد أثرا سلبيا مباشرا ودالا على وجود مشكلة الألغام في منطقة بعينها. كما أن بعض خبراء الإزالة في بعض الدول مثل كمبوديا هم من ضحايا الألغام الذين يساهمون أيضا في منع تكرار الحوادث التي وقعت لهم. أضف إلى ذلك أن إتمام عمليات الإزالة في منطقة بعينها يعني حصر عدد الضحايا في تلك المنطقة وإيقاف ازديادهم، نظرا لمنع وقوع حوادث جديدة.

التوعية وعمليات الإزالة

أما ارتباط الإزالة بالتوعية فهو ارتباط وثيق يظهر في عدة مجالات أهمها ارتباط برنامج الإزالة ببرنامج التوعية بعلاقة وجود وعدم فحيثما توجد الإزالة توجد التوعية لأن هدف التوعية حسب الرؤية السابقة هو أن تملأ الفراغ ما بين برنامج الإزالة وبرنامج مساعدة الضحايا فوجود التوعية من مخاطر الألغام في منطقة الإزالة واجب لابد منه وينتهي هذا الوجود مع انتهاء برنامج عمليات الإزالة التي تستأصل المشكلة من جذورها.

ويبرز الارتباط بين الإزالة والتوعية من ناحية أخرى من خلال انعكاس حجم المشكلة برنامج التوعية، فكلما زاد حجم مشكلة الالغام وتركيزها ازداد تركيز برنامج التوعية المرافق لها فبقدر تركز المشكلة يكون تركز التوعية وهذا يقود إلى أن حجم برنامج التوعية سيكون في منطقة غير متأثرة بشكل مباشر بمشكلة الألغام أقل من حجمه في منطقة متأثرة بشكل غير مباشر وسيظهر هذا الاختلاف في البرنامجين من حيث عدد وتركيز وطبيعة الرسائل الموجهة لكل منطقة.

ويمكن تلخيص ما سبق بوجود علاقة تكاملية غير قابلة للانفصال بين ثلاثة أنشطة تمثل أهم أنشطة الألغام وهي: الإزالة والتوعية ومساعدة الضحايا ويمكن تصويرها بأن برنامج التوعية يقوم بملء فجوة بين برنامج الإزالة وبرنامج مساعدة الضحايا إذ أن هدف برنامج مساعدة الضحايا هو إعادة تأهيل مصابي الألغام من النواحي الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن الأفضل للبرنامج وللمجتمع وللإنسانية هو عدم وجود مصابي ألغام من الأساس وهذا يتأتى من خلال إزالة الألغام التي تسبب المشكلة إلا أن برنامج الإزالة يمكن أن يكون بطيئا أو متوقفا في منطقة متأثرة لسبب أو لآخر فيتقدم برنامج التوعية لسد الفراغ ويحاول تقليل الإصابات إلى الحد الأدنى إن لم يمكن إيقافها، فوجود هذه المشكلة بكل انعكاساتها السلبية التي ترتبط بتهديد للحياة البشرية خلافا لآثارها الأخرى من مختلف النواحي يستدعي تحركا سريعا متواصلا لحسمها.

ويمكن توظيف هذه الفكرة عند التخطيط لبرنامج التوعية من خلال دراسة نشاطات الإزالة وتنسيق برنامج التوعية وتركيزه بشكل يتناسب مع حجم المشكلة، كما يجب تفعيل دور ضحايا الألغام في برنامج التوعية بشكل يخدم برنامج مساعدة الضحايا من حيث توفير فرص عمل للضحايا ودمجهم في المجتمع وتحقيق التواصل بينهم وبين الفئات المستهدفة ■

(*) مشرف توعية بالهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل ـ الأردن.

جراحو اللجنة الدولية ودورهم في مسيرة حظر الألغام

ظلت صورة ضحايا الألغام الذين عالجهم ماثلة في ذاكرة الجراح السويسري الدكتور برنار فيرميلين باستمرار. كتب يقول: "من الصعب على الإنسان أن يقبل بعملية بتر الأعضاء بوصفها الطريقة الوحيدة لمساعدة الناس. ولابد لك أن تجد طريقة للتخلص من مشاعرك عندما تقوم بهذه العملية". وكان يتذكر دائما وبشكل خاص صورة ذلك الطفل الذي كان في نفس عمر ابنه، وكان لابد من بتر ساقيه الاثنتين "ولم يكن طرفا في الحرب". وكتب في موضع آخر يقول: "إن ضحايا الألغام يتم استخدامهم كعبرة من أجل إرهاب المدنيين".

ولم يكن فيرميلين سوى واحد من الجراحين الذين صدموا بأعداد البشر من جرحى الألغام الذين كانوا يأتون إلى طاولة العمليات. وشرعوا في كتابة تقاريرهم إلى رئاسة اللجنة الدولية في جنيف، طالبين من المؤسسة أن تتدخل في هذا الشأن بعمل حاسم.

من بينهم كان الدكتور روبن كوبلاند، الذي بدأ في جمع المعلومات عن جرحى الألغام من مستشفيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومكنت دراسته من لفت النظر إلى العدد الضخم من الأرواح والأعضاء التي أهدرت بسبب الألغام المضادة للأفراد في اثني عشر بلدا مصابا بالألغام.

وبالتوصل إلى أن المشكلة وصلت إلى حد أن تكون وباء، دعت اللجنة الدولية إلى مداولة لقاء بين الخبراء الطبيين والعسكريين والقانونيين في مدينة مونترو في أبريل 1993 لبحث الوسائل الكفيلة بحل مشكلات الألغام.

وبالنظر إلى أبعاد المشكلة، لم يكن هناك طريق واحد يمكن السير فيه: وهو الدعوة إلى حظر شامل لإنتاج واستعمال وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد.

وفي فبراير 1994، راحت اللجنة الدولية تنشر نداءها من أجل هذا الحظر. وأعلن رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر موقف المنظمة الواضح في هذا الشأن: "من وجهة نظر إنسانية، نحن نؤمن بأن الحظر العالمي للألغام المضادة للأفراد هو الحل الوحيد". وكان هذا هو موقف اللجنة الدولية الذي شنت من أجله الحملة العالمية التي دعت لها وشاركت فيها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ثم تبنتها الدول لتصب في النهاية في انعقاد مؤتمر أوتاوا الذي أسفر عن إصدار أول اتفاقية لحظر سلاح قيد الاستخدام في التاريخ.

وعندما يأتي اليوم الذي يتم القضاء فيه نهائيا على هذا السلاح الغادر وإزالته من سجل الإنسان، سوف يتوقف العالم طويلا عند المبادرات التي قام بها الجراحون والأطباء الذين عملوا في مناطق النزاع المسلح، وفرضت عليهم إنسانيتهم التفكير فيما هو أبعد من مجرد ممارسة عملهم المهني ■

صور

قرن من عذابات الحرب : المدنيون يدفعون الثمن

لم يتوقف نضال هنري دونان ورفاقه ممن أسسوا الصليب الأحمر على إنشاء الصليب الأحمر للتخفيف عن آلام الضحايا فقط، بل كان سعيهم موجها في الأساس نحو الحد من تفاقم الكوارث الناتجة عن الحرب، بالعمل على إنجاز المواثيق والاتفاقيات التي تؤمن الحماية للأشخاص، فقد كان ما ينبئ به مقدم القرن العشرين الوشيك من تفاقم للمجابهات، ومن تطور لأدوات الحرب وأساليبها مخيفا، وهو ما تحقق بالفعل.

فمع انقضاء العقد الأول من ذلك القرن، علت أبواق الحرب الكونية الأولى، التي كانت لها مقدماتها، وما تبعها من حروب، لم تتوقف هنا وهناك، إلى أن عانت البشرية من حمام دم لا قبل لها به تمثل في الحرب الكونية الثانية. ولم تتوقف النزاعات المسلحة بعدها، كما لم تتوقف آلام البشر.

في هذه الحروب جميعها، كان المدنيون ولا يزالون هم الضحايا الذين يدفعون الثمن.

وقد سجلت عدسات الكاميرات، في الصور المنشورة هنا، جانبا من معاناة هؤلاء المدنيين في مسلسل الحروب التي شهدتها البشرية منذ ما ينيف على القرن. لتقدم شهادة على عذابات الإنسان، كما تقدم دليل إدانة لحضارتنا التي وصفها دونان بأنها تتعمد بالنار والدم.

حطام في كل الأرجاء، وخيول صرعى اختلطت جثثها بالأنقاض،
[روسيا، «إقليم سمولنسك» عقب غارة جوية، 1941]

© ICRC

مع صفارات الإنذار، كانت عيون الأطفال تحدق هلعًا صوب السماء
[لندن، 1940 – 1941]

© ICRC

عقب انتهاء الحرب يفتش المتشردون عما قد تبقى في الأنقاض.
[برلين، 1946]

© ICRC

ملقى وسط الدمار .. ماذا فعلت الحرب الأهلية بالإنسان ؟
[إسبانيا، 1937]

© ICRC

© ICRC

عندما بدا الأمر وكأنه نهاية العالم، [بقايا مدينة نجازاكي، عقب 24 ساعة من إلقاء القنبلة النووية، 1945]

© ICRC

ليس هذا مشهدًا من مدينة ملاه، إنها ملاه من نوع عنيف، فوق فوهة مدفع يجلس البعض في مواجهة الدمار. [الحرب في أفغانستان]

© ICRC

مساكن كانت عامرة تحولت إلى خرائب تسكنها الأشباح.
[مدن قناة السويس، 1967]

© ICRC

مراسم الزواج التي ترمز لتجدد الحياة عندما يؤطرها عبث الحرب. [سراييفو، 1995]

© ICRC

عندما يعصف التيه بالإنسان، عائلة تفر من الحرب والمجاعة.
[الصومال، 1980]

© REUTERS

ولا يتبقى سوى اللوعة والحسرة، فحتى الأشجار لم تسلم من العدوان، فلسطينية تحتضن جذع زيتونة قطعها مستوطنون.
[فلسطين، 2005]

«زيارة جديدة لبيروت»
عمل للفنان **محمد الرواس**،
طباعة ليثوغراف،
62,5 × 41,5 سم.
1989.

الشارع

مقفر أمامي.
يدب في أوصالي الرعب. أنظر خلفي، وأحاول انتظار مرور غيري لأتأكد من أن الدرب آمن. تمر ثوان وصور كثيرة قبل أن أتذكر أن الحرب انتهت. لم يعد الشارع المقفر اليوم مدعاة للذعر، يفترض أن أفرح إن مررت بشارع مقفر لأنه يعني أنني سأتمكن من تفادي بعض زحام بيروت الخانق.

تعود الصور كلها. بقايا صور. مشتتة، مبعثرة في الذاكرة، لم أجمعها يوما. لم أرتبها، بقيت على حالها. عالقة بخيوط ثابتة وسط غبار الوقت.

شارع الحمرا لي أنا وحدي. لا أحد يحبه مثلي. أجتازه مسرعة في طريقي من الجامعة إلى البيت. مسلحون يقفون في الزوايا. يهتفون من ناصية لأخرى "بدك عصيير؟" . كل ما في المحلات لهم. شطائر ومشروبات. وأنا أحث الخطى قبل حلول الظلام.

شارع الحمرا لي. لا أحد يحبه مثلي. مسكين، فارغ ومترهل، ضاق باللعبة كلها. الحياة ليست هنا. الحياة في شوارع أخرى، في مدن أخرى، الحياة لغيرنا، نحن هنا ندعي الحياة. أسأل نفسي، لماذا أرتدي ملابسي للنزول إلى الحمرا؟ يمكن أن أنزل بملابس النوم. هو شعور بالألفة والتماهي مع شارعي، لكنه أيضا اعتراف، اعتراف بأننا ندعي الحياة.

.....

لا حياة هنا!

مجرد فترات طويلة من الانتظار. ننتظر عودة الكهرباء. ننتظر المياه تهل علينا حتى نملأ كل ما تيسر من مستوعبات. ننتظر فترات من الهدوء كي نخرج قليلا، نشتري ما نحتاجه ونتنفس بعض الهواء. ندعي أننا نعيش.

في الأروقة المظلمة، عتم وحر خانق. وفراغ. فراغ يمتد إلى ما لا نهاية. أصوات القصف لم تعد تخيف أحدا. بعيدة كانت أو قريبة. هي مجرد إيقاع يضبط وقع النهارات والليالي. ثم هناك الليالي.

طفلة أنا. طفلة تمتد أمامي الساعات وأنا قابعة هنا في ممر الشقة. أمي هنا ، وأختي الصغيرة وأخواي. أكبرهما في الرابعة والآخر ولد قبل عام. أبي في المكتب. لا نراه. عندما يزورنا، تمر الساعات بسرعة. نتحلق حوله على ضوء الشمعة وهو يقرأ لنا من "كليلة ودمنة". وإذا هلت الكهرباء، استمعنا إلى أسطوانات لشادية وعبد الحليم.

طفلة أنا والوقت يقبع فوق كتفي. ملل وفراغ. لا خوف. الخوف يكون مما لا تتوقعه أو تعرفه. لا خوف مما ألفته منذ أن كنت.

جارنا قتل. وجارتنا الحامل اخترقت بطنها قذيفة. جميل، المسلح الذي كان يلاعبنا في فترات "الهدوء" الضنينة، فقد عينه. أخذني وأخي في إحدى المرات إلى الشقة المقابلة، مقر الحزب، وأرانا الـ "آر بي جي" وعلمنا كيف يعمل. عندما أخبرنا أمي فقدت صوابها. صرخت في وجهه ومنعتنا من رؤيته من يومها. أكرهها. كيف تحرمنا من تلك السلوى الوحيدة؟ كيف تحرمنا من عبور الشارع إلى حيث الحياة، الحياة الوحيدة التي تجري هنا.

لا حياة هنا. مجرد انتظار. انتظار أن تنتهي الحرب حتى تبدأ "الحياة".

.....

لا حياة هنا . مجرد نثر مما يشبهها.

أذهب لشراء شوكولا من الدكان المجاور. أخرج من المحل، فتمر سيارة أخرج ركابها رؤوسهم من الشبابيك يطلقون الرصاص من رشاشاتهم. أقف مشدوهة أنظر إليهم. ثم أنتبه إلى أزيز الرصاص يمر من حولي.

أختبئ خلف سيارة تركن على الرصيف. أنظر باتجاه منزلنا فأرى أمي تكاد تلقي بجسمها من فوق الشرفة وهي تصرخ مشيرة إليَّ. تختفي السيارة. أقف. أمشي باتجاه المنزل. أمي صارت في الشارع. أخبرها ما حدث بلغة من يعرف الأسلحة والمسلحين. أمشي كالأبطال حتى المنزل. أجتاز عتبة الباب وأقع. لم تعد في ساقي قوة. أنا لم أصب. خارت قواي.

لا حياة هنا . بل الكثير الكثير من الصور.

نقف على الشرفة في المنزل الجبلي الذي اختاره والداي كي يبعدانا عن نيران بيروت. بدأ القصف. تهرول أمي، تجمعنا كدجاجة تجمع صغارها وتصرخ أن نذهب باتجاه الجهة الأخرى من المنزل، وما أن نصل، حتى تقع القذيفة وتتطاير شظاياها صوبنا.

لا أعرف كيف لم يصب أحد منا خلال الحرب.

أبي أصيب. مازال يحمل آثار الطلقات في وجهه. مازلت أحمل آثار ندوب في قلبي. مازلنا نحمل آثار ندوب في قلوبنا. من كل ما جرى. ندوب في القلوب والنفوس. ندوب بترت الروح.

.....

لم أكن أخاف. الخوف ابتدأ مع بداية نهاية الحرب. الخوف ابتدأ مع نهاية الطفولة.

أركض كالمجنونة في الشوارع القريبة من المنزل. أبحث عن أخوي. خرجا للتو إلى المدرسة ثم بدأت القذائف تنهال من كل حدب وصوب. تلك الفتاة. تلك الفتاة كانت تقف عند مدخل إحدى البنايات. عيناها. كيف أنسى ما رأيته في عينيها؟ كانت في الحادية عشرة ؟ الثانية عشرة؟ عيناها، عيناها شاخصتان، تمسك بيدها يد أخيها الصغير. تقف هناك في مدخل المبنى، تمسك يد أخيها، تخبئه خلفها، وتنظر بتلك العينين إلى الشارع. ماذا تفعل الآن؟ تبقى هنا أم تغادر؟ إلى أين؟ أين أهلها؟ ماذا تفعل الفتاة الآن؟

لم أعرف يوما. كنت أركض كالمجنونة أبحث عن أخوي. لم أصدق حين رأيتهما. أطفال مدارس كُثر كانوا في الشوارع. عبقري من اختار توقيت حفلة الجنون تلك. مع خروج الأطفال إلى المدارس. ثم كان هناك آباء. يركضون في الشوارع كالمجانين. كل يبحث عن أطفاله.

أعدت أخوي إلى المنزل وذهبت أركض باتجاه مبنى الجامعة. أخترق شارع الحمرا من دون أن أراه. أدخل حرم الجامعة. لا شيء هنا. كأنما هي بلاد أخرى. أجري إلى صفها. صف أختي. الكل يجلس يستمع إلى الأستاذ يحدثهم عن القانون الدولي. أفتح الباب كالعاصفة وأصرخ لها أن تغادر معي. ينظرون إلي شزرا، الأستاذ والطلبة. "القصف عنيف

●●●

هنادي سلمان*

ليال كثيرة ونهارات مشمسة
أنا أحيا في بيروت !

(*) صحافية بجريدة "السفير" اللبنانية

••• وعليكم المغادرة كل إلى منزله" أقول. بعضهم يضحك ويهزأ، أغضب وأنهر أختي أن تأتي فورا. نغادر مبنى الجامعة مع توارد الأنباء إليها (لم يكن عصر الخليوي قد ابتدأ)، هرج ومرج وشبان وشابات يتدافعون للخروج.. إلى أين؟

شوارع مدينتي مقفرة. شوارع مدينتي تئن. شوارع مدينتي لي وحدي. شوارع مدينتي تشرع إصاباتها لكل من يريد أن يرى.

لا حياة هنا!.

.....

إنها الثامنة مساء. وصلت القاهرة قبل قليل وذهبت إلى المنزل الذي أجره أهلي. نعيش هنا عاما دراسيا ننهي شهاداتنا ثم نعود إلى بيروت، إن بقيت.

بهجت يعرض أن أنزل إلى وسط البلد . ماذا؟ إنها الثامنة؟ كيف أخرج الآن. لا حياة في الثامنة مساء. "انزلي، سأوصلك في طريقي" قال وهو يرى ضيقي.

أنزل في ميدان طلعت حرب. أمشي على امتداد شارع قصر النيل. المحلات مفتوحة. بشر وأضواء. عشاق تتشابك أيديهم وآباء يصحبون أطفالهم لشراء الملابس. لم يصحبني أبي قط لشراء ملابس. أعتقد أن فمي كان فاغرا. ثم أحسست بالدموع على خدي. بطيئة، تتساقط من دون أن أطلبها. لماذا أبكي الآن؟ لماذا أبكي، أسأل نفسي وأحث الخطى مخبئة وجهي من العيون المتسائلة من حولي.

يغمرني إحساس غريب بالحنين وأستعيد شعورا أعرفه لكنه تاه مني لسنين. أراني في شارع كورنيش المزرعة، في الثالثة أو الرابعة من عمري، ممسكة بيد أمي وهي تعبر بنا الشارع من منزل جدتي إلى منزل خالتي. كنا في المساء وكانت الشوارع مضاءة. كما شوارع القاهرة الآن.

مازال الإحساس نفسه ينتابني حتى اليوم، كلما مررت بشارع مضاء ليلا. أنظر إلى شبابيك الشقق في المباني، أبحث عن حياة تدور خلفها. ويغمرني الحنين.

.....

فجأة قالوا إن الحرب انتهت. صرت أمر في شوارع لم أعرفها من قبل. مازلت أتوه فيها حتى اليوم. بقيت طويلا أستعجل إنهاء شؤوني قبل الثانية عشرة ليلا، موعد انقطاع الكهرباء. أهرع إلى السرير ولا تنطفئ الأضواء.

المدينة تعيد صياغة حياة لها. أتوه في الشوارع. الحرب انتهت و"الحياة" لم تبدأ بعد. الحرب انتهت وبدأت حياة غيري. أنا مازلت أجلس أنتظر استئناف حياتي حيث توقفت. كيف أستعيد تلك الطفلة؟ أم أن ما مضى كان حياتي؟

.....

كان مجرد يوم آخر[1]. مشمس، كما الكثير من أيامات بيروت الشتوية. سأخرج من المنزل اليوم. أذهب إلى الطبيب. طبيب الترميم. يشرح لي كيف يمكنني استعادة صدري الذي بتر العام الماضي لإصابته، للمرة الثانية، بالسرطان.

كنده[2] مع خليل[3] في المنزل. سأخرج، أذهب إلى الطبيب وربما أتنزه في شوارع الحمرا. متعة حرمت منها لمدة طويلة. كنده في شهرها العاشر، وأنا معها في المنزل طوال الوقت. أنا في المنزل منذ أكثر من عام. تعاقبت الأمراض والعمليات الجراحية، ثم إنه ليس هناك من أتركها معه. سجينتان نحن. ننتظر أن يمر من يقرع باب المنزل لنخرج من دوامة التكرار.

سأخرج إذا، أذهب إلى الطبيب ثم أتنزه في الحمرا. لا أتجرأ على الذهاب لزيارة زملائي في المكتب بعد. تغيرت كثيرا. وزني، شعري، صدري ...

ما قاله الطبيب لا يسر. أشعر بضيق. ضيق لن يبدده إلا شارع الحمرا.

لم أسمع الانفجار. كان مدويا، قالوا لي لاحقا أنه وقع. كنده لم تسمعه. كانت نائمة ولم يوقظها صداه الذي هز بيروت.

أنا كنت في مصعد مستشفى الجامعة الأميركية. خليل حاول الاتصال بي. توقفت جميع الخطوط. عدنا في الزمن إلى ما قبل عصر الخليوي.

أرى شارع الحمرا مقفرا أمامي. أستعيد الصور كلها. تمر دقائق طويلة ولا أستعيد الإحساس بالزمن. شارع الحمرا مقفر يسكنه الخوف. شارع الحمرا عاد ليستكين في زمن آخر لم يغب طويلا.

عادت الشوارع إلى الصورة التي أعهدها. وعاد، رغما عني، إحساس بالألفة. أنا من هنا. أنا ابنة الشوارع المقفرة. أتوه في الزحام، أتوه في البقع الرمادية، في البقع الملونة. أنا ابنة الأبيض والأسود. أنا ربيبة الخوف، والحزن وحده دياري. زال القلق. ما كنت أخشاه قد وقع. لن أخشى عودته بعد اليوم. تحل السكينة. يزول القلق والخشية وتجتاحني هجمة الهلع.

كيف؟ كيف؟ كيف تجلس ابنتي طفلة في رواق مظلم تحصي عدد القذائف؟ كيف أركض، مجددا في الشوارع، باتجاه مدرستها، كالمجنونة، أسابق الطلقات على الوصول إليها؟ كيف يتلاشى الورد عن وجنتيها وهي حبيسة الخوف والفراغ؟ كيف لن تعرف الحدائق والشمس والأفلام والكتب والنغمات؟ كيف، تجلس، صبية، إلى صوت المذياع تتابع من قتل وأين؟ كيف لن تعرف الشبان والغمز والابتسامات المواربة؟ كيف لن تعرف الرقص والعشق على ضوء القمر؟ كيف لن تعرف الشوارع المضاءة ليلا؟ كيف تعود حياتي لتقحم نفسها في يوميات ابنتي؟

.....

ينخلع قلبي وأنا أنظر من شباك الطائرة إلى تلك الحفرة[4] التي أخالها تمتد لتغطي مساحة بيروت كلها. حفرة موغلة في العمق، سوداء قاتمة، تغطي مساحة الوطن.

وطني؟ أبحث عن حياة لابنتي.

قالوا إن بعض السفارات تسهل تدابير الهجرة.

حلمت بكنده تلهو في حديقة منزل فسيح،

تستكشف الغابات وتتسلق الجبال في رحلات مدرسية.

ترسم وتألف أعمال كبار الفنانين،

تعزف الكمنجة وتقرأ كلمات شعراء العالم.

حلمت بحياة أخرى لكنده. حياتها هي. حلمت بوطن آخر لكنده.

أبحث عن حياة لابنتي، كيف أحمي قلبها من الآلام؟ كيف أبعد عن روحها ندوبا صدعت روحي؟ هل للآلام حدود جغرافية؟

.....

تعود الحياة رويدا إلى شارع الحمرا. حياة صاخبة تارة، وخجولة أحيانا. تعود حياة إلى المدينة. دماء. شهداء. موت كثير، وحياة أكثر. يصنعون التاريخ هناك في الساحات الجديدة. فليصنعوه.

في الساحات الجديدة يطلقون شعارات تستعديني. في تصريحات رسميين كلام يطالبني بالعودة إلى قرية أبي. لست بيروتية. هويتي تثبت ذلك: مكان الولادة والمذهب ورقم سجل النفوس. لكني ولدت هنا. وسجلني أبي هناك.

أحب قرية أبي. أزورها فيغمرني الأمان. لكن حياتي هنا. أتخيلهم يطرقون باب الشقة، غاضبين، نساء ورجالا، طالبين إلي العودة إلى القرية. أحب قريتي، لكن حياتي هنا.

أنا حياتي هنا. في الشارع المترهل، أستمد من روحه الدفء ومعالم الغد.

بقايا صور. حياتي بقايا صور. حياتي أمس متناثر، وحاضر يحاصرني. وحياتي غد لا أراه إلا هنا. حياتي "هنا" تزينه الحدائق والأشعار والنغمات والورود والعلوم والآداب. حياتي هنا "أفضل" أسعى إليه ما استطعت. هناك أجمل؟ أفضل؟ أغنى؟ لكني لست هناك، أنا هنا، ومن "هنا". زحمة سير؟ فقر؟ تخلف؟ جوع؟ طائفية؟ أمية؟ أطراف محرومة ومركز هجين؟ ساسة فاسدون ومفسدون؟

بوادر حرب أهلية؟ ليس للظلام هوية، يحل هنا ويحل هناك أيضا. ليس للقضايا جنسية وسجل نفوس. لكل من آمن قضية. ليس للآلام حدود جغرافية.

تضيق بي بيروت؟ أضيق بشارع الحمرا؟ كنت دوما أشعر أن غيابي عنه هو تعليق مؤقت لحياة استأنفها مع عودتي إلى أرصفته، وروحه.

هنا بيتي، وبيت أهلي، مدرستي ولاحقا جامعتي، هنا مستشفى أيام المرض ولياليه وهنا مقر عملي. هنا المكتبة، هنا المقهى، هنا بائع الأشرطة الموسيقية وباعة الورود. هنا المطعم الوحيد الذي يستقبلنا، طلبة، أيام الحرب. هنا السينما التي تعرض علينا صورا من حياة الآخرين. هنا النزهة الوحيدة لما تقلصت المدينة. هنا ذكريات الصبا، وأنا والصديقات لا نمل من متعة أرصفته، نطلق الضحكات كلما حاذانا شاب.

وهنا، بين ثناياه، تختبئ ذكريات اللقاءات الأولى والحبيب. هنا وجوه من لم يغادروها. هنا من أعطوها بعضا من روحها وأعطت هي، لكل منهم روحه، وصنعته.

هنا ولدت كنده، في الحمرا، على الرغم من كل شيء.

اختارت الحياة. قاومت وهن جسدي الموبوء، قاومت صقيع المجهول، زودتني بدفء الرغبة في الاستمرار والمقاومة.

واختارت موعدا للحياة مع تفتح زهر اللوز في شوارع المدينة المشمسة. أعرف الآن فقط لماذا كان يغمرني الحنين كل ربيع من قبلك. لكل ربيعه يا كنده، ولـ"هنانا" ربيع آت.

لا حياة هنا؟ من قال؟

الحياة كلها هنا ■

«بيريتوس»
عمل للفنان **محمد الرواس**،
طباعة حفر على المعدن،
68 × 53 سم. 1989.

(1) الرابع عشر من فبراير / شباط 2005، يوم اغتيال الرئيس رفيق الحريري

(2) ابنتي

(3) زوجي

(4) الحفرة التي أحدثها انفجار موكب الحريري في منطقة السان جورج في بيروت..

نييبي أوسندار (نيجيريا)
ليس من شأني

اختطفوا "أكاني" ذات صباح
وعجنوه ضربا كأنه قطعة صلصال
ثم ألقوا به في قاع عربة جيب
كانت تنتظر

فما شأني أنا بهذا
طالما أنهم لم ينتزعوا البطاطا
من فمي الجائع؟

وفي إحدى الليالي جاءوا
وأيقظوا جميع من في المنزل
واقتادوا "وانالدي" خارجا
فلم نعد نسمع عنه شيئًا

فما شأني أنا بهذا
طالما أنهم لم ينتزعوا البطاطا
من فمي الجائع؟

وذات يوم توجهت "شينوي" إلى عملها
لتجد أنها فصلت للتو
بدون مساءلة أو تحقيق أو إنذار
فقط بقرار صرف من الخدمة
على مدونة من الفولاذ

فما شأني أنا بهذا
طالما أنهم لم ينتزعوا البطاطا
من فمي الجائع؟

بعدئذ، وذات مساء
بينما كنت جالسا أمضغ البطاطا
تسببت طرقة على الباب في شل يدي الجائعة عن الحركة
كانت الجيب تنتظر في فنائي المتجمد رعبا!
تنتظر.
تنتظر.
في صمتها المعتاد ■

الرسم: فريدريك بوابريه، [كوت ديڤوار]

ميكليت أبيب (إثيوبيا)
هل نسيت ؟

هل نسيت
أن أحس أو أتعاطف أو أفهم ؟
أكان قلبي حجرا ؟

هل نسيت
ذلك الطفل اليتيم المقهور
المهمل يائسا بلا طعام
وبلا طاقة على الابتسام
أو إخفاء ما يحسه من آلام ؟

هل نسيت
أن أحنو على الموتى
من كدحوا وعملوا في حياتهم
حتى أعيش أنا في وضع أفضل ؟

هل نسيت
أن أكافئ العطوف والشجاع
لا للتباهي عليهم
أو التظاهر بالجسارة
فالجسور، الذي لم أكنه يوما، يستجيب لآلام الطفل

هل نسيت
صراخ وعويل من يعانون
لا من أجلهم، ولكن من أجل أن يستيقظ أفضل ما في
لا من أجلهم، وإنما كي أستعيد قابليتي
لأكون إنسانا غير ملطخ ؟
...
فمن الذي بوسعه حقا
أن يحرر عبدا متحجر القلب؟ ■

ترجمة : محمد سيف

الرسم: سيبريان توكو داغبا، [داهومي]

الصحافة

د. محمد السيد سعيد*

صباح اليوم التالي كنت أهرع لقراءة جميع الصحف الرسمية واليومية، وأصاب في العادة بصدمة كبيرة، كلما وقع حادث هائل مثل فرض الحصار على حي أو مدينة بكاملها والقبض على مئات من الرجال وإجبار النساء على المشي لمسافات طويلة قبل إيداعهم في أقسام البوليس، فضلا عن ممارسات ومشاهد مؤسفة تشمل خروقات مخيفة. بعض تلك الخروقات لأبسط الحقوق الإنسانية غير قابل للتصديق، مثل فرض "دية" أو إتاوة جماعية تجبر مدينة بكاملها على دفعها، أو اختطاف آباء أو أمهات وأخوات لمتهمين هاربين وتعذيبهم وتهديدهم في أقرب الأمور إلى معنى الكرامة الانسانية. ولأن أعدادا كبيرة جدا من الناس كانت تعلم بما وقع من أحداث كبيرة من هذا النوع، كنت أتوقع ولو مجرد إشارة خبرية عابرة لما حدث في الصحف اليومية، دون طائل. لقد حفل عقد الثمانينيات بالذات في بلادنا بمظاهر العقاب الجماعي، فضلا عن طائفة غير قابلة للحصر لانتهاك الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الأفراد. ومع ذلك لم تكن الصحف اليومية والدوريات الرسمية الأخرى تشير إليها أبدا تقريبا. وعندما كانت تشير إليها كان يتم قلب الحقيقة بطريقة فظة جدًا ومخالفة لأبسط المعايير المهنية بل وللذوق السليم، إذ تشارك الصحافة في الهجوم على الضحايا وتحميلهم مسؤولية ارتكاب جرائم مزعومة، في الوقت الذي يظهر فيه مرتكبو تلك الانتهاكات غاية في التألق وكأنهم أبطال قوميون. بعض تلك الأحداث كانت هائلة إلى حد النظر إليها كصدمات أو أحداثا سياسية من الدرجة الأولى والأكثر جدارة باهتمام الصحافة، ويستحيل ـ عقلانيا ومهنيا ـ تجاهلها. ومع ذلك كان من المألوف ألا تجد حولها كلمة واحدة في الصحف والدوريات الرسمية وشبه الرسمية.

خطوات كبيرة للأمام

لقد مشينا مشوارا طويلا بالفعل. لا أكاد أصدق نفسي وأنا أقرأ هجومًا مباشرًا يستغرق صفحة كاملة على ظاهرة التعذيب بقدر معقول من التوثيق، في صحيفة مصرية ذات شعبية كبيرة. هل أصدق نفسي وأنا أقرأ تغطية لهذه الجريمة الفظيعة في كل عدد تقريبا من نفس الصحيفة، خلال النصف الثاني من عام 2005 وحتى الآن؟ لابد أن ذلك يحدث بالفعل. والأهم أن هذه الصحيفة لم تعد تحتكر هذه المعالجات المطولة للانتهاكات الفظيعة والمنهجية لحقوق الإنسان، إذ تشاركها فيه صحف أسبوعية أخرى خاصة وصحف مستقلة وحزبية عديدة أخرى. بل لم يعد من النادر أن تجد أخبارًا ولو مبتسرة وغير مهنية بما يكفي حول تلك الأحداث في صحف يومية أو دوريات رسمية أو شبه رسمية أخرى. وما صار يحدث في مصر نراه أيضا في صحافة بعض البلاد العربية الأخرى التي صارت تتمتع بشيء من حرية التعبير والصحافة مثل المغرب والجزائر والأردن وفلسطين والكويت واليمن.

يبدو الأمر لهؤلاء الذين عكفوا على متابعة الصحف العربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكأنه أشبه بمعجزة السيد المسيح في إحياء الموتى. فعندما كنت أتابع الصحافة المطبوعة بهدف رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة العقوبات الجماعية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات كنت أعاني معاناة شديدة في جمع الأخبار والحقائق حتى من الصحف المعارضة التي كانت تملك مقادير متفاوتة من الشجاعة والمهنية والنزاهة. ولم تكن تقارير منظمات حقوق الإنسان ـ التي نشأت من جديد منذ منتصف الثمانينيات ـ تجد سوى أقل قدر من الاهتمام حتى في صحافة المعارضة طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ربما بسبب مواقف حزبية أو شخصية من المتنفذين في تلك الصحف، أو بسبب خلافات مع الفكرة الحقوقية المجردة أو بسبب التوظيف النفعي والأيديولوجي وحده للأنباء ذات الصلة بانتهاك حقوق الإنسان. واليوم تحظى هذه التقارير بمتابعات صحفية مطولة ومنهجية وأكثر مهنية ونزاهة من أي وقت مضى، لا في مصر وحدها بل في عدد آخر من الدول العربية. ولم تعد تغطية التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في الصحافة العربية مشفوعة كما جرت العادة حتى سنوات وأحيانا شهور قليلة فقط بالهجوم النمطي والذي يوظف قوالب محفوظة يعرف المشتغلون بالرأي العام أنها مصاغة بعناية

(*) نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام المصرية

للأسف، لا تكاد الصحافة العربية تقوم بأي دور في تثقيف القارئ العربي بالمبادئ والممارسات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني إلا حيثما يكون لهذا القانون علاقة مباشرة بالقضايا الوطنية الكلية.

وحقوق الإنسان

الرسم: محمد أسدي

لتوليد شكوك قاتلة في نفس القراء حول نزاهة هذه المنظمات.

أسباب التحول

يرتبط هذا التحول العميق بل والثوري في تغطية الأنباء والأحداث ذات الصلة بحقوق الإنسان في الصحافة العربية باعتبارات متعددة. أول هذه الاعتبارات هو إنهاء احتكار الدولة الكامل لوسائل الإعلام المطبوعة. إذ عادت الصحف الخاصة للظهور في عدة دول عربية بعد عقود من التحريم. وفي بعض البلاد العربية تصدعت صيغة استئناس بعض الصحف الحزبية من خلال العلاقات أو الصفقات السياسية الخاصة التي تعقدها الأجهزة المعنية مع زعامات حزبية متنفذة وذات سطوة كبيرة في الإدارة التحريرية للصحف الحزبية. وكان للفضائيات العربية وعلى رأسها قناة الجزيرة فضل كبير للغاية في كسر الأسوار التي حجبت المعلومات، واحتكار الدولة للفضاء الإعلامي العربي. ويجب أن نشير أيضا للثورة التي حققتها الشبكة الدولية للمعلومات، وتكاثر المواقع والصحف الإليكترونية العربية ذات المستوى المهني والفكري الراقي، ودورها الأكيد في إتاحة المعلومات وخاصة في البلاد التي لم تكن قطعت أي شوط في تأمين الحد الأدنى من التنوع والحرية للصحافة المطبوعة. وتشعر مؤسسات الصحافة المطبوعة بقوة المنافسة الآتية من الفضائيات والصحافة الإليكترونية وتجبرها أحيانا على التماشي مع هذا التطور فيما يتعلق بدور الصحافة في الكشف عن الحقيقة، أو جانب منها على الأقل. أما الاعتبار الثاني الأكثر أهمية فهو الفوران السياسي غير المعتاد في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والغزو الأمريكي للعراق. فقد بعث هذان الحدثان الحياة السياسية من رقدتها أو موتها الطويل، وبدأت قطاعات واسعة من النخب السياسية والثقافية العربية تشعر بأن التفويض المطلق الذي منحته أجهزة الدولة العربية لنفسها وفرضته على الجميع باحتكار الفعل السياسي باسم الأمن القومي وفيما ●●●

●●● يتعلق بقضاياه لم يعد ملائما وأن عليها أن تستعيد حيزا معقولا من القدرة على الفعل المستقل فيما يتعلق بقضايا كثيرة بما فيها تلك التي كان من المحرم الاقتراب منها من جانب المجتمع المدني والمجتمع الصحفي. وأخيرًا فإن الشعور الطاغي بالأزمة وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للمجتمعات العربية وموقعها في المنظومة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر أنهى الركود العام في السياسات العربية ومن ثم في التعبيرات الصحفية عن تلك السياسات.

الثقافة الحقوقية وتنمية الوعي الإنساني

لقد تحقق تقدم كبير، ولكنه غير كافٍ إطلاقا لغرس الثقافة الحقوقية وتنمية الوعي الإنساني من جانب الصحافة العربية المطبوعة. فأولا ما زالت الصحف الرسمية وشبه الرسمية فضلا عن تلك المستأنسة من جانب الحكومات تسيطر على الجزء الأكبر من سوق الصحافة المطبوعة. كما لم تتأقلم أغلب المؤسسات الإذاعية والتلفازية على المستوى الوطني والتي تسيطر عليها الحكومات باستثناءات قليلة للغاية مع التطور في الفن الإعلامي والذي يأخذ بحد أدنى من المهنية والشفافية. ويجب أن نعترف أيضا بأن تأقلم الصحافة المطبوعة والإذاعية والتلفازية لا يزال أقل بكثير مما هو ضروري ومأمول لإتاحة الحقيقة لجمهورها وخاصة أن الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب لا تطلع على أية صحيفة مطبوعة أو إليكترونية، وتكتفي بمشاهدة التلفاز أو الاستماع إلى الإذاعة. ومن ناحية ثانية فإن التطورات الجديدة في التغطية المهنية للأحداث عموما وتلك ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان ليست متساوية بين الأقطار العربية. فما تزال كثرة من هذه الأقطار بعيدة بعدا كبيرا عن هذا التطور.

وفيما يتعلق برسالة الصحافة، فإن ثمة فارقًا كبيرًا بين البدء بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان من ناحية ونشر الوعي بحقوق الإنسان من ناحية ثانية. وتأنف الصحافة من هذا الدور التعليمي وتكتفي بنشر بعض الأخبار ذات الصلة. ومن ناحية ثالثة، لا تكاد الصحافة العربية تقوم بأي دور في تثقيف القارئ العربي بالمبادئ والممارسات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني إلا حيثما يكون لهذا القانون علاقة مباشرة بالقضايا الوطنية الكلية. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، قامت الصحافة وخاصة النابعة من المؤسسات الحقوقية والمدنية بدور كبير في عملية التثقيف هذه، إلى حد أن المواطنين العاديين كادوا يحفظون عن ظهر قلب المواد ذات الصلة باللجوء وحق مقاومة الاحتلال والتزامات سلطة الاحتلال تجاه المدنيين والأراضي الخاضعة. ويمكننا أن نلاحظ هنا أن الصحافة، بما في ذلك تلك التي تعبر عن المجتمع المدني، اكتفت بتثقيف قراءها فيما يتعلق بحقوقهم المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أو الاتفاقيات التي تمثل قلب القانون الدولي الإنساني. أما تشجيع القيام بالواجبات والمسؤوليات الأخلاقية في المجالين الحقوقي والإنساني فلم تحظ بأي اهتمام تقريبا. والغريب أن بعض المنظمات الإنسانية العربية مثل جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات قامت بدور كبير في البوسنة والهرسك مثلا، ولكن المواطنين العرب لا يعرفون شيئا تقريبا عن هذا الدور، وهي المعرفة التي من شأنها أن تشجع هؤلاء المواطنين على المشاركة النشطة في التخفيف من ويلات الحروب والكوارث الطبيعية والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، خارج أو داخل بلادهم. ويهمني أن أؤكد أن الصحافة مسؤولة عن نشر الوعي بهذا الدور والذي تتوفر له قاعدة وجذور قوية للغاية في الثقافة العربية الإسلامية، وفي النصوص الإسلامية المقدسة، وعلى رأسها القرآن الكريم.

منهجية مطلوبة

ولا يجب على الجماعة المثقفة وخاصة تلك المشتغلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أن تنتظر قيام الصحافة بدورها المنشود في هذا المضمار. لقد علمتني التجربة أن الصحافة العربية والدولية لا تستجيب لهذه الضرورات والمسؤوليات، وبالطريقة المطلوبة والصحيحة إلا إذا دفعت دفعا من خلال جهود منهجية. فحتى عندما تقدم الصحافة على نشر الأخبار والحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فإنها كثيرا ما تلون هذا النشر بالأفكار والدوافع المنطلقة من مصالح سياسية وأيديولوجية أو مهنية مسيطرة. وعلى سبيل المثال، كنت أشعر بكثير من الحسرة لأن التغطية التي وجدتها عمليات التعذيب في سجون أبو غريب بالعراق قد بدأت في الصحافة الأمريكية، وعندما رددتها الصحافة العربية، لونتها بلون النزعات القومية أو الدينية السائدة في سياسات المنطقة، ومن ثم فشلت الصحافة العربية في تولي مسؤوليتها في الكشف عن ظاهرة التعذيب وفضحها في كل السجون العربية تقريبا، وهو ما جعل الثورة والغضب المشروع كلية ضد التعذيب في أبو غريب يبدو وكأن ينطلق من ثنايا الإيديولوجيات القومية والدينية وحدها لا من القناعة المجردة والإنسانية حقا بحرمة الجسد الإنساني بذاته في كل الظروف.

تقوم المنظمات الحقوقية غير الحكومية بهذا الواجب من خلال منابرها الإعلامية، وهي منابر تزداد تقدما كل يوم حتى من الناحية الفنية. ولكن الوصول إلى المجتمع الواسع وخاصة الأجيال العربية الشابة يحتم وضع استراتيجية اشتباك بناء مع نظام التعليم ومع المنابر الإعلامية والصحفية الجماهيرية بكل أنواعها، وأيضا مع المشتغلين بالتعليم الديني والثقافي. وبينما يجب أن نؤكد على الطابع الإنساني البحت لمسائل حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن تقريبها من الحياة اليومية ومن الانشغالات الفكرية ذات النطاق القومي يعد أمرًا مفيدًا للغاية ■

جنيف :

اليوم العالمي للمرأة

في ذكرى اليوم العالمي للمرأة أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانًا لفت الأنظار لمعاناة المرأة واحتياجاتها الخاصة في النزاعات المسلحة. وأعرب **جاكوب كيلنبرجر**، رئيس اللجنة الدولية، عن ارتياحه لكون الاستراتيجيات الميدانية والأنشطة التي تقوم بها اللجنة الدولية في الميدان تعكس أكثر فأكثر وعي المؤسسة بالمشكلات الخاصة بالنساء كما أشار إلى دعم النساء ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم العلاج للأمومة والطفولة في المناطق النائية من شطر كشمير الخاضع للإدارة الباكستانية، ومساعدة النساء المحتجزات في اليمن من خلال تدريبهن لتسهيل اندماجهن في المجتمع ●

أبو ظبي :

تعزيز التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة

في نهاية شهر فبراير/ شباط، قام السيد **جاكوب كيلينبرغر**، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لإجراء محادثات فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في الشرق الأوسط، وأهمية القانون الدولي الإنساني والتحديات التي تواجه اللجنة الدولية خلال العام الحالي.

ألقى رئيس اللجنة الدولية، خلال الزيارة، كلمة في الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لاتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر المنعقدة في أبو ظبي أكد فيها على أهمية تطوير وتعزيز الحوار والتعاون مع دولة الأمارات العربية المتحدة. وتُعد هذه هي الزيارة الثانية لرئيس اللجنة الدولية منذ عام 2004 ●

القاهرة :

ممثلو 18 دولة عربية بالقاهرة لبحث خطة العمل الإقليمية 2006

استضافت القاهرة في الفترة من 25–28 فبراير/ شباط الاجتماع الإقليمي الخامس لخبراء القانون الدولي الإنساني الحكوميين العرب، بحضور ممثلي 18 دولة لبحث جهود تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأصعدة الوطنية. وناقش الحاضرون عدة قضايا على رأسها الاعتبارات التشريعية لإنفاذ الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمواءمة التشريعية لأحكام القانون الدولي الإنساني في العالم العربي. وقد أقر المشاركون خطة العمل الإقليمية لعام 2006. وصرح المستشار **شريف عتلم** المنسق الإقليمي للخدمات الاستشارية باللجنة الدولية، بأن المشاركين أكدوا على ضرورة تنسيق الجهود لمراجعة التشريعات الوطنية النافذة في الدول العربية بحيث تتفق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، وأيضًا مراجعة الاتفاقيات التي لم تنضم إليها الدول العربية بعدُ لدراسة مدى ملاءمة التصديق عليها. كما ناشد المشاركون الدول بالمبادرة إلى إنشاء هياكل وطنية لتطبيق القانون الدولي الإنساني أو أية آليات أخرى تراها الدول مناسبة.

حضر الاجتماع المستشار **محمود أبو الليل** وزير العدل المصري و**جيرار بيترنييه** رئيس بعثة اللجنة الدولية بالقاهرة، والمستشار **رضوان بن خضراء** مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسفير **عبد الرؤوف الريدي** ممثل جمعية الهلال الأحمر المصري.

وعلى صعيد آخر، اجتمعت اللجنة الوطنية المصرية للقانون الدولي الإنساني في يناير/ كانون الثاني، حيث تم اعتماد مشروع قانون حول مكافحة جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وحيا المشاركون جهود اللجنة التي أدت إلى تصديق مصر على البروتوكول الصادر عام 1999 بشأن حماية الممتلكات الثقافية وطالبوا بسرعة دراسة باقي الاتفاقيات التي لم تنضم إليها مصر بعد لإبداء الرأي حول ملاءمة التصديق ●

الخرطوم :

الإفراج عن محتجزين في دارفور

في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني، سهلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفتها وسيطًا محايدًا، عملية الإفراج عن 52 شخصًا كانوا محتجزين لدى جيش تحرير السودان. تقوم اللجنة الدولية بإجراء مقابلات على انفراد مع جميع المحتجزين وذلك للتحقق من حالتهم الصحية وقدرتهم على السفر وكذلك التأكد من أنهم يعودون جميعًا بملء إرادتهم. هذا وقد أشرفت اللجنة الدولية على نقل 41 محتجزًا من شمال "دارفور" إلى "الفاشر" و 11 محتجزًا إلى "نيالا" حيث تم تسليمهم إلى السلطات الحكومية المختصة ●

صنعاء :

القانون الدولي الإنساني في المدارس اليمنية

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر– بعثة صنعاء– دورة تدريبية لحوالي 32 مدرسًا ومدرسة للتدريب على تدريس برنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني" في الأسبوع الأول من شهر فبراير/ أيلول.

وبفضل التعاون والتنسيق القائم بين وزارة التربية والتعليم اليمنية وبعثة اللجنة الدولية بصنعاء، أقيمت ورشة عمل في يناير/ كانون الثاني حضرها 30 مدرسًا و6 خبراء تربويين من ذوي الخبرة في البرنامج لإعداد المادة التعليمية التي تتواءم مع البيئة اليمنية وتُعد مرجعًا تعليميًا للطلاب في المستقبل حين يتم تعميم تدريس البرنامج في جميع مدارس الجمهورية. وصرح **زياد أبو لبن**، المنسق الإقليمي لبرنامج "استكشاف القانون الدولي الإنساني"، بصدور قرار وزاري للاستمرار في تدريس البرنامج في عدد من المدارس المعنية للعام الثالث على التوالي مع التوسع في تدريسه في 4 محافظات سابقة وإضافة 4 محافظات جديدة بحيث أصبح عدد المحافظات التي يُدرس فيها البرنامج 8 محافظات ●

بغداد :

اللجنة الدولية تعرب عن قلقها

في شهر فبراير/ شباط، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإصلاح وصيانة منظومات المياه والمجاري وكذلك الوحدات الكهربائية الضرورية لضمان حسن عمل أكثر من 18 مركزًا صحيًا في كل من محافظة "الأنبار" وجنوب وغرب محافظة "بغداد". ومن المتوقع أن تمتد هذه الأعمال في المستقبل لتشمل العديد من المراكز الصحية. على صعيد آخر قامت اللجنة الدولية بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية بتوزيع أكثر من 125000 كيس من المياه الصالحة للشرب، على كل من مديرية صحة "النجف" و"كربلاء" و "الكرخ" بالإضافة إلى مستشفيات "اليرموك" و"الكندي" و"الإمام علي" و"ابن النفيس" و"الكاظمية" و"الإسكان" و"النعمان" و"العلوية"، وهي المناطق التي شهدت سلسلة من الهجمات العنيفة. وكانت اللجنة الدولية في شهر يناير/كانون الثاني قد استجابت للحالة الطارئة الناتجة عن تساقط الأمطار الغزيرة في منطقة "صفوان" على الحدود الكويتية والتي أدت إلى سيول وفيضانات، حيث عملت، بالتعاون مع مجلس بلدية "صفوان"، على تجفيف المنطقة المنكوبة بواسطة 5 مركبات سحب مياه، بالإضافة إلى إرسالها طرودًا غذائية ومياهًا معدنية لسد حاجات حوالي 100 عائلة.

وقد أعربت اللجنة الدولية مؤخرًا عن قلقها البالغ بشأن تصاعد العنف في العراق وأدانت كل الأعمال العدائية التي تثير الرعب بين السكان المدنيين، وناشدت الأطراف المعنية ضبط النفس والامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني فيما يخص حماية المدنيين وممتلكاتهم وأماكن العبادة ●

الناس يجتمعون بحثًا عن الماء النظيف

أكياس من مياه الشرب توزعها اللجنة الدولية في العراق

سراييفو :

آلاف الأشخاص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك

نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أوائل فبراير/ شباط الطبعة السابعة من كتاب "الأشخاص المفقودين في أراضي البوسنة والهرسك" كجزء من الجهود المتواصلة لمعالجة واحدة من أخطر القضايا الإنسانية. والكتاب يحمل شهادة على معاناة آلاف الأسر في البوسنة والهرسك التي مازالت بانتظار أخبار عن أقاربها المفقودين. ويتضمن الكتاب قوائم أسماء 15275 شخصًا ما زالوا في عداد المفقودين بحسب الترتيب الأبجدي ومكان الاختفاء. كذلك قوائم منفصلة بأسماء أشخاص لم تتوفر عنهم أية معلومات منذ أن أعلنت أسرهم عن اختفائهم وآخرين تم إبلاغ اللجنة الدولية بوفاتهم ولم يُعثر بعد على رفاتهم. عملت اللجنة الدولية على تنقيح قوائم أسماء المفقودين التي بحوزتها وتحديد هوية الرفات البشرية مما ساعد على استرداد آلاف الأسر لرفات أقاربها. وبوسع الجمهور أن يتفحص الكتاب في مكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر البوسنية، وعلى موقع اللجنة الدولية على الانترنت www.icrc.org. وقد تلقت اللجنة الدولية، منذ عام 1995، 21480 طلبًا للبحث عن المفقودين. كما بلغ عدد الحالات التي تم حلها عن طريق إخراج الرفات من المقابر أو تحديد الهوية 6855 حالة. وتواصل اللجنة الدولية بذل كل الجهود من أجل الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وتقديم الدعم للأسر، وفق مهمتها وعملًا باتفاق "دايتون" للسلام ●

كابول :

تقديم المساعدات للضحايا

في بداية فبراير/ شباط، ومنذ اندلاع المواجهات العنيفة بين أفراد الطائفتين الشيعية والسنية أثناء مسيرة دينية في مدينة هرات (شمال غرب أفغانستان)، سارعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقديم مواد إسعافات أولية لعلاج 100 جريح تدفقوا على مستشفى المدينة وقد أصيب معظمهم بالرصاص أو السكاكين أو بالقنابل اليدوية. وأعربت اللجنة الدولية عن استعدادها لتقديم المزيد من المساعدة عند الحاجة. على صعيد آخر، نقلت اللجنة الدولية بالطائرة من كابول إلى المستشفى 500 كيلو جرام من المواد الطبية للطوارئ قدمتها لوزارة الصحة بالإضافة إلى 50 كيسًا من الدم ●

إسلام أباد :

توفير المأوى لضحايا زلزال باكستان

خلال شهر فبراير/ شباط قامت اللجنة الدولية بسلسلة من الأنشطة وزعت خلالها مواد لبناء الملاجئ المؤقتة على 10912 أسرة منكوبة بسبب الزلزال الذي ضرب مؤخرًا شطر "كشمير" الخاضع لإدارة باكستان، وكذلك ساعدت سكان القرى على ترميم المنازل المتضررة. وفي خلال الشهر المنصرم، قامت اللجنة الدولية بتوزيع مواد قدرت بـ 1,9 مليون فرنك سويسري على 157 قرية فوق خط الثلوج في واديي "نيلوم" و"جهيلوم"، مستخدمة أسطولًا يضم 9 مروحيات قامت بـ 505 رحلات ذهابًا وإيابًا انطلاقًا من قاعدتها اللوجستية في "أبوت آباد"، وشارك في التوزيع 10 مندوبين أجانب ومهندسين محليين يعملون معها. وقد جرت أعمال التوزيع بمساعدة زعماء المجتمعات المحلية والقرى وأعضاء جمعية الهلال الأحمر الباكستاني وأفراد الجيش ●

القاهرة :

استكشاف القانون الدولي الإنساني

في منتصف شهر يناير/ كانون الثاني، نظمت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم المصرية ورشة عمل حول أساليب دمج مفاهيم القانون الدولي الإنساني في المناهج التعليمية المصرية. شارك في الافتتاح **جيرار بيترنييه**، رئيس بعثة اللجنة الدولية بالقاهرة، والسيد **رضا أبو سريع** وكيل أول وزارة التربية والتعليم، والدكتور **يسري عفيفي** رئيس مركز تطوير المناهج بالوزارة. وناقش المشاركون على مدى يومين المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني وأساليب إدماجها في المناهج التعليمية.

من ناحية أخرى، بدأ تنفيذ البرنامج في 5 محافظات مصرية (القاهرة، إسكندرية، الغربية، الوادي الجديد وأسوان) على مستوى 5 مدارس إعدادي وثانوي في كل محافظة ●

تبليسي :

تحسين الأحوال المعيشية للنازحين

وقعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات الجورجية في أواخر الشهر الماضي مذكرة تفاهم حول تحسين الأحوال المعيشية لما يربو على 3000 نازح يقيمون حاليًا في 33 مركزًا جماعيًا تقع غرب "جورجيا" وفي منطقة "شيدا كارتلي"، وقد أخذت اللجنة الدولية على عاتقها مهمة تحسين مستوى نظم الإمداد بالماء والصرف الصحي في المراكز المذكورة وإعادة بناء السقوف حيثما دعت الضرورة إلى ذلك. وصرح **ميشال فويو**، منسق برنامج الماء والسكن باللجنة الدولية بأن أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج هو توفير الماء النقي، وتوفير فرص عمل لتحقيق دخل إضافي للنازحين ●

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
هاتف: 7619332/ 3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/ 5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب الرفاعي**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/ 7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ندى دوماني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/ 3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رنا مدفعي**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202
صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/ 5828845/ 5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كاسبار لاندولت**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/ 739298/ 739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كريم المفتي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات. صندوق بريد 1831
هاتف: 836464 (1) 249 ++ (خمس خطوط) فاكس: 837709 (1) 249 ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **پول كونيللي**

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، رواق البحيرة عمارة 9،
نهج بحيرة كنستنس 1053 مدرج 2 تونس:
هاتف: 960179/ 960154/ 960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)
مسؤول الإعلام: **صدري بن تشيكو**

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/ 467873 / 44 38 121 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **هشام حسن**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3،
منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/ 5322062/ 5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200. Nairobi. Kenya
هاتف: 5/ 4/ 2723963 – 8/ 9/ 2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **بدرام يازدي**

طهران: كمبته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فريديريك غوان**

بعد 37 عامًا من الاحتلال:

ذهب الجنود ومازالت آثارهم على الأرض

(*) مدير عام مركز التدريب والتطوير بهيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين.

(**) رسام أمريكي أصدر كتابين مرسومين عن فلسطين، وكتابًا ثالثًا عن البوسنة، صدرت في عدة لغات.

محمد الباز*

الرسم: چو ساكو**

عشت كما عاش غيري من الفلسطينيين وسط تجاذب بين أن نصدق أو لا نصدق هل سينسحب الاحتلال من غزة وهل سنعيش ونتحرك بلا حواجز وبلا تقطيع أوصال لقطاع لا تتحمل بنيته التحتية الجغرافية والبشرية ذلك، وتنفسنا الصعداء فالانسحاب أصبح حقيقة واقعة وبدأت ملامحه على الأرض.

وبحكم عملي كإعلامي تتبعت بشكل دقيق كل التفاصيل حيث كنت حلقة الوصل في الاستوديو بين الحدث والمشاهد، لقد كانت أحداثا لا تنسى وإحساسا لا يقارن وكلمات ومعاني تستعمل للمرة الأولى فكان لها طعم وحلاوة الانعتاق والتحرر وكان ذلك لدى المواطن له مذاق آخر..

بوجهه المائل للسمرة واجه الشاب سلامة ضوء الشمس وهو يلقي نظرة الصباح على قطعة أرض تبدو في الأفق البعيد، وبالرغم من أن هذه النظرة كانت تتكرر كل يوم إلا أنها اختلفت منذ أن أخلى الاحتلال ما كان يسمى بمستوطنة "أيلي سيناي" التي استولت على أرض والد سلامة منذ سنوات.

يقول سلامة: "نحن مزارعون بسطاء ولا نعرف في هذه الدنيا سوى الاعتناء بالأرض وزراعتها، بعد أن توارثناها أبا عن جد، لكننا حرمنا من هذا العمل منذ أن بدأت المستوطنة في التوسع لتأخذ كل الأراضي المحاذية لها بما في ذلك ثلاثة دونمات هي كل أرض أبي وثمانية دونمات كانت لعمي، ومنذ أن خرج الجيش نحاول ليل نهار أن نصلح ما دمرته جنازير الدبابات لكنهم أرغمونا على ترك أرضنا مرة أخرى بعد أن أعلنوها منطقة عازلة يحذر الاقتراب منها منذ حوالي الشهرين".

ويبدو سلامة الذي مازال يؤمن بأن أرضه لم تحرر بعد لأنه لا يستطيع الوصول إليها، أحسن حالا من آلاف الفلسطينيين الذين أصيبوا بضرر مباشر جراء 37 عاما من الاحتلال، فالجيش الإسرائيلي خرج من قطاع غزة مخلفا مأساة إنسانية تحتاج لسنوات طويلة كي تعود بعدها الحياة إلى طبيعتها، وتتخلص من آثار الاحتلال البغيض التي أبت إلا أن تبقى بعد أن ذهب صانعها فالأرض خربة وآبار المياه غائرة والأشجار أضحت أجداثا، ولكن زهر الحنون أخذ يتفتح مع رياحين الأرض، وقطرات المطر تهطل واعدة بمستقبل أجود.

نعم شعر المواطن الفلسطيني بفارق كبير بعد خروج الاحتلال، إلا أنه مازال يعيش وطأة مظاهر جديدة من العنف، حيث بقيت السيطرة الإسرائيلية على المياه الإقليمية والمجال الجوي والصادرات والواردات من وإلى القطاع، وهو ما جعلها تتحكم في كل المواد الأساسية التي يحتاجها الناس، إلى جانب القصف العشوائي المستمر على مناطق واسعة من شمال قطاع غزة.

وعلى طول قطاع غزة يستطيع المراقب أن يلمح محاولات جريئة للتخلص من تركة الاحتلال الثقيلة، فقد بدأت العائلات الفلسطينية التي تسكن في منازل محاذية لمستوطنة كفار داروم سابقا تمارس حياتها الطبيعية لأول مرة منذ سنوات طويلة.

فلسطيني من سكان هذه المنطقة، قضى هو وأسرته خمس سنوات كاملة وهم معزولون عن العالم لا يخرجون من مساكنهم ولا يدخلونها إلا بصعوبة شديدة، لا لشيء سوى أن هذه المساكن تقع بمحاذاة مستوطنة كفار داروم وسط قطاع غزة.

يقول: "تعيش في هذه المنطقة ست عشرة عائلة فلسطينية، وكان الاحتلال يحيطها بالكامل بالأسلاك الشائكة وجدران المستوطنة (حيث يحدها غربا طريق مستوطنة كفار داروم، والتي تبعد عن منزلي خمسة أمتار فقط ومن الشمال عمارة سكنية تم تحويلها لموقع عسكري على الرغم من وجود سكان فلسطينيين بها، ومن الجهة الجنوبية طريق معبر كوسوفيم، ومن الشرق جدار إلكتروني يفصل المنطقة عن المستوطنة).

لقد حولها جيش الاحتلال إلى سجن فقد قيد حرية حركة السكان حيث لم يسمح بدخول المنطقة والخروج منها إلا في الساعة الثانية عشرة ظهرا، والخامسة عصرا، ومن يتخلف عن هذه المواعيد لا يسمح له بالدخول أو الخروج.

ويضيف وهو يتنفس الصعداء بعد إخلاء المستوطنة التي كانت تجثم على أنفاسه لسنوات طويلة أن هذه الحالة الشاذة اضطرتهم لترك أعمالهم حيث لم يكن باستطاعة أي أحد يسكن في هذه المنطقة أن يداوم في عمله، وهو ما أثر على الأوضاع الاقتصادية للعائلات الموجودة فيها، وجعلت الفقر هو الرفيق الأقرب لأغلبها، وبالتالي فإن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يعني في المقام الأول له فرصا جديدة للبحث عن عمل ينتشله من حالة الفقر الشديد التي يعيشها.

شادي أبو سعد الطالب في كلية الهندسة والذي كان يسكن في منطقة المطاحن، يروي لنا تذكارًا لا يمكن أن ينساه، مشهد طفلٍ صغير لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره والذي قضى بعد أن أطلقت عليه دبابة النار من مسافة لم تتجاوز المائة متر دون أن يكون قد فعل أي شيء يمكن أن يشكل خطورة عليها. هذا المشهد الذي لا يستطيع أن يفارق مخيلته ليلا أو نهارا، ولا يمكن أن يزول من الذاكرة. كيف يمكن للإنسان منا أن ينسى أو أن يمحو من ذاكرته مشهد الدبابات تقطع الطريق البحري وتقف على أعلى التل تراقب المواطنين المضطرين للسير على شاطئ البحر، فتلاحقهم بقذائفها القاتلة فيسقطون على الأرض رجالًا ونساءً. أما الآن فيتحرك الناس بحريةٍ، الأب عاد لزيارة بناته وهاهم الأصدقاء يتعاودون فيما بينهم، فقد انتهى مشهد الانتظار الطويل على الحواجز ونقاط التفتيش.

نعم إن بعض المشاهد المؤلمة قد ولت ولكن الذاكرة الفلسطينية ستحتاج لزمن أطول لتنسى أو تطمر ذكريات واقع مرير طال.

إن المشهد اليومي الجميل الذي نراه هو العمل الدؤوب لهدم ما بنى الاحتلال من حواجز وموانع وبناء ما هدم الاحتلال من بيوتٍ وحقول وجسور.

نحلم أن تنتهي مظاهر الاستيطان والاحتلال من كل الوطن لنعيش كباقي الشعوب والأمم ■

«وسائل الحرب»

عدد خاص جديد من المجلة الدولية

تميز تاريخ الحرب بجهود الاستراتيجيين من أجل إيجاد أسلحة جديدة ومناهج قتال جديدة باستمرار بهدف تأمين انتصار عسكري سريع. ومع ذلك، لا يعد تفوق السلاح والمهارة التقنية بالضرورة أمورا حاسمة في ميدان المعركة. فمناهج الحرب لعبت وما تزال تلعب دورا أكثر فعالية من وسائل الحرب. وهو ما تتأكد صحته خاصة في مسارح النزاعات الحالية، التي يميزها عدم التكافؤ في وسائل الحرب بين أطرافها، كما أن أكثر النتائج دموية في مسارح النزاعات بالسنوات الأخيرة قد حدثت باستخدام وسائل بدائية.

في هذا العدد الجديد من المجلة الدولية، يناقش المتخصصون والقانونيون قضية وسائل الحرب باعتبارها إحدى القضايا الأساسية التي تشغل العمل الإنساني اليوم، خاصة بعد أن تغيرت طبيعة النزاعات، وتعقدت وسائلها ومناهجها فيما نشهده من حروب ومواجهات جارية.

«الدين والسياسة»

في أجندة الإصلاح بالعالم العربي

تحظى قضية العلاقة بين الدين والسياسة بأهمية كبيرة على الساحتين الدولية والعربية خلال الفترة الأخيرة. فعلى الصعيد العالمي يتم استخدام الدين في تفسير العديد من القضايا الملحة، فضلا عن الأولوية الفائقة التي حظي بها موضوع الحركات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، وتداعياتها التي تمثلت فيما يدعى الحرب على الإرهاب.

يتضمن هذا الكتاب نص وقائع الحلقة النقاشية التي عقدها المجلس الاستشاري العربي عام 2005، وقد تم نشره ضمن سلسلة "قضايا عربية"، التي يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، برئاسة الدكتور عمر سعيد الحسن.

«الدولة والجماعات العرقية»

تشكل علاقة الدولة بالمجموعات العرقية، والقومية، واللغوية، والدينية، والمذهبية إحدى معضلات التحديث، لا سيما في مجتمعات جنوب العالم، وبعض الدول التي كانت منضوية في الاتحاد السوفيتي السابق. ويحتوي هذا الكتاب على دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان، ويلقي الضوء على كثير من الأمور المطلوب الإحاطة بها لفهم حالات النزاعات الجارية في هذه المنطقة من العالم. قام بإعداد هذه الدراسة أحمد عبد الحافظ، وصدرت ضمن مطبوعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، التي يرأس تحريرها نبيل عبد الفتاح.

أخبار إسرائيل والأراضي المحتلة وأراضي الحكم الذاتي

صدرت هذه النشرة عن بعثة اللجنة الدولية في القدس، وتتضمن آخر المواضيع المتعلقة بالعمل الإنساني في إسرائيل والأراضي المحتلة وأراضي الحكم الذاتي، ومن المعروف أن هذه النشرة تصدر بصفة دورية، كما يغطي ما ينشر بها كافة جهود المساعدة والحماية التي تقوم بها اللجنة الدولية إضافة إلى الأمور المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني.

«سنبقى ملتزمين»

رزنامة 2006

تحت عنوان "سنبقى ملتزمين" أصدر المركز الإقليمي للإعلام بالقاهرة رزنامة مكتب بالعربية لعام 2006، تضمنت صورا وملصقات لجهود اللجنة في مجال العمل الإنساني وتطبيق القانون. جاء في تقديم الرزنامة: "إن إفساح المجال للإنسانية وسط عالم مليء بالصراعات يشبه حفر نفق في جبل من الصخر، إذ تتضاءل النتائج مقارنة بالجهد المبذول، وما إن يظهر شعاع من الضوء آخر النفق، حتى يتحول الظلام إلى طريق من النور يمنح القدرة على التقدم صوب الشمس".

AL-INSANI . 35 . Spring 2006
• Civilians and War • A Third Protective Emblem

Contents

• A Third Protective Emblem
In December 2005, the international community approved the adoption of a third protocol additional to the Geneva Conventions of 1949. The new protocol will hopefully put an end to the emblem problem, and enable additional actors in the humanitarian field to become members of the International RCRC Movement. This is a step that can strengthen the unity and universality of the Movement.

• The International Red Cross & Red Crescent Movement and Modern Armed Conflicts
Armed conflicts today are governed by local, regional and international factors, all interrelated and requiring new ways of dealing with them: a challenge for the international RCRC Movement.
By: **Pierre Krähenbühl**, ICRC director of operations

• The Media and the ICRC: A Complementary Relationship
If the media is the world's watchdog, then is also keeps track of the humanitarian situations resulting from crises. Humanitarian organizations, on the other hand, work with the media to raise awareness and advocate the causes of the victims. By **Nada Domani**, spokesperson for ICRC/Iraq

• Iraq: Constraints on Humanitarian Work and Extensive Efforts for the Protection of Victims
By: **Al-Insani editorial staff**

• The Horn of Africa: A Fierce Dry Wave and Chronic Armed Conflicts
The ICRC's efforts on behalf of drought victims in Somalia. By: **Al-Insani editorial staff**

• Sudan: One Year After the Peace Agreement – The Miserable Harvest of the Victims
By: **Alaa Eldin Basheer**, Sudanese journalist

Special file: Civilians and War
Civilians are front-row victims in most conflicts, despite the protection afforded to them by the different texts of law. The killings, injuries, displacement, destruction of properties and infrastructure all cause long-term scars and damage, while the reconstruction and healing require huge resources and a long time.

• Civilians and War, a Constant Journey of Suffering By: **Mohamed Seif**

• The Effect of New Weapons on Civilians By: **Oussama Damaj**, ICRC regional FAS delegate

• The Protection, Resettlement and Integration of Displaced Persons
By: **Ahmed Othman Mohamed Al-Mobarak**, Sudanese researcher

• The Innocence of Childhood and the Traumas of War By: Dr. **Mahmoud Attaya**, Egyption psychiatrist

• Landmines: a hot Triangle
Assisting victims and raising awareness of the dangers of anti-personnel land mines must continue along with the efforts of mine clearance all over the world
By: **Haytham Abu-Karky**, supervisor in the National Corps of Mine Clearance, Jordan.

• A Century of Wars (Photos)

• Countless Nights and Sunny days - I Live in Beirut
The nightmares stay alive for those who have lived the war in Lebanon. Insecurity and fears come anew on recalling memories of war-torn Beirut. By: **Hanady Salman**, Lebanese journalist

• African Songs

• The Press and Human Rights
Despite tangible steps taken by the Arab media to highlight human rights issues, much more remains to be done, specially during armed conflicts, where the media must play its role of advocate for the respect of international humanitarian law.
By: Dr. **Mohamed Sayed Saeed**, deputy head of Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies

• Around the World

• Without Retouches: Soldiers Have Gone, But Their Footprints are Still There
By: **Mohamed Al-Baz**, Palestinian journalist

• Publications

Editorial

A scene that needs correction!

When we speak about the legitimacy of humanitarian work, we not only refer to the Geneva Conventions of 1949 or their Additional Protocols - setting the grounds for the ICRC's work in particular, but we also mean the inherent right of victims and vulnerable people to assistance and protection by virtue of the laws of humanity. These conventions and protocols are the framework of this right: they set limits to the excesses of wars, and control the chaos caused by conflicts.

In a time where means and methods of warfare have greatly developed, and the number of civilian victims has increased to unprecedented levels, the principles coded in these conventions have gained greater value. It has become the duty of everyone, more than ever before, to observe these principles and comply with them. These principles do not favor one party of the conflict over the other. They seek to provide protection to all parties, based on the law accepted by all components of the international community.

The course of the conflicts in the Middle East today has opened a new chapter of brutality present at every news bulletin. Targeting unarmed persons; disrupting their sources of income; and, contrary to the internationally recognized rules, humiliating prisoners of war and internees; and causing innocent people, women and children to become homeless all are abhorrent practices condemned by the human conscience and disapproved by any sound-minded person.

There is, then, a mistake in the scene and it needs correction!

In Iraq, for instance, the constraints imposed on humanitarian work have aggravated the situation of the victims and increased their suffering. This, however, does not mean that if humanitarian work were properly carried out it would solve all the problems caused by war. But humanitarian work could certainly alleviate some suffering while calling on all parties to respect the limits in the conduct of the conflict.

In this respect, there is no need to repeat that the ICRC does not judge anyone: it constantly reminds all parties in a conflict of the importance of complying with the provisions of international humanitarian law, and it urges them to allow space for humanitarian work. In doing so, it seeks to fulfill the mandate conferred to it by the international community: to provide its neutral and impartial services. Humanity must be allowed to develop and play its role, despite the chaos and barbarism that threaten everyone.

It is obviously too naïve to think that opponents could go to war in a completely clean environment, where the principles that govern their conduct are fully respected. In such an atmosphere, the very justification of war would vanish. It is therefore important to maintain and preserve the rules upon which states have agreed, if not to end wars, then at least to limit devastation and destruction, and to provide basic safeguards and assistance to the victims. In fact, humanitarian action is the core and spirit of such safeguards.

It is when these safeguards are ignored, that the scene, as we see it today, needs urgent correction.

"Al-Insani"

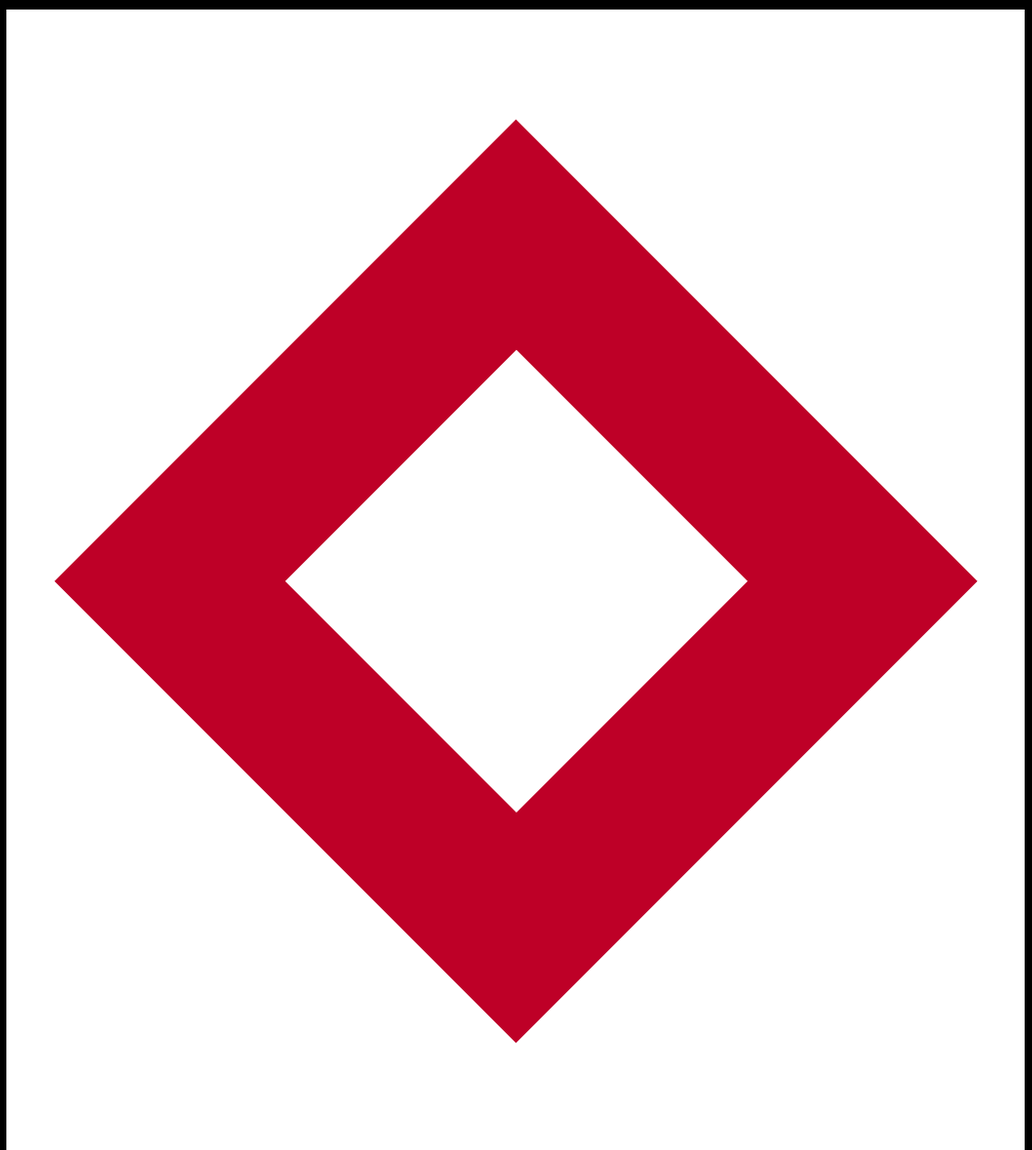

شارة جديدة

في نهاية العام الماضي 2005 صدر عن المؤتمر الدبلوماسي للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، بروتوكول جديد ملحق بالاتفاقيات، وبمقتضاه تم اعتماد شارة جديدة، خالية من أي مدلول سياسي أو ديني، يمكن للدول وللجمعيات استخدامها بوضع رمز ثانوي –ترتضيه كل منها– داخل الشارة الجديدة، أو استخدامها على حالها.

[اقرأ صفحات 4 ، 5 ، 6 ، 7 في هذا العدد]